تقرير الاقتصاد السياسي

GLOBAL INITIATIVE
AGAINST TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME

الجريمة المنظمة في المشرق العربي

صراعات وعلاقات قائمة على الصفقات وديناميكيات متعلقة بالهوية

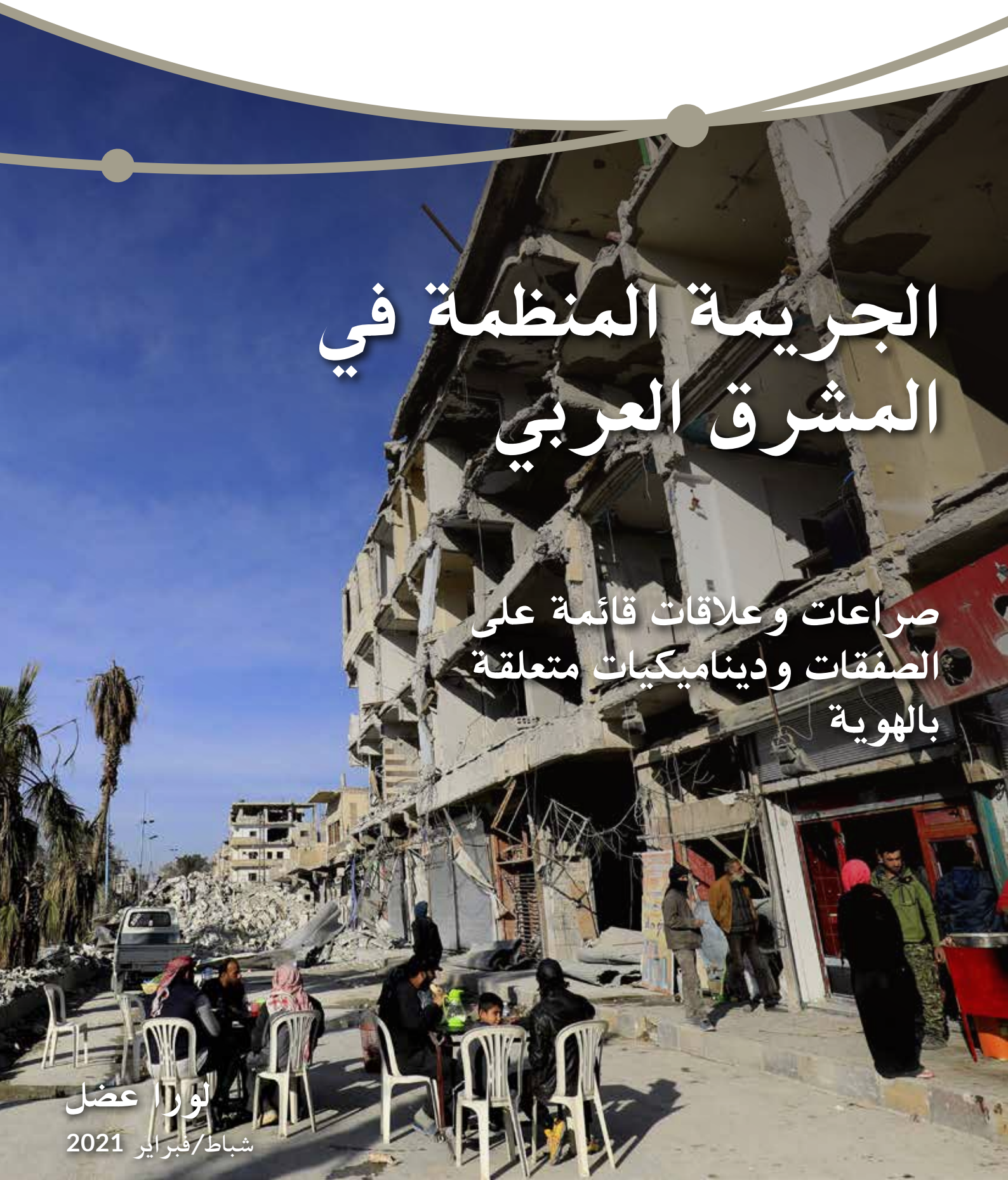

لورا عضل

شباط/فبراير 2021

الجريمة المنظمة في المشرق العربي

صراعات وعلاقات قائمة على الصفقات
وديناميكيات متعلقة بالهوية

لورا عضل

شباط/فبراير 2021

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير وبحثه وكتابته من قبل لورا عضل، بتوجيه من تيوزداي ريتانو، نائب مدير المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. أجرى أحمد صقال المقابلات الهاتفية فيما أجرى البحثَ العام المتعلق بهذا التقرير محمد أبو النصر وبلقيس البشارات وهديل عزيز ظاهر ونازلي طرزي وسالم عسيران وهاكان دميربوكين. حرر التقرير مارك رونان ووضع الرسوم التخطيطية كلاوديو لاندي. صمّم محتويات التقرير بيت بوسمان ووضعت الخرائط ليزل بوهدانوفيتش. أُنجز البحث الخاص بهذا التقرير بتمويل من مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية (FCDO) البريطاني.

نبذة عن المؤلفة

لورا عضل هي محللة أولى في المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، حيث تقدم أبحاثًا لعدد من المشاريع وتقوم بتحليل نطاق متنوع من تدفقات الجريمة المنظمة في جميع أنحاء العالم. لورا هي عضو في الفريق الأساسي لتطوير مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، الذي يقيّم العلاقة بين الإجرام واستجابات البلدان له. وهي محامية متدربة وكانت قد عملت سابقًا في فرع منع الإرهاب التابع للمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حيث شاركت في الأبحاث المتعلقة بالإرهاب والتطرف العنيف وقدمت المساعدة الفنية القانونية لمكافحة الإرهاب للدول الأعضاء.

© 2021 المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة من دون إذن خطي من المبادرة العالمية.

صورة الغلاف: © دليل سليمان/وكالة الصحافة الفرنسية عبر غيتي إيماجيس

التخطيط: ليزل بوهدانوفيتش

يُرجى توجيه أي استفسارات إلى:

المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

Avenue de France 23
Geneva, CH-1202
Switzerland
Avenue de France 23

www.globalinitiative.net

قائمة المحتويات

الاختصارات والمصطلحات iv

ملخص تنفيذي **1**

الديناميكيات الداخلية والخارجية 2

مسح موجز للأسواق الإجرامية في المشرق العربي **4**

الإتجار بالمخدرات 6

الإتجار بالأسلحة 10

تهريب البشر 14

دوافع التدفقات غير المشروعة في المشرق وديناميكياتها **22**

الديناميكيات المحلية 25

الديناميكيات الخارجية 26

السياقات القطرية وتأثيرها على منطقة المشرق **28**

دور سوريا في ديناميكيات التعاملات السياسية والاقتصادية الإقليمية 29

لبنان: تداعيات الحرب الأهلية السورية 32

الأردن: منصة إقليمية محايدة؟ 38

العراق: بقايا التطرف 42

مسح موجز للبرامج **48**

الاستنتاجات والتوصيات **52**

ملحق **58**

ملحوظات 64

الاختصارات والمصطلحات

GDP	الناتج المحلي الإجمالي
ISIS	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
PKK	حزب العمال الكردستاني
PMF	قوات الحشد الشعبي (العراق)
PYD	حزب الاتحاد الديمقراطي
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
YPG	وحدات حماية الشعب (سوريا)

لاجئون سوريون ينتظرون العبور إلى الأردن. امتد تأثير الصراع السوري إلى الدول المجاورة، مما ساهم في زيادة نطاق التدفقات الجريمة المنظمة. © خليل مزرعاوي/وكالة الصحافة الفرنسية عبر غيتي إيماجيس

ملخص تنفيذي

ألقت جائحة فيروس كورونا أعباء إضافية على أنظمة البنية التحتية في منطقة المشرق العربي. في الصورة عامل يرش مادة مطهرة في مدينة البتراء الأثرية في الأردن. © خليل مزرعاوي/وكالة الصحافة الفرنسية عبر غيتي إيماجيس

قدمت منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها مهد الحضارة، مساهمات مهمة للمجتمع بأكمله نتيجة كونها منطقة تمتاز بتاريخ عريق وثقافات متعددة. ولكن لسوء الحظ، أصبحت المنطقة في الأزمنة المعاصرة تتسم بعدم الاستقرار والتلاعب بالسلطة والصراعات، وأتى ذلك مؤخرًا على خلفية جائحة كوفيد-19 العالمية. ولا يؤدي هذا التقلب إلى تقويض أدوار مؤسسات المنطقة والاقتصادات الوطنية والحياة اليومية لسكانها فحسب، بل له أيضًا تأثير كبير على الجريمة المنظمة والتدفقات غير المشروعة.

خلال القرن العشرين، شهدت منطقة المشرق (ولا سيما لبنان والأردن وسوريا والعراق، والتي هي محور هذا التقرير)، سلسلة من التحولات التي أعادت تحديد شكلها، من إنشاء الدول والتغييرات في القوى الحاكمة، إلى اكتشاف الموارد الطبيعية الهامة، والانقلابات العسكرية وظهور التطرف الديني. وفي الآونة الأخيرة، أصبح الربيع العربي الذي انطلق عام 2010 نقطة تحول حاسمة في بلاد الشام ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع، عندما اندلعت سلسلة من الاحتجاجات والانتفاضات المناهضة للحكومة ردًا على الأنظمة القمعية والمعايير المعيشية المتدنية ومعدلات البطالة المرتفعة لشريحة كبيرة من السكان الشباب.

على الرغم من أن الجريمة المنظمة لطالما كانت سمة في المنطقة، بدأت الأنشطة والتدفقات غير المشروعة تزداد في سياق هذه الخلفية المضطربة الأخيرة، وهو نمو ساعدت على تزايده الفوضى العامة وتدهور قدرة وكالات إنفاذ القانون التابعة للدولة والصعوبات الاقتصادية. وفي المشرق، تسببت آثار الربيع العربي قبل عقد من الزمن في نشوب صراع قاسٍ طويل الأمد في سوريا، الأمر الذي لم يجعل العنف وعدم الاستقرار هو القاعدة في المنطقة فحسب، بل أثر أيضًا على الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والاقتصاديات المشروعة وغير المشروعة في الدول المحيطة بها. بالإضافة إلى ذلك، وكما هي الحال في غالبية دول العالم، تسببت جائحة كوفيد-19 في زيادة الضغط على الهياكل الصحية والاقتصادية والاجتماعية الضعيفة بالفعل في المشرق العربي، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين بشأن رفاه المواطنين وقدرة المنطقة على التعافي. كما جددت جائحة كوفيد-19 فرص ازدهار الأنشطة غير المشروعة التي أصبحت عنصرًا ثابتًا وواسع الانتشار في المنطقة، حتى بعد أن انتهى الصراع وتم العثور على لقاح.

منذ اندلاع الصراع السوري في عام 2011، كان يُنظر إلى منطقة المشرق في التحاليل في المقام الأول من خلال منظار السياسة الوطنية والهوية والأيديولوجية. ومع ذلك، كان هناك وعي متزايد بالتأثير المزعزع للاستقرار للاقتصادات الإجرامية عبر الوطنية والعابرة للحدود،

مثل الحركة الجماعية الإقليمية للمخدرات والأسلحة والأشخاص والجماعات المسلحة، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، والتي سلطت الضوء على الترابط والتداخل بين الدول وعواقب التدفقات المشروعة وغير المشروعة العابرة للحدود.

شكلت تجارة المخدرات غير المشروعة، ولا سيما تلك التي تنطوي على الكبتاغون المعروف بالأمفيتامين الترفيهي، اقتصادًا رئيسيًا غير قانوني في سوريا، وترسخ ذلك أكثر في سياق الحرب. ومع انتشار تهريب المخدرات، تزداد أيضًا احتمالية الإدمان وسوء الاستخدام من قبل السوريين واللاجئين والسكان المحليين في الدول المجاورة. علاوة على ذلك، ارتفع احتمال ارتكاب جرائم صيدلانية، إذ تم الإبلاغ عن مصادرة منتجات طبية مزيفة تتعلق بكوفيد-19 في لبنان والأردن والعراق.[1] كذلك، تزايد الإتجار بالأسلحة لتلبية متطلبات الحرب مما أدى إلى زيادة مستويات العنف وتشجيع المتاجرين. أخيرًا، أدى تهجير ملايين الأشخاص إلى نشوء جاليات كبيرة تعمل خارج سوريا، مما أوجد المزيد من الروابط الخارجية التي لديها القدرة على المساهمة في توسيع التدفقات الإجرامية المنظمة ونشر العدوى، وفي الوقت نفسه، فرض ضغط شديد على الخدمات العامة والاقتصادية الهشة للبلدان المضيفة.

على الرغم من أن الحدود بين دول المشرق لطالما كانت سهلة الاختراق، أدى وجود الصراع إلى تغيّرات كبيرة في توزيع السلطة وهيكل الاقتصاد السوري، لتعمّ حالة أصبحت فيها ندرة المواد الغذائية الأساسية والمواد والأشخاص هي السائدة. ونتيجة لذلك، ظهرت اقتصادات جديدة غير مشروعة لمواجهة هذا النقص (بالإضافة إلى إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصادات الحالية، مثل أسواق الأسلحة والمخدرات غير المشروعة) ومعها، ظهرت جهات فاعلة جديدة إلى الساحة (أجنبية ومحلية). وعززت جائحة كوفيد-19 هذه الديناميكيات.

في لبنان والأردن والعراق، أدت التدفقات غير المشروعة العابرة للحدود المشتركة مع سوريا إلى تفاقم التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتواجدة فعلًا والخفية إلى حد ما. في لبنان، تعمقت الانقسامات الطائفية وساهم الإحباط بين شعبه الذي يعاني من ظروف معيشية صعبة (زاد من صعوبتها تدفق اللاجئين السوريين) في تزايد الاضطرابات الحالية، التي لا تزال عواقبها غير واضحة. في العراق، عانى الناس من عواقب حربهم وصعود الجماعات الدينية المتطرفة، من دون ظهور أي نتائج على ما يبدو حتى الآن (الاحتجاجات الحالية من قبل المدنيين المحبطين لم تُقابَل برد سلمي).[2] وقد أثر عدم الاستقرار المتصاعد في هذين البلدين على التدفقات المالية من وإلى سوريا. أما في الأردن المستقر نسبيًا، وهو بلد يمتاز بكون جزء كبير من سكانه فلسطينيًا في الواقع، يمكن للتعامل مع تدفق الأسلحة واللاجئين عبر حدود البلاد الصحراوية الشاسعة زعزعة استقرار ما تعتبره الجهات الخارجية بمثابة نقطة ارتكاز محايدة نسبيًا في المنطقة. فيما يبدو أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى توقف الحياة (والتوترات المجتمعية) بشكل فعال وصرف انتباه الجمهور مؤقتًا، استمرت التدفقات غير المشروعة في جميع أنحاء المنطقة ولا تنفك التوترات تتصاعد وسط عدم كفاية الاستجابات الحكومية المتوقعة.

الديناميكيات الداخلية والخارجية

داخل وخارج سياق جائحة كوفيد-19، يمكن إجراء تحليل دقيق للجريمة المنظمة والتدفقات غير المشروعة في سوريا ولبنان والعراق والأردن بشكل أفضل على مستويين متداخلين – أحدهما ينظر في تفاعل الجهات الفاعلة المحلية، والآخر ينظر في دور الجهات الفاعلة الخارجية في المنطقة.

هذه مجموعة معقدة من الدول، حيث تحتكر شخصيات النخبة، التي غالبًا ما تفتقر إلى التقاليد الديمقراطية، الموارد وحيث تتنافس الجهات الفاعلة على الموارد والسلطة والشرعية، بينما تُسند هذا الصراع استراتيجيًا إلى فكرة الهوية. منذ بداية الصراع السوري، أصبحت الموارد والسلع التي كانت في السابق محتكرة من الحكومة، تحت سيطرة جهات فاعلة غير حكومية، إما من خلال العنف أو من خلال المفاوضات المتوترة أو مزيج منهما. وامتد هذا التنافس على السيطرة بين الجهات المحلية الحكومية وغير الحكومية ليشمل الأزمة الصحية الحالية، حيث يفسح تدهور الاقتصاد الرسمي المجال لمزيد من الاعتماد على التدفقات غير المشروعة وغير الرسمية، في حين يسعى المجرمون إلى اكتساب "الشرعية" من خلال تقديم الرعاية الصحية للمواطنين وتزويدهم بالاحتياجات الاقتصادية للبقاء على قيد الحياة.

في الوقت نفسه، تدخلت قوى خارجية مختلفة في هذه الديناميكيات الإقليمية المعقدة، سعيًا وراء مصالحها الاقتصادية و/أو السياسية و/أو الأمنية. وبذلك تكون قد أثرت عمدًا أو عن غير قصد على أنشطة غير مشروعة عابرة للحدود. بهذا المعنى، لا ينبغي بالضرورة النظر إلى

أنماط الإجرام في هذه المنطقة ضمن سياق إجرامي، ولكن من منظور سياسي واقتصادي. بعبارة أخرى، يبدو أن جميع الجهات الفاعلة المتورطة تشارك في الطبخة نفسها إذا صح التعبير عندما يتعلق الأمر بالجريمة المنظمة، مما يؤدي إلى بيئة مزعزعة وغالبًا ما تكون عنيفة للمدنيين في المنطقة.

يتجلى التقاطع بين هاتين الطبقتين – أي القوى السياسية والاقتصادية الخارجية والمصلحة الذاتية الساعية إلى السيطرة الداخلية – بشكلٍ خاص في مد وجذر السيطرة على الأراضي. على مدار الصراع السوري، ومع اكتساب الجهات الفاعلة المحلية (الحكومية وغير الحكومية) للأراضي، بمساعدة الوكلاء الخارجيين، تمكنت تلك الجهات من الوصول إلى الأسواق غير الرسمية والتدفقات غير المشروعة داخل هذه الأراضي، بل وقامت باستخدامها لصالحها في تعزيز جهود الحرب واكتساب الشرعية، التي غالبًا ما تبررها التحالفات القائمة على الهوية. وهذا صحيح داخل سوريا وكذلك داخل حدود الدول المجاورة لها. في موازاة ذلك، تحاول الجهات الخارجية، من خلال الدعم القائم على عوامل أيديولوجية أو سياسية أو اقتصادية، دعم الجهات الفاعلة المحلية في محاولتها لكسب الأراضي أو خسارتها، وبالتالي تحويل السيطرة على التدفقات غير المشروعة. وسط هذا التنافس الاستراتيجي على السلطة، يبقى السكان المحليون أكثر من يعانون في النهاية، فيعيشون في ظل العنف والتوترات الطائفية والبنى التحتية الهشة وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ومع تناقص حدة الصراع في سوريا وتكيّف المنطقة للتعامل مع كوفيد-19 على المدى الطويل، يوفر التحول من الحرب إلى السلام فرصة لخلق ديناميكيات جديدة للاقتصاد السياسي، سواء أكانت إيجابية أو سلبية، وتعزيزها، إذ يصعب تغيير هذه الديناميكيات بعد نشوئها وترسخها. ويشكل ضمان الاستقرار الإقليمي في بيئة من الاقتصادات السياسية المتغيرة المرتبطة بالصراع السوري والأزمة الصحية الحالية تحديًا كبيرًا في السعي إلى الحد من التأثير السلبي في سوريا والدول المجاورة. ويُعد فهم الديناميكيات والجهات الفاعلة والآثار على المستوى الإقليمي أمرًا ضروريًا لتطوير تدخلات واقعية في المنطقة تعزز الاستقرار والسلام والالتزام بسيادة القانون على المدى القصير والمتوسط والطويل.

يحلل هذا التقرير اقتصادات الجريمة المنظمة في السياق السياسي والاقتصادي في لبنان والأردن والعراق، وعلاقاتها بالصراع السوري الحالي وخلال الجائحة. في القسم الأول، تم تحديد أسواق الجريمة المنظمة الرئيسية العابرة للحدود الوطنية في المنطقة، وتم تحديد تقاطعاتها وتأثيرها. أما القسم الثاني، فيستكشف الدوافع والديناميكيات السياسية التي تؤثر على الاقتصادات المحلية غير المشروعة وكيفية ارتباطها بقضايا الاستقرار الإقليمي، ليس فقط من حيث العنف والصراع المسلح، ولكن أيضًا من حيث كيفية مساهمتها في تزايد الهشاشة عبر الفساد، وذلك من خلال تقويض المؤسسات وإضعاف سيادة القانون في حقبة جائحة كوفيد-19. ويركز القسم الثالث على السياقات الإقليمية والقطرية، ويحدد الجهات الفاعلة والديناميكيات الرئيسية. ويختتم التقرير باستكشاف كيف تشكل هذه الأسواق والتدفقات غير المشروعة تحديات أمام تحقيق أهداف التنمية والاستقرار، ويقترح توصيات بشأن مجالات التركيز التي قد تساهم في إنشاء برامج إنمائية فعالة.

مسح موجز للأسواق الإجرامية في المشرق العربي

شهد سوق القنب تزايدًا ملحوظًا في المنطقة خلال العقد الماضي. يتم في الصورة نقل القنب المجفف من مزرعة في لبنان. © ماركوس يام/لوس أنجلوس تايمز من خلال غيتي إيماجيس

تتنوع الجريمة المنظمة والاقتصادات غير المشروعة في منطقة المشرق العربي بقدر انتشارها وبروزها. وإنّ موقع المنطقة المطل على البحر الأبيض المتوسط والواقع عند تقاطع أوروبا وأفريقيا وآسيا، يضعها في مكانة تسهّل حركة السلع والأشخاص العابرة للحدود الوطنية (سواء بشكل رسمي أو غير رسمي).

وترتبط الجريمة المنظمة في المنطقة ارتباطًا وثيقًا بإرث من الروابط والديناميكيات التاريخية. على وجه الخصوص، نجد أن سوريا ولبنان مرتبطان بشكل وثيق على المستويات التجارية واللغوية والاجتماعية والسياسية، وتُترجم هذه الروابط إلى بيئة تؤثر فيها الاقتصادات غير المشروعة في أحدهما بشكل مباشر على مجتمع البلد الآخر. وبالمثل، مرت الحدود الصحراوية الطويلة التي تفصل سوريا عن الأردن والعراق بتغييرات عبر التاريخ، حيث شهدت استمرار حركة القبائل المحلية عبرها. ويُعزى الافتقار لضبط الحدود إلى الإرادة السياسية المحدودة، إلى جانب التحديات العملية المتمثلة في توفير تغطية كافية عبر هذه الحدود الشاسعة التي تمتد على طول تضاريس وعرة. وقد أدت هذه الظروف إلى السماح للمجرمين وغيرهم من السكان المحليين بنقل السلع بشكل غير قانوني بين البلدان من دون صعوبة تذكر.

تمتاز منطقة المشرق، التي اشتهرت بتسمية الهلال الخصيب وبكونها مهد الحضارة، بالمواد الغذائية والموارد الطبيعية والقطع الأثرية الثقافية، التي استغلها وسيطر عليها الاقتصاد غير المشروع بشكل متزايد في سياق الحرب وفيروس كورونا.[3] ومع ذلك، لأغراض هذا التقرير، سيقتصر تحليل الأسواق الإجرامية على الأسواق غير المشروعة للمخدرات والأسلحة والأشخاص، حيث يمكن القول إن هذه الاقتصادات كانت أبرز العوامل الدافعة لعدم الاستقرار والعنف في المنطقة.

وتوفر الأقسام التالية لمحة عامة عن هذه الاقتصادات غير المشروعة، بما في ذلك تدفقات السلع والأشخاص، والبقع الرئيسية الإقليمية لكل تجارة غير مشروعة، والأسعار المرتبطة بالسلع والتجارة غير المشروعة حيثما كان ذلك متاحًا، كما توضح تأثير هذه الاقتصادات غير المشروعة.

الإتجار بالمخدرات

حتى في المناطق الخالية من النزاعات، يمكن أن يكون للإتجار غير المشروع بالمخدرات آثار مدمرة على اقتصادات البلدان، وعلى صحة ورفاه مستخدمي هذه المواد وأسرهم. في سياق الحرب وفي منطقة تشهد فعليًا انعدام استقرار، تنتقص أرباح تجارة المخدرات من الاقتصاد الرسمي وغالبًا ما تُستخدم لدعم استمرار العنف. وفي نفس الوقت، يشجع الإتجار غير المشروع بالمخدرات على الإدمان في المجتمعات المحلية، خاصة بين أولئك الذين يعانون من الصدمة نتيجة للصراع وكذلك بين المقاتلين الساعين لتعزيز قدراتهم القتالية.[4] ونظرًا لتوجيه موارد الدولة نحو التدابير الصحية والأمنية، يبقى الإشراف على زراعة المواد الكيميائية والمكونات الأولية وعلى استخدامها بالطرق المناسبة ضئيلًا، ما يؤدي إلى انفتاح المجال واسعًا أمام الجميع لإنتاج المخدرات، وإلى تأثيرات غير محددة. وفي ظل استمرار الأزمة الصحية العالمية، ترافق الاضطرابات المؤقتة في سلاسل التوريد الإقليمية فرصٌ جديدةٌ للتوسع الإجرامي، حيث تنتشر الأدوية المزيفة والإمدادات الطبية المتدنية المستوى في بيئة فوضوية غامضة.

في يوليو 2020 تم ضبط أقراص كبتاغون منشؤها سوريا تبلغ قيمتها التقديرية حوالي 1.13 مليار دولار أمريكي.

يُعد تهريب المخدرات في منطقة المشرق ظاهرة هامة تشير التقارير الى تزايدها منذ بدء الحرب في سوريا، ولا سيما تجارة القنب والمخدرات الاصطناعية، وبدرجة أقل، المواد الأفيونية. وعلى الرغم من أن تهريب المخدرات مثل الكوكايين والهيروين يحدث في المنطقة، إلا أن التجارة في هذه المنتجات أقل نسبيًا بسبب ارتفاع تكاليفها ومحدودية الطلب المحلي عليها. ويُعتبر المشرق، في المقام الأول، منطقة عبور لشحنات المخدرات عالية القيمة المتجهة إلى دول الخليج وتركيا وأوروبا.[5] فالهيروين القادم من أفغانستان يتم تهريبه عبر إيران والعراق، ليدخل سوريا (حيث يتركز في دمشق وحلب وعلى طول الساحل) لإعادة توزيعه في لبنان والأردن وتركيا ومنها إلى أوروبا.[6]

وتشمل المواقع البارزة في تجارة المخدرات كل من مدن الموانئ السورية طرطوس واللاذقية، بالقرب من حدود لبنان وتركيا، على التوالي.[7] وفي المناطق الغربية من سوريا، ترتبط الجهات الفاعلة المشاركة في تجارة المخدرات ارتباطًا وثيقًا بنظرائها اللبنانيين المتواجدين بشكل أساسي في سهل البقاع في لبنان. ونظرًا لأن البلدين لديهما منفذ إلى البحر وبسبب كون معظم حدود لبنان، إلى الشمال والشرق، هي حدود مشتركة مع سوريا، فإن البضائع غير المشروعة، بما في ذلك المخدرات، قادرة على المرور من وإلى الدول المجاورة بسهولة نسبية.

كذلك تمر تدفقات المخدرات من سوريا عبر الحدود الشمالية للأردن، وذلك من خلال مدن مثل المفرق، بالتزامن مع تدفق اللاجئين، ويتم نقلها جنوبًا نحو مصر والخليج العربي.[8] وعلى الرغم من وجود معلومات أقل نسبيًا عن مسارات المخدرات بين سوريا والعراق، فقد تم تحديد بعض المدن الحدودية، مثل مدينة القائم على نهر الفرات، والسليماني في كردستان العراق، كمراكز تهريب.[9]

وتمثل المخدرات الاصطناعية، وخاصة الكبتاغون، جزءًا كبيرًا جدًا من اقتصادات المخدرات في سوريا.[10] ويتم تصدير الكبتاغون إلى لبنان، ومن ثم بواسطة البر والبحر والجو إلى شبه الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بشكل أساسي)، وكذلك الأردن وتركيا وما وراءهما.[11] على الرغم من أن إنتاج الكبتاغون والإتجار به كانا يحدثان في سوريا قبل وقت طويل من اندلاع الصراع (تم نقل التصنيع من جنوب شرق أوروبا وتركيا إلى سوريا)،[12] تشير البحوث إلى أن انهيار سيادة القانون في البلاد قد سمح بتسريع إنتاج هذا المخدر المربح للغاية والإتجار به. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أنه تم ضبط حوالي 30 مليون حبة على طول الحدود السورية اللبنانية بين عامي 2013 و2014، أي ما يقرب من ضعف الكمية التي تم ضبطها في العام السابق.[13] وفي تموز/يوليو 2019، صادرت السلطات اليونانية 33 مليون

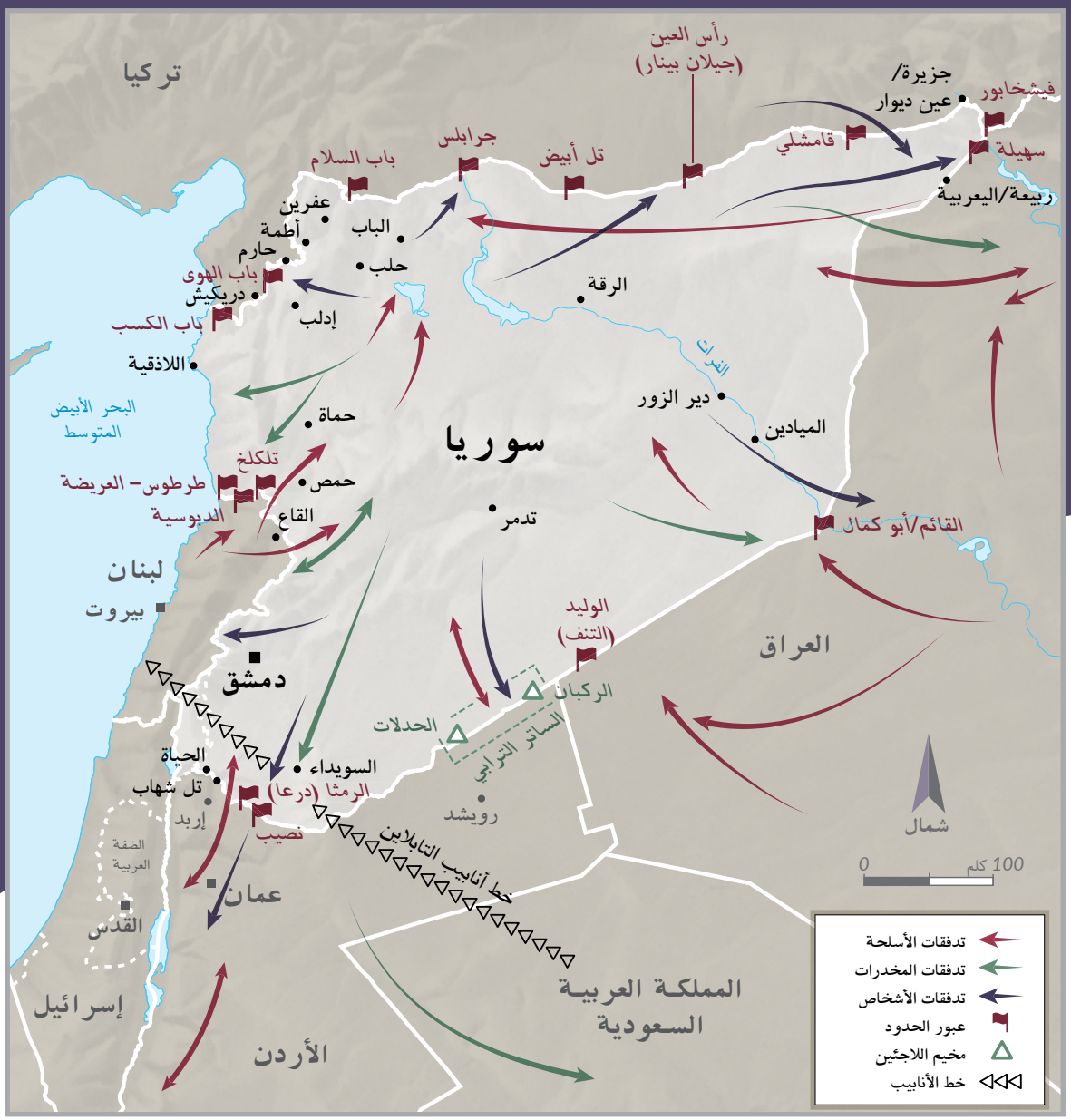

الشكل 1 المعابر الحدودية الرئيسية في سوريا (الرسمية وغير الرسمية) والتدفقات غير المشروعة.
ملحوظة: ليس من الواضح حاليًا أي من المعابر الحدودية هي رسمية وأيها غير رسمية.

حبة كبتاغون بقيمة تزيد عن 660 مليون دولار أمريكي، وهي قيمة أكبر من إجمالي صادرات سوريا لعام 2017 مجتمعة.[14] ومؤخرًا في تموز/يوليو 2020، تم الإبلاغ عن ضبط 84 مليون حبة كبتاغون مصدرها سوريا (تقدر قيمتها بحوالي 1.13 مليار دولار أمريكي) من قبل وكالات إنفاذ القانون الإيطالية.[15] وقد وُصِفَت العملية على أنها أضخم عملية ضبط للأمفيتامينات في العالم، وهي تقدم دليلًا واضحًا على استمرار التدفقات غير المشروعة في خضم أزمة عالمية،[16] كما توضح بشكل ملموس الحجم الهائل لهذه السوق غير المشروعة وحدها.[17]

في الآونة الأخيرة، بينت التقارير أن سوق الكبتاغون قد توسع إلى البلدان المجاورة، ولا سيما لبنان.[18] وتشير زيادة المضبوطات في ذلك البلد إلى أنه قد تحول من منطقة عبور إلى نقطة إنتاج بديلة. ويمتلك سوق هذا الدواء في لبنان إمكانات هائلة لإيرادات التصدير، حيث تباع كمية 200 حبة في لبنان بحوالي 70 دولارًا أمريكيًا، في حين يُباع القرص الواحد في دول الخليج بـ10 إلى 20 دولارًا أمريكيًا.[19] وأشارت التقديرات في عام 2016 إلى أن قيمة أنشطة الكبتاغون التجارية في لبنان بلغت أكثر من مليار دولار أمريكي.[20] وفي نيسان/أبريل 2019، صادرت سلطات

تمثل المخدرات الاصطناعية، ولا سيما الكبتاغون المبيّن في الصورة، جزءًا كبيرًا من اقتصاد المخدرات غير المشروعة في سوريا.
© لؤي بشارة/وكالة الصحافة الفرنسية عبر غيتي إيماجيس

إنفاذ القانون اللبنانية، بمساعدة السلطات السعودية، أكثر من 800000 حبة كبتاغون بقيمة تزيد عن 12 مليون دولار أمريكي.[21] ولا شك في أن توفر المواد الكيميائية الأولية هو من العوامل التي تمكّن انتشار هذه الأنشطة إلى لبنان.[22] علاوة على ذلك، نتج عن عدم مراقبة الصيدليات ومصانع الأدوية أن تصبح المواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج المخدرات رخيصة ويسهل الحصول عليها.

وبالإضافة إلى المخدرات الاصطناعية، شهد سوق القنب تزايدًا في المنطقة على مدار العقد الماضي بسبب الطلب الواسع على هذه المادة وانخفاض تكاليفها (وضّحت الأبحاث المتعلقة بسوريا أن 100 غرام من القنب لا يتجاوز سعرها 10 دولارات أمريكية في المتوسط).[23] ولبنان هو أحد أكبر منتجي القنب في العالم: فقد أشار تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2016 إلى أن لبنان هو ثالث أكبر منتج للحشيش في العالم.[24] ويتركز الإنتاج بشكل أساسي في وادي البقاع في شرق البلاد، حيث يعود تاريخ زراعة القنب إلى ما قبل حقبة الحرب الأهلية في البلاد التي ازدهرت الصناعة بعدها.[25] ووفقًا لأحد التقديرات، تُستخدم حاليًا حوالي 40% من الأراضي الزراعية المتاحة في البقاع لزراعة القنب، الذي يتم توزيعه بعد ذلك في جميع أنحاء المنطقة وخارجها.[26] وفي 16 آذار/مارس 2020، أي بعد يوم واحد من إعلان لبنان إغلاقًا لوقف انتشار جائحة كوفيد-19، قامت السلطات بالاستيلاء على أكبر كمية للقنب في تاريخ البلاد، حيث صادرت حوالي 25 طنًا من القنب في طريقها إلى ميناء بيروت، متجهة إلى أفريقيا.[27] ويشير الحجم الهائل للمضبوطات إلى أن سوق القنب مستمر من دون أن تثنيه هذه الجائحة، بل وأنه يتنامى ويتسع بالفعل.

وعلى العكس من لبنان، الذي يعمل بشكلٍ راسخ كبلد مصدر وبلد عبور، يوصف الأردن والعراق بأنهما ممران أساسيان لتجارة المخدرات غير المشروعة. فالحدود الثلاثية للأردن وسوريا والعراق هي مركز تهريب معترف به لاقتصاد المخدرات غير المشروع في المنطقة، حيث تشير التقارير إلى ارتفاع مضبوطات الكبتاغون والميثامفيتامين والعقاقير التي تستلزم وصفة طبية.[28]

منذ سقوط صدام حسين عام 2003، أدى مناخ عدم تطبيق القانون السائد في العراق إلى خلق بيئة مواتية للتهريب. كما نتج عن الصراع السوري المجاور ونظام العدالة الجنائية العراقي الذي تدهور بعد عام 2003، زيادة في تدفقات المخدرات عبر البلاد، مما شجع المهربين على تسريع وتيرة هذه الأنشطة غير المشروعة. وصدرت عدة تقارير عن حالات للإتجار بالمخدرات في كردستان العراق، بالإضافة إلى

عدة بلدات صحراوية مثل بلدة القائم[29] على الحدود السورية العراقية. فعلى سبيل المثال في أيار/مايو 2017 تم اعتقال 316 شخصًا في السليمانية بتهمة ارتكاب جرائم الإتجار بالمخدرات.[30] وفي جنوب شرق البلاد، تم تحديد ميناء البصرة كمركز للإتجار بالمخدرات، حيث تم استبدال تهريب النفط بتهريب الهيروين والميثامفيتامين. وتم ضبط أكثر من 80 كيلوغرامًا من المخدرات في البصرة، معظمها من القنب والميثامفيتامين، بين شهري كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2016، وهي زيادة كبيرة عن عام 2015 عندما تم ضبط 7 كيلوغرامات في المنطقة.[31] وتشمل المراكز الرئيسية الأخرى في البلاد مدن ميسان والعمارة والعبدلي وصفوان،[32] التي يتم من خلالها تهريب المخدرات المتوجهة إلى الخليج. وفي تموز/ يوليو 2018، احتجزت السلطات الكويتية سائق شاحنة سوريًا في العبدلي (على الحدود الكويتية العراقية) يحمل أكثر من 300000 قرص من الكبتاغون.[33]

أما في الأردن، وعلى الرغم من توفر القليل من المعلومات حول تجارة المخدرات غير المشروعة، تشير التقارير إلى أن الإتجار بالمخدرات يشهد ازديادًا أيضًا. في عام 2018، تم ضبط كميات كبيرة من المواد الكيميائية الأولية، بما في ذلك بنزيل السيانيد (وهو مركب يستخدم عادة كمضادات حيوية) في مختبر أردني لصناعة الكبتاغون.[34] وعمومًا، تم وصف الأردن، مثل العراق على أنه منطقة عبور، على الرغم من أن التقارير أوضحت في السنوات الأخيرة نموًا في سوق الاستهلاك المحلي أيضًا، حيث كان الحشيش هو أكثر المخدرات شيوعًا.[35] كما أبلغ المسؤولون عن زيادة في ضبط المخدرات على طول الحدود الأردنية مع سوريا. وفي عام 2018، صادرت السلطات رقمًا قياسيًا يبلغ 47 مليون حبة كبتاغون، و2093 كيلوغرامًا من الحشيش، و155 كيلوغرامًا من "الجوكر" (وهو مصطلح يُستخدم للقنب الاصطناعي)، و74738 كيلوغرامًا من الماريجوانا، و10557 كيلوغرامًا من الهيروين، و1693 كيلوغرامًا من الكوكايين و820790 حبة مختلفة.[36] بينما في عام 2017، صادرت السلطات الأردنية أكثر من 41 مليون حبة كبتاغون، و61 كيلوغرامًا من الهيروين، و2038 كيلوغرامًا من الحشيش، و331 كيلوغرامًا من الماريجوانا.[37] وفي العام نفسه، تم الإبلاغ عن 29 محاولة للتسلل عبر الحدود من سوريا، بما في ذلك حوادث تهريب المخدرات والإرهاب.[38] وتشير العديد من التقارير في عام 2020، إلى أن أجهزة إنفاذ القانون الأردنية أحبطت عدة محاولات لمهربي المخدرات لجلب القنب والحبوب الاصطناعية من سوريا، مما يوضح استمرار عمل سوق المخدرات على الرغم من إغلاق الحدود بسبب جائحة كوفيد-19.[39]

وقد صرح مسؤولون أردنيون أن مهربي المخدرات يستهدفون دول الخليج الأكثر ثراءً لأن حبة كبتاغون واحدة في الخليج تساوي سبعة دنانير أردنية (10 دولارات أمريكية)، في حين تبلغ قيمتها السوقية في الأردن حوالي دينار أردني واحد (1.50 دولارًا أمريكيًا) للحبة.[40] وأوضحت نتائج المقابلات في المنطقة أن أسعار المخدرات عالية القيمة تتراوح بين 70 و90 دينارًا (حوالي 98 إلى 126 دولارًا أمريكيًا) للغرام الواحد من الهيروين، وبين 100 و150 دينارًا (140 إلى 210 دولارًا أمريكيًا) للغرام الواحد من الكوكايين.[41]

تدعم هذه الاختلافات الصارخة في أسعار المخدرات الدلالات المُستنتجة بشأن حجم سوق المخدرات في منطقة المشرق وديناميكياته. وقد يشير ارتفاع أسعار المخدرات مثل الهيروين والكوكايين إلى أن الأسواق الاستهلاكية لهذه المخدرات هي أصغر في الأردن وفي البلدان الأخرى الأكثر تأثرًا بالصراع السوري والتي عانت من الانكماش الاقتصادي. وفي نفس الوقت، تدعم الزيادة الحادة في أسعار المخدرات كالكبتاغون الاستنتاج القائل إن الأردن (وكذلك سوريا ولبنان والعراق) يضطلع بدور جهة مزودة للمخدرات المتوجهة إلى الخليج، وهذا سوق استهلاكي تستطيع الجريمة المنظمة أن تحقق أرباحًا أكبر فيه مما يمكنها تحقيقه في السوق المحلي.

مصادرات عام 2018

الحدود الأردنية السورية

47 مليون
حبة كبتاغون

2093 كلغم
حشيش

155 كلغم
جوكر

74738 كلغم
ماريجوانا

10557 كلغم
هيروين

1693 كلغم
كوكايين

820790
حبوب مختلفة

منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية في آذار/مارس 2020 كوفيد-19 جائحة عالمية، لم يتكيف سوق المخدرات الإجرامي مع هذا التغيير فحسب، بل تمكن من توسيع نطاقه إذ أتاحت الأزمة الصحية فرصة جديدة لإنتاج وبيع الأدوية المقلدة والمستلزمات الطبية دون المستوى المطلوب. وفي تموز/يوليو 2020، تم الكشف عن عملية يقودها الإنتربول تستهدف الشبكات الإجرامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع، بما في ذلك لبنان والأردن والعراق، نتج عنها مصادرة ما يقرب من 20 مليون منتج طبي غير مشروع بقيمة تقدر بنحو 14 مليون دولار أمريكي.[42] وعلى الرغم من عدم وضوح المنتجات المحددة المضبوطة في كل بلد، تمت مصادرة 360 منتجًا من منتجات التعقيم في الأردن من ضمن منتجات أخرى غير قانونية، بما في ذلك حبوب الكبتاغون والترامادول والمهدئات والمحاقن وأقنعة الوجه.[43] كذلك، أشارت التقارير في لبنان إلى ارتفاع في تصنيع مستلزمات التنظيف والتعقيم المزيفة التي ثبت عدم فعاليتها في مواجهة فيروس كورونا.[44] وفي العراق، تشير التقارير الكثيرة بشأن انتشار المعلومات المضللة المحيطة بكوفيد-19، بالإضافة إلى عدم القدرة على فرض عمليات إغلاق الحدود[45] والنقص الكبير في المعدات والإمدادات الطبية الملائمة،[46] إلى ارتفاع خطر تهريب هذه المواد في السوق السوداء.[47]

الإتجار بالأسلحة

أدى عدم الاستقرار في المشرق إلى تحويل المنطقة إلى مستضيف لمخزونات هائلة من الأسلحة على مدى العقود الماضية. ومع تزايد ضعف الضوابط الحكومية، ازداد انتشار الأسلحة، ولا سيما على أيدي الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة والمدنيين. وتقوم الحكومات (المحلية والخارجية) إما علنًا أو سرًا بتوريد الأسلحة إلى الفصائل التي تفضلها إما لأسباب سياسية أو للتمكن من الوصول إلى الموارد، من دون أي ضمانات بأن تُستخدم هذه الأسلحة للغرض المقصود منها. علاوة على ذلك، سمح انتشار الأسلحة للتنظيمات الإرهابية وتنظيمات الجريمة المنظمة باستخدام العنف أو التهديد به لتعزيز أعمالها غير المشروعة (في شكل ابتزاز وفرض ضرائب غير مشروعة). وبالنسبة للمواطنين العاديين في جميع أنحاء المنطقة، غذى الصراع في سوريا الشعور بالحاجة الملحة إلى تسليح أنفسهم لتأمين الحماية في بيئة يزداد فيها عدم الاستقرار.

أسلحة مضبوطة معروضة في قاعدة لقوات سوريا الديمقراطية. أدت الصراعات في المنطقة إلى وجود مخزونات ضخمة من الأسلحة، مما ساعد على توسع شبكات الإتجار. © لكريس ماكغراث/غيتي إيماجيس

بنادق معروضة في سوق للأسلحة في أربيل، في إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم ذاتي في شمال العراق، آب/أغسطس 2014.
© يونايتد برس إنترناشيونال/أياد رشيد عبرموقع ألمي ستوك فوتو

شهدت تجارة الأسلحة غير المشروعة تزايدًا كبيرًا منذ بدء الصراع السوري. وعلى الرغم من أن غالبية تلك الأسلحة كانت متواجدة في المنطقة نتيجة للحروب السابقة (على سبيل المثال، فإن معظم الأسلحة المتداولة في لبنان اليوم تعود إلى الحرب الأهلية أو تم استيرادها من العراق بعد سقوط صدام حسين)،[48] أدت إعادة توزيع الأسلحة منذ بدء الصراع السوري إلى انتشار تسليح المقاتلين والمجرمين والمدنيين في جميع أنحاء منطقة المشرق، مما زاد من العنف والخسائر في الأرواح.

قبل بدء النزاع في 2011، كان عدد الأسلحة في أيدي المدنيين في سوريا أقل نسبيًا من الدول المجاورة.[49] إلا أنه مع اندلاع الحرب، سرعان ما تم استبدال المجموعات المحلية الصغيرة لتهريب الأسلحة بمنظمات إجرامية تشارك في تهريب الأسلحة "الأكثر احترافية" من وإلى سوريا والدول المجاورة. هكذا، تمكنت شبكات تهريب الأسلحة من استغلال الحرب والفوضى التي أعقبتها في سوريا، فشهدت تجارتها طفرة غير مسبوقة.[50] واليوم، تعمل البلدان المجاورة بشكل أساسي كنقاط رئيسية لتدفق الأسلحة إلى سوريا. وعلى الرغم من ورود تقارير عن تزايد كميات الأسلحة غير المرخصة بين عامة السكان في جميع أنحاء المنطقة،[51] لا يتم تهريب الأسلحة بسهولة عبر الحدود (وغالبًا ما يتم إخفاؤها في شاحنات تحمل المنتجات الزراعية).[52] وتشير التقارير إلى سهولة شراء الأسلحة عبر الإنترنت أو باستخدام تطبيقات المراسلة الفورية المشفرة على الهواتف المحمولة.[53] وفي بعض مناطق سوريا، لا سيما في الشمال الشرقي وامتدادًا إلى كردستان العراق،[54] يتم عرض الأسلحة وبيعها في الأسواق المحلية، مما يدلّ على العلنية والسهولة التي تتوفر بهما الأسلحة لأي شخص يستطيع تحمل تكلفتها، مما يصعّب للغاية تتبع أثرها.

وتشير التقارير في لبنان إلى وجود تجار أسلحة (خاصة في شمال البلاد) يعملون كوسطاء ويشترون الأسلحة من المواطنين اللبنانيين ثم يبيعونها لمجموعات المتمردين السوريين (الجيش السوري الحر بشكل أساسي في بداية النزاع). وتذكر التقارير طرابلس كمركز رئيسي لنقل الأسلحة إلى سوريا بهدف دعم قضية المتمردين، وطرابلس

هي مدينة في شمال لبنان ومعقل للمسلمين السنة، وهم طائفة معارضة للنظام السوري.[55] ويقوم مهربو الأسلحة بنقلها باتجاه نهر النهر الكبير الجنوبي على الحدود، ومنطقة وادي خالد.[56] ومن هناك، يتم نقلها إلى الداخل باتجاه سوريا وصولاً إلى المعابر غير الشرعية الموجودة عبر التضاريس الوعرة بين عرسال ورأس بعلبك.[57] وكانت تجارة الأسلحة غير المرخصة في سوريا قد انتشرت على نطاق واسع في ريف حلب والمدن المجاورة مثل الباب وإعزاز وعفرين ومارع، حيث يستطيع المدنيون الحصول على الأسلحة بسهولة.[58]

كذلك، تستقبل سوريا الأسلحة من الأردن والعراق وتركيا وليبيا على الرغم من كون تلك التدفقات محدودة بدرجة أكبر من تلك التي تأتي من لبنان. ومن العراق، يتم تهريب الأسلحة المتداولة منذ سقوط صدام حسين من محافظة الأنبار بغرب العراق (بواسطة القبائل العراقية السنية والجماعات الموالية للنظام) إلى شرق سوريا (عبر دير الزور) متجهة إلى القوات النظيرة.[59] وتقع الأنبار أيضًا على حدود المملكة العربية السعودية والأردن، ولطالما كانت ملاذًا للمهربين بفضل تلالها وكهوفها النائية.

في شمال العراق، أكدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان تزايد التجارة غير المشروعة في الأسلحة بالسليمانية (التي تشتهر بكونها مركزًا للإتجار بالمخدرات) بسبب غياب الضوابط على الأسلحة.[60] ويُقال إن المطلوب للحصول على سلاح هو مجرد نقود وبطاقة هوية عراقية.[61] وقد بينت الأبحاث أنه في عام 2017، كان أرخص مسدس متوفر للشراء هو مسدس تركي (تكلفته 40 ألف دينار عراقي، أو 34 دولارًا أمريكيًا)، في حين وصل سعر بندقية إيه كيه-47 (المعروفة محليًا باسم "أسامة") إلى حوالي 2500 دولارًا أمريكيًا.[62] كما ورد أن مدينة الموصل في شمال العراق تحولت إلى مركز للأسلحة، فقد ذكرت التغطية الإعلامية في عام 2017 وصول الأسلحة من عفرين (وهي منطقة يسيطر عليها الأكراد في شمال غرب سوريا) إلى مدينة الموصل عبر معبر ربيعة الحدودي.[63]

وقبيل استعادة النظام السوري السيطرة على محافظاته الجنوبية، ازداد تدفق الأسلحة من شمال الأردن إلى معاقل المعارضة في مناطق مثل درعا بشكل ملحوظ منذ بدء الصراع السوري. وتم الإبلاغ عن ضبط أسلحة عند معبر تل شهاب الحدودي وهي في طريقها إلى القرى السورية في البريقة والكودنة بالقرب من مرتفعات الجولان.[64] وفي عام 2013، صادرت الأجهزة الأمنية الحكومية في الأردن أسلحة أكثر بنسبة 300% عما صادرته في العام السابق على حدودها مع سوريا.[65] وفي عام 2018، أفاد مسؤولون أردنيون أنهم كشفوا عن عملية تهريب مخدرات وأسلحة على طول خط أنابيب التابلاين غير المستخدم والبالغ طوله 1200 كيلومتر، والذي يربط المملكة العربية السعودية بلبنان عبر الأردن.[66]

كما تم الإبلاغ عن تدفق الأسلحة من الأردن عبر صحراء الحماد بين التنف والسويداء.[67] وفي الأردن كما في سوريا، أُفيد عن عدد من الحالات التي يمكن فيها بيع الأسلحة في "أسواق الأسلحة"، لا سيما في بلدة معان في الجنوب وفي سحاب بالقرب من العاصمة عمان[68] وفي وادي الأردن، حيث يستطيع أي شخص يملك ما يكفي من النقود شراء سلاح ناري. وذكرت بعض التقارير مرور أسلحة مهربة عبر مخيم الركبان للاجئين على الحدود السورية الأردنية، حيث تختبئ شبكات إجرامية متحالفة مع مختلف الفصائل في الصراع السوري حسب ما يُقال.[69] في عام 2019، أشارت تقارير غير مؤكدة إلى أن تهريب الأسلحة من سوريا عبر الأردن إلى إسرائيل يستهدف الجماعات الموالية للفلسطينيين.[70]

في سياق الصراع السوري، تشكل الدول المجاورة لسوريا في المقام الأول مصدرًا لتدفقات الأسلحة أو مناطق عبور لها. ومع ذلك، تظهر الأبحاث أن الحرب في سوريا أدت أيضًا إلى انتشار متزايد للأسلحة على المستوى المحلي في بلدان الجوار إذ أدى عدم الاستقرار في سوريا، إلى جانب تدفق اللاجئين الخارجين منها (المعرضين لخطر التطرّف المتزايد)، إلى ارتفاع الطلب على الأسلحة بين السكان المدنيين في دول مثل لبنان والأردن من أجل حماية أنفسهم.[71] وبالطبع كان "رواد أعمال" الجريمة المنظمة على استعداد تام لتلبية هذا الطلب.

وللبنان على سبيل المثال تاريخ طويل من تجارة الأسلحة منذ الحرب الأهلية التي اندلعت فيه، وهي تجارة تدفعها بشكل أساسي التوترات الطائفية داخل البلاد. ومع ظهور المزيد من الجماعات المتطرفة في جميع أنحاء البلاد وتحالف بعضها مع فصائل مختلفة في الصراع السوري المجاور، تم الإبلاغ عن تنامي السوق المحلية لشراء الأسلحة غير المرخصة، لا سيما بين المجتمعات المسيحية التي تشعر بالتهديد.[72] وقد قدّر مسح الأسلحة الصغيرة أنه في عام 2018، كان هناك ما يقرب من مليوني سلاح ناري في حيازة المدنيين، بمعدل 31.9 سلاح ناري لكل 100 شخص، مما جعل لبنان يحتل المرتبة التاسعة في العالم من حيث عدد الأسلحة النارية الموجودة بحوزة المدنيين.[73] ويمكن الاعتبار أن الطلب على الأسلحة في لبنان يعتمد على اندلاع النزاعات بين

مختلف المجتمعات،[74] وهذا يرتبط بدوره بالفصائل القائمة على الهوية في الصراع السوري. وفي آب/أغسطس 2020، اعترضت السلطات اللبنانية آلاف طلقات الذخيرة المهرّبة عبر الحدود من سوريا.[75] وبحسب التقارير، تشهد أسعار الأسلحة ارتفاعًا متزايدًا في أعقاب الانفجار الذي وقع ذلك الشهر في مرفأ بيروت، مع تزايد الطلب عليها الأسلحة من أصل روسي أو أمريكي التي تتراوح قيمتها بين 500 دولار أمريكي و1500 دولار أمريكي.[76]

وفي الأردن، على الرغم من أن تاريخ البدو وثقافتهم القبلية يجعلان من وجود الأسلحة مسألة طبيعية أكثر من لبنان، حاولت الحكومة الحد من تدفق الأسلحة غير المرخصة المتداولة في البلاد.[77] وأدت المخاوف بشأن امتداد الصراع السوري إلى نمو الاقتصاد المحلي للسلاح غير المشروع، إذ تغذي التدفقات إلى سوريا في النهاية السوق السوداء المحلية. وفي عام 2014، قال قائد حرس الحدود الأردني إن نشاط تهريب الأسلحة في اتجاهين على طول الحدود مع سوريا البالغ طولها 370 كيلومترًا قد شهد تزايدًا بمقدار ثلاثة أضعاف وازدادت محاولات التسلل بنسبة 250% منذ العام السابق.[78] وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات أكثر حداثة حول الإتجار بالأسلحة في الأردن، تسلط الأرقام المتاحة الضوء بوضوح على عدم التوازن بين الأسلحة التي يتم الحصول عليها بشكل شرعي وتلك التي يتم الحصول عليها بشكل غير شرعي. في عام 2014، قدرت وزارة الداخلية الأردنية وجود أكثر من مليون قطعة سلاح غير مرخصة متداولة في البلاد، والتي بلغ عدد سكانها في ذلك الوقت 7 ملايين نسمة، مقارنة مع 120000 قطعة سلاح مرخصة.[79] كما ارتفعت أسعار الأسلحة في الأردن منذ بدء الحرب السورية. وفي حين أن البنادق التركية الصنع ومسدسات إم 7 التكتيكية كانت هي المفضلة بسبب أسعارها المعقولة، ارتفعت أسعار بعض الأسلحة عشرة أضعاف مؤخرًا، وقفز سعر مسدس إم 9 براوننغ البلجيكي الصنع من 200 دينار أردني (280 دولارًا أمريكيًا) قبل الصراع السوري إلى أكثر من 1800 دينار أردني (2620 دولارًا أمريكيًا) في عام 2014.[80] وبالمثل، ارتفع سعر البندقية الآلية من طراز إيه كيه47- من 200 دينار (280 دولارًا أمريكيًا) في عام 2012 إلى أكثر من 3000 دينار (4230 دولارًا أمريكيًا) في عام 2014.[81]

وعلى الرغم من قلة المعلومات المتوفرة حول تهريب الأسلحة في الأردن على مدى السنوات الخمس الماضية، تشير الحملة الحكومية الأخيرة للحد من المبيعات غير المشروعة إلى أن السوق الإجرامية قد أصبحت متفشية.[82] وفي عام 2019، كانت الحكومة الأردنية تستعد لإقرار قانون جديد للأسلحة من أجل الحد من تهريب الأسلحة، وأدت الحملة الأمنية في البلاد خلال فترة شهرين في صيف عام 2019 إلى اعتقال 750 شخصًا بتهم حيازة أسلحة نارية ومصادرة ما يقرب من 900 قطعة سلاح مملوكة بشكل غير شرعي.[83]

في هذه المنطقة التي تنتشر فيها الأسلحة بشكل كبير، ترتبط الأسلحة غير المشروعة بالنزاع ضمن حلقة يحافظ فيها وجود أحدهما على وجود الآخر. وتظل الأسلحة متداولة بعد استخدامها الأولي ويتم نشرها من قبل أشخاص آخرين، وغالبًا ما تقع في أيدي مستخدمين غير مقصودين (مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق)، مما يخلق بيئة شديدة التقلب تتعرض فيها حياة المواطنين للتهديد باستمرار.

2018
لبنان

2 مليون قطعة سلاح ناري
في حيازة المدنيين

31.9 قطعة سلاح
لكل **100** شخص

في الموقع
التاسع
للتصنيف العالمي للأسلحة
النارية بحوزة المدنيين

مخيم للاجئين في إدلب، سوريا. أدى الصراع إلى ظهور سوق إقليمية لتهريب البشر والإتجار بهم.
© محمد سعيد/وكالة الأناضول عبر غيتي إيماجيس

تهريب البشر

ربما تكون أكبر الاقتصادات غير المشروعة في منطقة المشرق مبنية على حركة الناس. ولا شك في أن سوق تهريب البشر الذي نشأ في المنطقة نتيجة للصراع السوري، وما يرتبط به من الإتجار بالبشر، يشكل الاقتصاد غير المشروع الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام على المستوى الدولي. وقد كان لأسواق الأسلحة والمخدرات غير المشروعة تأثيرات مدمرة على منطقة المشرق، إذ أطالت مدة الحرب وأججت العنف وعدم الاستقرار. لكن تهريب البشر وأزمة الهجرة التي أعقبت ذلك، كان لهما أكبر تأثير مباشر ليس على الدول المجاورة مباشرة لسوريا فحسب، بل أيضًا على بقية العالم، ولا سيما أوروبا (وخاصة خلال جائحة كوفيد-19).

في أغلب الأحيان، يواجه طالبو اللجوء الذين يتم تهريبهم طوعيًا عبر الحدود صعوبات مالية ومشاكل تشرد ومستقبلًا غير واضح، مما يجعلهم عرضة للإتجار بهم. وفي نفس الوقت، فإن الأعداد الهائلة من المهاجرين التي تتدفق إلى البلدان المجاورة، ولا سيما لبنان وتركيا (تعتبر تركيا أكبر بلد مضيف للاجئين السوريين في المنطقة)،[84] قد ألقت بعبئها الثقيل على البنى التحتية الهشة بالفعل، وأدى طول أمد النزاع والأزمة الصحية الحالية إلى مفاقمة الوضع. والمحصلة هي أعداد كبيرة من الأشخاص المحرومين والمبعدين الذين يعيشون في بيئات مضيفة معادية لهم في أغلب الأحيان، والذين ليسوا عرضة للإتجار والتقاط الفيروس ونشره فحسب، ولكنهم معرضون أيضًا لخطر التطرف أو المشاركة في الأنشطة الإجرامية المنظمة كوسيلة لكسب الدخل.

والجدير بالذكر أنه مع اقتراب الصراع السوري من نهايته، انعكس اتجاه تدفقات تهريب البشر في بعض الحالات، إذ دفعت الأوضاع المتفاقمة في البلدان المضيفة، إلى جانب التمييز

ربما أن أكبر الاقتصادات غير المشروعة في منطقة المشرق مبني على حركة الناس

الذي يواجهه اللاجئون السوريون في البلدان المجاورة، بعض الأشخاص إلى البحث عن طرق لإعادة تهريبهم إلى سوريا. وعلى الرغم من عدم وجود أرقام رسمية بشأن العائدين، تؤكد مصادر محلية أن مواطنين من تركيا وكردستان العراق ولبنان تمكنوا من الدخول مرة أخرى إلى البلاد بشكل غير قانوني.[85]

ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، اضطر منذ عام 2011 ما يقرب من 6 ملايين شخص إلى الفرار من منازلهم في سوريا هربًا من ويلات الحرب.[86] في السنوات الأولى من الصراع، كان هناك تدفق حر للمواطنين السوريين الذين ينتقلون إلى البلدان المجاورة. ولكن في وقت لاحق، أدى تدهور الوضع الصحي والإسكان والبنية التحتية الاقتصادية، إلى جانب المتطلبات البيروقراطية المتزايدة التي أدخلتها البلدان المضيفة والتي تهدف إلى التخفيف من تدفق اللاجئين، إلى ظهور أسواق تهريب وازدهارها. في سوريا، غالبًا ما يطلب المهربون المحترفون والجهات الفاعلة الأخرى آلاف الدولارات لنقل الأشخاص إلى تركيا أو لبنان هربًا من العنف، أو لتجنب الخدمة العسكرية أو الاعتقال من قبل النظام.[87] في مثل هذه الحالات، يتم عادةً تزويد الأفراد بما يسمى ببطاقات الهوية الأمنية تحت اسم مختلف، ويتم ترتيب خروجهم من سوريا باستخدام المركبات العسكرية لتجنب إيقافهم عند نقاط التفتيش.[88]

خلال جائحة كوفيد-19، فرضت البلدان في جميع أنحاء العالم كما في المنطقة قيودًا على الحدود وداخل الدولة من أجل الحد من حركة الأشخاص في محاولة لمنع انتشار الفيروس. وقد توفرت بعض التقارير ليس إلا حتى الآن حول تأثير كوفيد-19 على تهريب البشر في سوريا والدول المجاورة على وجه التحديد،[89] إلا أنه من المرجح أن تكون الضوابط على الحدود قد قللت من أنشطة السوق غير المشروعة على المدى القصير. لكن بالنسبة إلى منطقة المشرق، أدت الأزمة الصحية إلى تفاقم الظروف المعيشية المتردية للأفراد الذين يحاولون التعايش مع العنف وانعدام سبل العيش. ومع إغلاق الطرق الرسمية الآمنة للهروب من هذه الظروف الآن، قد يلجأ المزيد من الأفراد إلى المهربين، الذين قد يفرضون أسعارًا أعلى تتناسب مع المخاطر المتزايدة. بعبارة أخرى، قد تشكل جائحة كوفيد-19 في النهاية عاملًا إضافيًا يغذي أنشطة تهريب البشر، مما يجعل المهاجرين واللاجئين أكثر عرضة للاستغلال ويؤدي إلى نمو كبير محتمل في سوق تهريب البشر في المنطقة في أعقاب الجائحة.[90]

المهاجرون في لبنان

نظرًا لقرب لبنان من سوريا وعلاقاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الوثيقة معه، فقد تحمل العبء الأكبر من أزمة المهاجرين مقارنة بالأردن والعراق، إذ كان وجهة ونقطة عبور للأشخاص الذين يتطلعون إلى الفرار من المنطقة. وتشير التقديرات الرسمية إلى وجود ما يقرب من 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان، أي ما يقرب من ربع سكان البلاد.[91] وتتم عمليات التهريب على طول حدود البلاد التي يبلغ طولها 375 كيلومترًا مع سوريا، وهي حدود بها خمس نقاط مراقبة حدودية رسمية لكن تفيد التقارير أن عدد المعابر غير القانونية يتراوح بين 120 و150 معبرًا (انظر الشكل 2).[92]

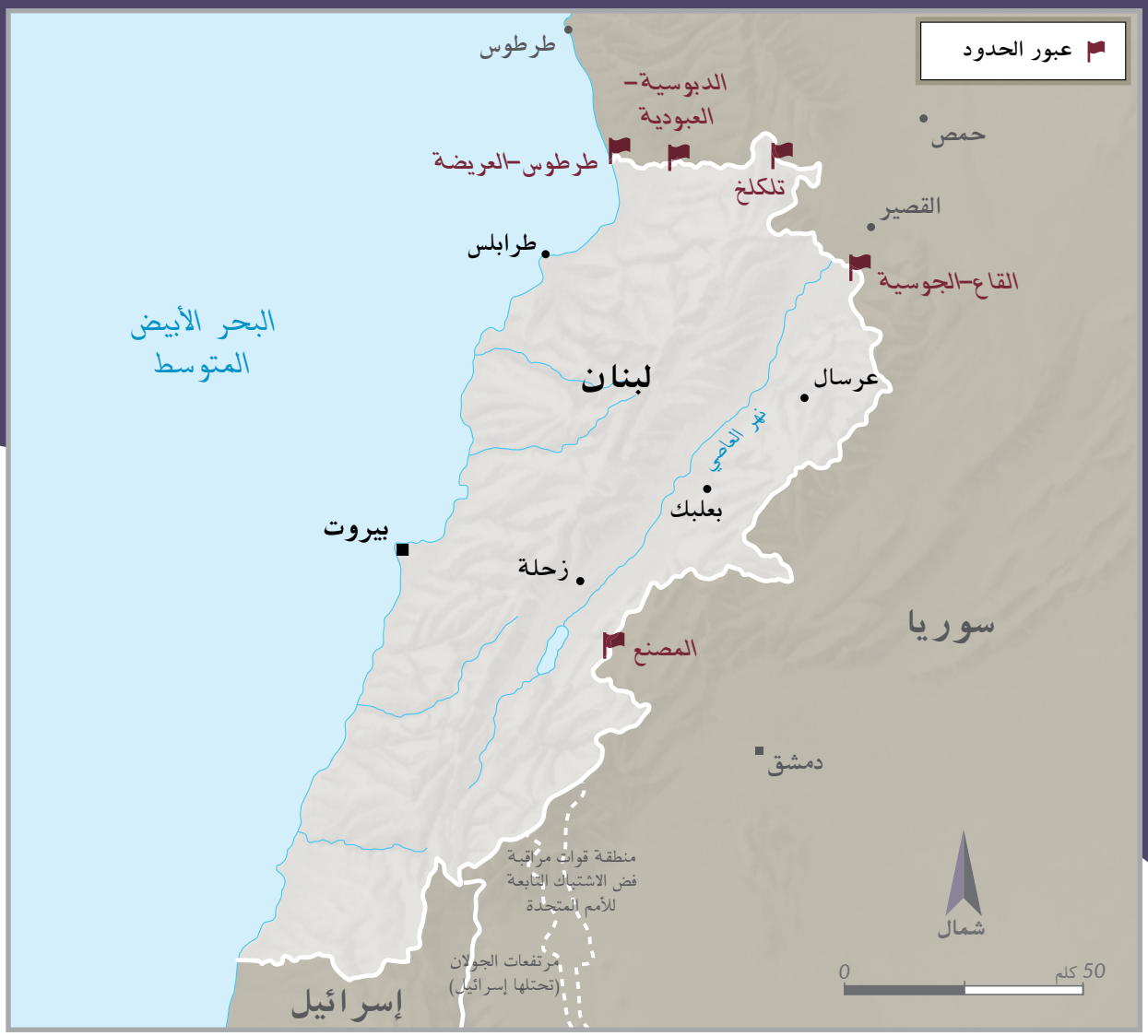

الشكل 2: نقاط العبور الرسمية على الحدود اللبنانية السورية

يحاول العديد من السوريين عبور الحدود بشكل قانوني لكنهم يواجهون "رسومًا فندقية" بقيمة 2000 دولار أمريكي فرضها الأمن العام اللبناني، مما يجبر الكثيرين على اللجوء إلى المهربين اللبنانيين لعبور الحدود.[93] ويعتبر معبر المصنع الحدودي (انظر الشكل 2) مركزًا رئيسيًا للتهريب،[94] كما هو الحال في عدة نقاط في وادي البقاع، وهي منطقة معروفة بأنها تحتوي مجموعة من الأنشطة غير المشروعة الأخرى، التي تشمل أيضًا الإتجار بالأسلحة والمخدرات.[95] وفي حين أن الأسعار الحالية وسط أزمة كوفيد-19 ليست معروفة بعد، تشير التقارير إلى أن تكلفة العبور إلى لبنان من الحدود السورية بشكل عام هي حوالي 100 دولار أمريكي، ولكنها ترتفع لتتراوح بين 500 دولار أمريكي و1500 دولار أمريكي إذا كان الشخص الذي يسعى إلى دخول لبنان مطلوبًا من قبل النظام لتورطه في أنشطة التمرد أو لأنه تم تجنيده للخدمة العسكرية.[96]

بمجرد وصول اللاجئين السوريين إلى لبنان، غالبًا ما تكون ظروفهم قاتمة. ففي البدايات، رحبت السلطات اللبنانية بملتمسي اللجوء الوافدين، لكن عدد السوريين الذين دخلوا البلاد ازداد بشكل كبير لدرجة أنه وضع عبئًا هائلًا على البنية التحتية العامة الهشة بالفعل في لبنان، وتفاقم ذلك أثناء الجائحة. ونظرًا لأن البلاد مشبعة بسبب تزايد عدد السكان، يتنافس

اللاجئون والمجتمعات المضيفة مع بعضهم على السكن والوظائف والرعاية الطبية والتعليم، وغالبًا ما يواجه السوريون تمييزًا من السكان المحليين.[97] وقد نتج عن سنوات من الاكتظاظ وتراجع الخدمات العامة تزايدًا كبيرًا في التوترات الاجتماعية، ويُشار إلى ذلك باستمرار على أنه أحد العوامل وراء الاحتجاجات الحالية التي بدأت في البلاد في تشرين الأول/أكتوبر 2019.[98]

في حقبة كوفيد-19، وخاصة في أعقاب انفجار بيروت في آب/أغسطس 2020، أدت الضغوط المتزايدة على البنى التحتية للرعاية الصحية إلى اتخاذ بعض المجتمعات إجراءات أكثر تقييدًا ضد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين (من سوريا وأماكن أخرى).[99] على سبيل المثال، وبحسب بعض التقارير، قامت بعض البلديات بفرض حظر تجول إضافي على اللاجئين السوريين،[100] بينما تضمنت تقارير أخرى قيام المستشفيات بإبعاد العمال غير المسجلين أو تحديد أسعار باهظة للعلاج.[101] وهذه التدابير لا تؤدي لتزايد خطر الإتجار فحسب، بل تزيد أيضًا من احتمالية تحول الأشخاص غير القادرين على تلقي العلاج إلى ناقلين للفيروس في المجتمعات المضيفة في جميع أنحاء البلاد.[102] ومنذ كانون الثاني/يناير 2015، بات يُطلب من جميع السوريين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا والمسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دفع رسوم تجديد سنوية قدرها 200 دولار أمريكي إلى الدولة اللبنانية، وهو ما يعتبر مبلغًا كبيرًا بالنسبة لحوالي 70% من السوريين المقيمين في البلاد الذين يعيشون دون خط الفقر.[103]

علاوة على ذلك، فإن أولئك الذين لم يسجلوا لدى المفوضية مطالبون بتأمين "كفالة" من مواطن لبناني. ووفقًا لورقة نُشرت في مجلة دراسات الأمن العالمي *(Journal of Global Security Studies)*، تمنح السلطات اللبنانية أوراقًا مؤقتة فقط للاجئين السوريين غير المسجلين تذكر مواعيد نهائية صارمة لإصدار الوثائق القانونية، ويعني عدم الحصول على هذه الوثائق أنه سيتم ترحليهم إلى سوريا.[104] ومنذ منتصف عام 2014، كان لبنان يراقب المعابر الحدودية من أجل "إلغاء تسجيل" اللاجئين السوريين الذين يعودون إلى سوريا، إذ تم إلغاء وضع 68000 سوري بين حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر في عام 2014 وحده.[105] وعلى الرغم من تضارب الأرقام، تشير تقديرات المديرية العامة للأمن العام اللبنانية إلى أن أكثر من 170000 سوري قد عادوا بالفعل إلى سوريا بين كانون الأول/ديسمبر 2017 وآذار/مارس 2019.[106] وقد أتاحت هذه القيود فرصة لتدخل الجماعات الإجرامية. فكل من لا يستطيع تحمل رسوم باهظة أو يواجه خطر إعادته إلى الوطن يبحث عن المهربين لتسهيل دخوله إلى لبنان والخروج منه. علاوة على ذلك، أدى نظام الكفالة في البلاد إلى استغلال العديد من اللاجئين السوريين من قبل مواطنين لبنانيين، مما زاد من خطر الإتجار بهم.

ووفقًا لتوجيهات المديرية العامة للأمن العام في كانون الأول/ديسمبر 2014، يضطر المقاولون اللبنانيون إلى تحمل تكلفة كفالة كل عامل سوري، وهي تقدر بنحو 2000 دولار أمريكي سنويًا، بما في ذلك تكلفة تصاريح العمل والإقامة والتأمين الصحي وعقود كاتب العدل. ومن أجل الحد من المخاطر، ظهرت "سوق" للكفالة.[107] وبحسب أحد المصادر، تُباع الكفالة اللبنانية مقابل ما يصل إلى 1000 دولار أمريكي للوافدين الجدد لتمكينهم من تلبية المتطلبات القانونية اللبنانية،[108] وبمجرد دخولهم، يصبح اللاجئون تحت رحمة كفلائهم ويتعرضون لخطر الإتجار بهم.[109]

ويتخذ استغلال المهاجرين أشكالًا عديدة، من بينها الإتجار بالجنس. ووفقًا للتقارير، فإن العديد من النساء اللواتي يتم الإتجار بهن في لبنان يدخلن البلاد بموجب ما يسمى بـ"تأشيرة فنان"، والتي أصبحت مرادفة للدعارة القسرية.[110] وبينما يتم استدراجهن إلى لبنان بموجب وعد بالعمل، إلا أنه عند وصولهن، يُقال لهن إن عليهن سداد الأموال التي أنفقت على أوراق عملهن وغالبًا ما تتم مصادرة وثائق سفرهن. في عام 2016، أفادت التقارير أن 75 امرأة سورية، ممن تم استعبادهن وضربهن وإجبارهن على ممارسة الدعارة، قد تمكنت من الهرب من منطقة الضوء الأحمر في المعاملتين، شمال بيروت.[111]

ولا تتركز عمليات التهريب في لبنان في المناطق الحدودية فحسب، بل تبين التقارير وجود سماسرة من "وكالات السفر" في منطقة صبرا جنوب بيروت يبحثون عن عملاء ويتفاوضون على عبورهم من خلال التسويق للرحلة على أنها مغامرة والتقليل من مخاطرها.[112] وغالبية عملائهم هم من اللاجئين السوريين الذين يحملون تصاريح إقامة لبنانية غير مكتملة، ويتعين عليهم دفع رسوم لترتيب أوضاعهم.[113]

في ظل جائحة كوفيد-19، قد تؤدي القيود المفروضة مؤخرًا على الحركة، وعلى الرغم من أنها ضرورية للحد من انتشار الفيروس، إلى عزل ضحايا الإتجار وزيادة تعرض الآخرين لخطر الاستغلال.

دورية في معبر نصيب الحدودي بين سوريا والأردن.
© أندري بورودولين/غيتي إيماجيس

طالبو اللجوء في الأردن

في حين أن لبنان غالبًا ما يكون الوجهة الأولى للسوريين في غرب سوريا، أصبح الأردن أيضًا وجهة هامة لطالبي اللجوء. منذ حزيران/ يونيو 2011، تشير التقديرات إلى فرار أكثر من 1.4 مليون سوري إلى الأردن، أي ما يعادل 14% من سكان الأردن.[114] وبين عامي 2011 و2012، قبلت الدولة في البداية مئات الآلاف من اللاجئين السوريين. ولكن، بعد تدفق اللاجئين في عام 2013، نفذت الحكومة الأردنية سياسات حدودية صارمة، إذ أغلقت الجزء الغربي من حدودها مع سوريا.[115] وبعد ذلك في عام 2014، أغلق الأردن حدوده الشرقية أيضًا، مما أدى إلى أزمة إنسانية حادة لطالبي اللجوء السوريين من حماة وحلب ودير الزور ودرعا.[116]

وقد نجم عن إغلاق الحدود أيضًا زيادة في أنشطة التهريب بين البلدين. واحتكرت عمليات التهريب إلى الأردن مجموعات قبلية موجودة في صحراء البادية وريف دمشق وشرق حمص، بما في ذلك قبائل العمور (تدمر وحمص)، وبني خالد (بالقرب من حدود وسط حماة وحمص، وهي قبائل بارزة في الأردن)، والرولة والشجاع (القلمون الشرقي وريف دمشق)، والغياث والحسن والمساعيد والشرفات (الأردن وسوريا وهي قبائل على حدود السويداء) والنعيم (تدمر).[117] وعادة ما كان الأشخاص الذين يأملون في الوصول إلى الأردن يتجمعون على بعد حوالي 145 كيلومترًا شمال الحدود، عند نقطة التهريب المشهورة في تدمر (ومناطق أخرى)، قبل قيادة سياراتهم إلى المنطقة منزوعة السلاح بين البلدين.[118]

وقد شهد مخيم الزعتري الشهير، الذي تأسس عام 2012 لاستضافة اللاجئين السوريين، زيادة كبيرة في عدد السكان وأصبح في حين ثاني أكبر مخيم للاجئين في العالم بعد مخيم داداب في شرق كينيا، إذ كان يستضيف حوالي 120 ألف لاجئ.[119] وكانت الحركة خارج المخيم مقيدة بشكل خفيف قبل تفشي الوباء، مما أدى إلى فرار العديد من اللاجئين، ولا يُعرف إلى

أين فروا أو لماذا، وهذا يجعلهم يشكلون تهديدات أمنية محتملة للدولة.[120] كما شهد المخيم أيضًا ارتفاعًا في مستويات الأمراض والجريمة، واندلاع العديد من أعمال الشغب نتيجة للظروف القاسية.[121] وبينما تم تطبيق تدابير الحد من كوفيد-19 في المخيم، ثمة مخاوف من الاكتظاظ وضعف مستويات الصرف الصحي والنظافة التي تعتبر غير كافية لمنع انتشار الفيروس.[122]

وتُظهر الأبحاث أن العديد من السوريين الذين يدخلون الأردن يستقرون أيضًا في مخيمين غير رسميين في منطقة منزوعة السلاح بين الأردن وسوريا عند معبري الركبان الشمالي والحدلات الجنوبي، واللذين أقيما على طول ترسيمين حدوديين ترابيين يطلق عليهما اسم "الساتر الترابي".[123] بحلول عام 2016، ارتفع إجمالي عدد السكان في كلا المخيمين إلى 85000 نسمة.[124] وتوصف ظروف المخيمين بأنها رهيبة، ويتزايد عدد اللاجئين على طول الحدود الشمالية للأردن، مما يشكل ضغطًا شديدًا على إمدادات المياه الشحيحة بالفعل وعلى البنية التحتية المدنية والأمنية.[125]

أما خارج هذه المخيمات، فالأعداد تقدر بمئات الآلاف من السوريين (إلى جانب اللاجئين من العراق وفلسطين) المنتشرين في جميع أنحاء الأردن. ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عند جمع عدد اللاجئين وعدد العمال الأجانب في الأردن، يصل الرقم التقديري لغير المواطنين في البلاد إلى أكثر من 5 ملايين، وهو عدد يحتمل أن يشكل أكثر من نصف سكان البلاد.[126] أدى هذا التدفق إلى خلق مشاكل اجتماعية اقتصادية للمملكة الهاشمية، بما في ذلك زيادة الفقر والبطالة وعجز الميزانية والضغط على البنية التحتية للرعاية الصحية والتعليم. وقد نتج عن هذه الضغوط زيادة عدم الاستقرار السياسي والفساد. وفي عام 2018 وحده، شهد الأردن تغيرات غير مسبوقة في القيادة والسياسات الحكومية استجابةً للتظاهرات العامة الواسعة التي قام بها الأردنيون ضد الإصلاحات الاقتصادية المقترحة، وللمطالبات الشعبية المتزايدة بمزيد من الشفافية وتحسين الخدمات الحكومية وسط اقتصاد يعاني من الإجهاد بشكل متزايد نتيجة لتدفق اللاجئين.[127]

منذ بداية الجائحة، نفذ الأردن إحدى أكثر الاستجابات صرامة وشمولية لكوفيد-19.[128] ومنذ آذار/مارس 2020، أغلقت الدولة حدودها وأعادت فتحها عدة مرات للحد من انتشار الفيروس.[129] ونظرًا لعمليات إغلاق الحدود هذه، من المرجح أن يستمر الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء هربًا من ظروف يائسة في البلدان المجاورة في البحث عن طرق غير رسمية لدخول الأردن. وفي حين أن أداء البلاد كان أفضل من البلدان الأخرى في المشرق من حيث عدد الحالات، جعل وضع المملكة الفقيرة بالموارد والتي تعاني من تعقيدات المجتمع الأردني التعددي، الأزمة الصحية أكثر حدة. على سبيل المثال، ثمة العديد من السكان الأجانب في الدولة غير المسجلين كلاجئين، وهذا يصعّب تقديم المساعدة المتعلقة بكوفيد-19.[130] وقد كشف تقييم سريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تأثير الجائحة تم نشره في حزيران/يونيو 2020 أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع أفادوا بوجود صعوبات في تلبية الاحتياجات الأساسية والوصول إلى الرعاية الصحية في ظل الإغلاقات.[131]

وكما هو الحال في لبنان، تعكس الممارسات التمييزية في الرعاية الصحية والاقتصاد الاختلالات الموجودة في المجتمع الأردني. وبينما خفضت الحكومة الأردنية منذ ذلك الحين تكاليف الوصول إلى الرعاية الصحية للاجئين غير السوريين، اضطر الأفراد إلى دفع 80% من الأسعار المحددة للأجانب، مما جعل الحصول على الرعاية الصحية غير ميسور التكلفة بالنسبة لمعظمهم. ويعني خفض التكاليف الآن أن جميع اللاجئين في الأردن سيدفعون المعدل الأردني لغير المؤمن عليهم.[132] وقد أظهر تقييم سريع أجرته منظمة العمل الدولية مؤخرًا لاستكشاف تأثير الوباء على ظروف العمل وسبل العيش، أن تغطية الضمان الاجتماعي للمستجيبين السوريين اقتصرت على 24% منهم، بينما حصل 63% من الأردنيين على تغطية الضمان الاجتماعي من خلال أرباب عملهم. وبالمثل، بلغت تغطية التأمين الصحي للمستجيبين السوريين 15%، في حين أفاد 42% من الأردنيين أن لديهم (إمكانية الوصول) إلى تأمين صحي من خلال أرباب عملهم. كما أبرز التقييم أيضًا أن فقدان الدخل كان أكثر حدةً بالنسبة للاجئين السوريين، الذين انخفض متوسط دخلهم إلى ما دون الحد الأدنى للأجور الشهري المحدد وهو 220 دينارًا أردنيًا (حوالي 310 دولارات أمريكية) منذ بدء الإغلاق.[133]

الشكل 3: المدن والمعابر الحدودية الرئيسية بين سوريا والعراق

اللاجئون في العراق

يملك العراق أطول حدود مشتركة مع سوريا (انظر الشكل 3) من بين الدول المجاورة لها، ومع ذلك فقد استقبل عددًا من اللاجئين السوريين أقل بكثير من الأردن ولبنان (وذلك نتيجة لعدم الاستقرار الداخلي في البلاد، مما يجعله أقل جاذبية للمهاجرين الذين يفرون من الصراع في وطنهم). ولكن يزال هذا العدد مرتفعًا، إذ يقيم ما يقرب من 250 ألف لاجئ سوري في البلاد.[134] وتتركز معظم طرق التهريب في الشمال، داخل كردستان العراق وحوله،[135] وتصل الغالبية العظمى من طالبي اللجوء من محافظة الحسكة السورية (تليها المناطق المحيطة بحلب ودمشق)، مما أدى إلى زيادة عدد سكان كردستان العراق بحوالي 30% خلال السنوات القليلة الماضية.[136] وتم تسجيل الأقلية المتبقية من اللاجئين السوريين في وسط وغرب العراق، لا سيما في بلدة القائم الحدودية وحولها.

قبل الوباء، وعلى الرغم من فتح الحدود رسميًا بين المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في سوريا وكردستان العراق (عبر معبر فيشخابور الرسمي)، لم تسمح نقاط التفتيش الكردية على طول الطريق إلى العراق للأشخاص القادمين من سوريا بالمرور إلى الجانب الآخر من الحدود.[137] ونتيجة لذلك، تصف التقارير ظهور سوق تهريب مزدهر لأن الطريقة الوحيدة للسوريين الفارين من الصراع لدخول كردستان العراق هي دفع ما بين 400 إلى 1000 دولار أمريكي على الحدود.[138] وهذا يعني أن معظم طرق التهريب تمر عبر المعابر الحدودية الأصغر إلى العراق، على بعد بضعة كيلومترات جنوب فيشخابور.[139] ويستقر غالبية السوريون في

لاجئون سوريون في مخيم بردرش في كردستان العراق حيث توجد سوق مزدهرة لتهريب البشر في المنطقة.

© سافين حامد/وكالة الصحافة الفرنسية عبر غيتي إيماجيس

مخيمات اللاجئين، مثل تلك الموجودة في بردرش (حوالي 140 كم شرق الحدود) ودوميز (بالقرب من مدينة دهوك العراقية)، حيث توصف الظروف بأنها ظروف سيئة للغاية وتتضاءل الموارد.[140]

وخلال أزمة كوفيد-19 الصحية، حظرت حكومة إقليم كردستان التنقل في الإقليم (باستثناء لأغراض الحصول على الغذاء والضروريات الأخرى). ومع ذلك، فقد تم تنفيذ عدد من الاعتقالات للمهربين الذين حاولوا جلب الأفراد عبر الحدود من إيران وأماكن أخرى.[141] وفي 2 آذار/مارس 2020، أعلنت الحكومة إغلاق جميع الحدود البرية، بما في ذلك معبر سهيلة، كإجراء وقائي للسيطرة على انتشار كوفيد-19، وبذلك تم حد الحركة الرسمية للسوريين عبر الحدود إلى كردستان.[142]

لا تقتصر أنشطة التهريب على العمليات العابرة للحدود فحسب، بل تشمل أيضًا الحركة غير الرسمية داخل البلاد. في آذار/ مارس، اعتقلت السلطات المحلية خمسة سائقين لمحاولتهم تهريب 50 شخصًا من كركوك إلى إقليم كردستان.[143] وعلى الجانب الآخر من العراق، استمرت عمليات التهريب.[144] في البداية، كانت الحكومة العراقية بطيئة نسبيًا في الاستجابة للوباء، وعلى الرغم من إعلانها إغلاق جميع المعابر الحدودية مع إيران (مركز الفيروس في المنطقة) في أواخر شباط/فبراير، ظلت الحدود بين البلدين مليئة بالثغرات، مما يشير إلى استمرار سوق التهريب. ويعاني العراق من أزمة إنسانية شأنه شأن سوريا، إذ نزح ما يقرب من مليوني شخص داخل البلاد، وصاروا عرضة لخطر الاستغلال وفيروس كورونا.[145]

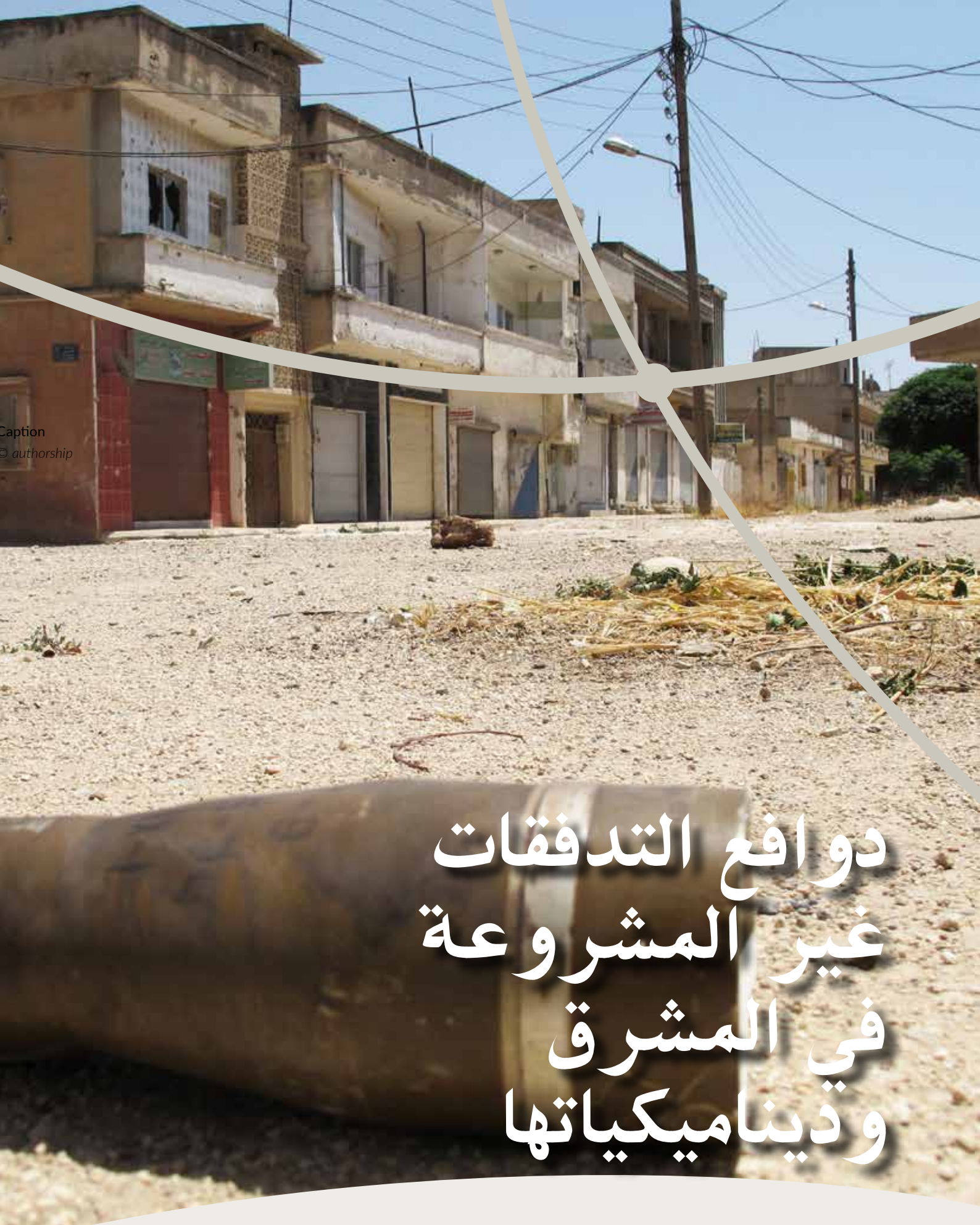

Caption
© authorship

دوافع التدفقات غير المشروعة في المشرق وديناميكياتها

آثار القصف على حمص. تطورت بعض الأسواق الإجرامية نتيجة للصراع في المنطقة.
© ديفيد مانيو/الأمم المتحدة

لطالما كانت الجريمة المنظمة عنصرًا أساسيًا في المنطقة في أوقات السلم كما في أوقات الحرب. وفي أوقات السلم، اعتمد المدنيون منذ فترة طويلة على المهربين للحصول على المواد الغذائية والسجائر وغيرها من السلع المشروعة في حياتهم اليومية. وقد أدت سنوات من الإتجار في مثل هذه السلع عبر سوريا ولبنان والعراق والأردن إلى ظهور شبكات من رواد الأعمال غير الشرعيين (المكونين من القبائل المحلية والمهربين الصغار والشبكات المنظمة الأكبر) الذين يعرفون بعضهم ويثقون ببعضهم، وبالطبع يعرفون كيفية تهريب الأشياء عبر حدود المنطقة. ومع ذلك، تغيرت الديناميكيات السياسية والاقتصادية والمتعلقة بالحوكمة في المنطقة منذ بدء الحرب في سوريا، نتيجة لتوسع نشاط الجريمة المنظمة من حيث التدفقات والسلع والجهات الفاعلة المعنية. وأدى تفشي الجائحة إلى توفير زخم جديد لنمو أنشطة الجريمة المنظمة هذه.

لا يمكن ربما المغالاة في كيفية إعادة الصراع في سوريا تشكيل منطقة المشرق. فعلى مدى السنوات التسع الماضية، ظهرت اتجاهات واضحة للإتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، وتنامت هذه الأسواق الإجرامية الثلاث وامتدت إلى البلدان المجاورة، مما زاد سوء الوضع الراهن الهش، وساهم في انتشار عدم الاستقرار والعنف.

يجب أن يكون تحليل المنطقة متعدد الأوجه، إذ تتداخل سياسات الجهات الفاعلة المحلية والخارجية والأسواق الإجرامية والتأثيرات، وتجعل الصورة بالغة التعقيد. ومن أجل فهم مشهد الجريمة المنظمة في المشرق، يمكن تحليل التفاعلات بين هذه الجهات الفاعلة في سياق الحرب والوباء وكيف أثرت على التدفقات غير المشروعة، على مستويين اثنين هما المحلي والخارجي. ولا شك أنه نتيجة للحرب، تصبح السلطة لامركزية ويتم إعادة توزيعها بين جهات فاعلة عدة يتمسك كل منها بمصالحه الخاصة. وتتوطد هذه القوة المجزأة من خلال الانخراط في أنشطة غير مشروعة (وغالبًا ما يتم الحفاظ عليها من خلال العنف). بعبارة أخرى، أصبحت الجريمة المنظمة هي الوقود الذي يدفع الجهات الفاعلة في منطقة المشرق في إطار سعيها لممارسة القوة والسيطرة في بيئة حرب غير مستقرة، وهذا نموذج قد يستمر حتى في سياق ما بعد الحرب وفي حقبة كوفيد-19.

قد تختلف الجهات الفاعلة ضمن المستويين المحلي والخارجي من حيث علاقاتها بالمنطقة والدوافع الكامنة وراء سعيها وراء السلطة والنفوذ (الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء) والطرق التي تنفذ بها الأنشطة غير المشروعة (انظر الشكل 4). وتظهر أنماط عامة في تصنيف الجهات الفاعلة، على الرغم من عدم وضوحها دائمًا، وهي لا تساعد على فهم الديناميكيات الإقليمية فحسب، ولكن قد تساهم أيضًا في وضع الأسس اللازمة لتصميم التدخلات بعد الصراع ووسط جائحة كوفيد-19.

	المجموعات الأيديولوجية/السياسية	المجموعات الصغيرة/القبلية	رجال الأعمال/رواد الجريمة	مجموعات الجريمة المنظمة المحترفة
الخلفية	قد تكون موجودة ضمن نسيج الاقتصاد السياسي المحلي قبل الصراع أو قد تنشأ بعد ذلك، أو قد يكون لها أو لا يكون لها روابط إقليمية.	توجد تاريخيًا ضمن نسيج الاقتصاد السياسي المحلي. قد تكون محرومة أو مستبعدة، وفي كثير من الأحيان لها روابط إقليمية قوية.	قد تكون موجودة ضمن نسيج الاقتصاد السياسي المحلي قبل الصراع أو قد تنشأ بعد ذلك.	قد تكون جزءًا لا يتجزأ من المنطقة تاريخيًا قبل الصراع أو قد تظهر بعد ذلك. تعمل في الاقتصاد غير المشروع الموازي، ولا تملك بالضرورة سيطرة إقليمية.
الدوافع	الانخراط في أنشطة غير مشروعة لدعم الأيديولوجيات والنفوذ السياسي وتعزيزها.	تعزيز الانخراط في الأنشطة غير المشروعة لمواجهة الاستبعاد التاريخي.	الانخراط في أنشطة غير مشروعة لتوسيع الأعمال التجارية، و/أو الحصول على نفوذ سياسي.	تعزيز الانخراط في الأنشطة غير المشروعة من أجل دخول الاقتصاد الرسمي، و/ أو الحصول على الشرعية السياسية.
أسلوب العمل	شبكات الرعاية، وأنشطة العنف، والابتزاز، وأنشطة تعزيز الشرعية.	البناء على الروابط الاجتماعية والاقتصادية القائمة بالفعل في المجتمعات المحلية.	البناء على الروابط الاجتماعية والاقتصادية القائمة بالفعل، والتعامل مع جهات فاعلة إجرامية جديدة، وتقاطع قوي مع الأعمال القانونية.	شبكات الرعاية، وأنشطة العنف، والابتزاز، وأنشطة بناء الشرعية.

الشكل 4: أنواع الجهات الفاعلة في مجال الجريمة بالمشرق

تقوم الديناميكيات داخل كل مستوى في نفس الوقت، وترتبط من خلال اكتساب الأراضي وخسارتها على مدار الصراع. وفي حين أن بعض الجهات الفاعلة، مثل الجماعات القبلية والمهربين على نطاق صغير، ربما تستفيد من روابطها التاريخية ومعرفتها بالأراضي المحلية لتوسيع أنشطة التجارة غير المشروعة القائمة بالفعل أو التاريخية أثناء النزاع، أدخلت الانتصارات الإقليمية للجماعات الأخرى (بما في ذلك تلك التي لديها دوافع أيديولوجية أو اقتصادية) جهات فاعلة "جديدة" تسعى إلى توسيع مكاسبها من خلال الانخراط في أنشطة غير مشروعة. ويبدو أن السيطرة على الأراضي ضرورية لفهم من يتحكم في أي سلع، وأين وكيف تتغير طرق التهريب، ومجالات الضعف. وإلى جانب الحرب، أصبحت قضية السيطرة على الأراضي أكثر أهمية في سياق كوفيد-19، إذ تنتج عن الحركة المشروعة وغير المشروعة للبضائع والأشخاص مختلف الجوانب الصحية والأمنية والاقتصادية الإضافية التي يجب تضمينها في التحليل الإقليمي.

يسمح الإتجار بالأسلحة للجهات الفاعلة باكتساب الأراضي والحفاظ عليها، بالإضافة إلى السيطرة على التدفقات غير المشروعة الأخرى من خلال العنف. ويوفر إنتاج المخدرات والإتجار بها بصورة غير مشروعة، لا سيما على طول المناطق الحدودية، تدفقًا ثابتًا للإيرادات للجماعات المتحاربة. وتتغير التدفقات غير الرسمية للأشخاص استجابةً لاكتساب مختلف المجموعات السيطرة على عمليات إغلاق الحدود أو فقدانها، إما لتجنب العنف أو الحجر الصحي وإما لمتابعة فتح وإغلاق نقاط العبور. وعززت الأزمة الصحية الحالية، والتي يمكن وصفها بأنها "حرب" بحد ذاتها، هذه الديناميكيات إذ إنها أدت إلى نشوء بيئة غير مستقرة تتسم بعدم توازن الموارد وانعدام أمن رفاه المواطنين ولامركزية السلطة والشرعية.

ترتبط السيطرة الإقليمية داخل سوريا بالتحالفات في البلدان المجاورة، التي تمارس سيطرتها على مناطقها الحدودية. هذه المناطق الحدودية كانت بعيدة تاريخيًا عن المراكز السياسية والاقتصادية في بلدانها، فهي مناطق هامشية يصعب السيطرة عليها من قبل الحكومات المركزية، وأصبحت مساحات تتفاعل فيها الجهات الفاعلة المحلية والخارجية. وغالبًا ما يتم تهميش السكان في هذه المناطق الحدودية، مما يجعلهم يعتمدون على الاقتصادات غير الرسمية مع السوريين الموجودين على الجانب الآخر من الحدود، أكثر من اعتمادهم على موارد بلدانهم. وقد عززت مثل هذه التبادلات

الاقتصادية العلاقات التي تستمر حتى في سياق الحرب والأزمة الصحية، والتي تدعمها تحالفات قائمة على الهوية مع الفصائل المتحاربة على الجانب الآخر من الحدود.

الديناميكيات المحلية

على المستوى المحلي، وجد المهربون المطلعون على طرق التجارة غير الرسمية فرصة للاستفادة من معارفهم ومهاراتهم لاكتساب القوة في بيئة نزاع ينعدم فيها القانون بشكل متزايد. ونتج عن ذلك قيامهم بتهريب سلع غير مشروعة، مثل الأسلحة والمخدرات، إلى الفصائل المتحاربة في الدول المجاورة، وتوفير حبل نجاة للسوريين الراغبين في الهروب من الصراع. وقد سمح لهم ذلك بممارسة السيطرة في مجالات نشاطهم وضمان تدفق مستمر للأرباح.

وأثناء تطور الحرب في سوريا، حدث تغير آخر إذ توجب على المهربين والتجار المحليين إفساح المجال لجهات فاعلة جديدة تريد الانخراط في الأنشطة غير المشروعة، حيث أدرك المزيد من الجماعات المتحاربة المزايا الاستراتيجية التي تعطيها السيطرة على التدفقات عبر الحدود وأصبح للإتجار صفة رسمية.

في سياقات الصراع، تتعرض ديناميكيات الحوكمة الموجودة مسبقًا لتحديات عدة بشكل عام بسبب العنف، مما يخلق فرصًا للمجموعات المتنافسة الناشئة لإرساء شرعيتها.[146] ومع أن العنف ضروري لكسب السلطة والأرض والحفاظ عليهما،[147] يبقى جزءًا واحدًا ليس إلا من صيغة إرساء الشرعية. فالمطلوب أيضًا هو السيطرة على الأنشطة الاقتصادية (أو الاقتصادية غير المشروعة) لضمان تحقيق الإيرادات لتمويل الجهود الحربية من جهة، ولتوفير الخدمات للسكان الذين يعانون من آثار الحرب من جهة أخرى. وتستطيع الجهات الفاعلة تحقيق ذلك عن طريق استخدام العنف لتأمين الوصول إلى الموارد (أي عن طريق الانخراط بشكل مباشر في التدفقات غير المشروعة) وفرض "إيجارات" إجرامية (أي فرض ضرائب غير قانونية على أنشطة الجريمة المنظمة) عبر إنشاء اقتصادات الحماية.[148] ويمكن تطبيق ذلك من خلال مخطط الهوية (الدينية أو العرقية أو غير ذلك) عندما يناسب ذلك الجهات الفاعلة المعنية.

مع استمرار جائحة كوفيد-19، يستمر السعي وراء الشرعية، وتتحول مسألة الصحة والرفاه نفسها إلى مسألة أمنية وقائمة على الهوية. وكما هو الحال مع الخدمات الأساسية الأخرى في زمن الحرب، تكافح الدول من أجل توفير احتياجات شعوبها، تاركة مساحة لتدخل الجهات الأخرى الفاعلة في النزاع. وفي حين أن فيروس كورونا قد قدّم إلى المنطقة عدوًا مشتركًا جديدًا إلى حد ما، تزامنت الجائحة مع استمرار التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لم يتم حلها في المنطقة، مما ولّد بيئة أكثر فوضوية لانتشار أنشطة الجريمة المنظمة. لا بل حولت كل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية جائحة كوفيد-19 إلى مورد بحد ذاته لتعزيز أهدافها سعيًا إلى السلطة.

تعمل الجهات غير الحكومية الفاعلة في النزاع كجهات منظمة اقتصادية وسياسية للسكان في هذه المناطق من خلال مشاركتها في الأسواق الإجرامية. وهي لا تستخدم الإيرادات المتأتية من التدفقات غير المشروعة لتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات فحسب (عندما تكون الحكومات إما غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك)، ولكنها توفر أيضًا الحماية من المجموعات الأخرى التي تسعى للسيطرة على هذه الأراضي. وبهذه الطريقة، لا تكتسب هذه الجهات الفاعلة الشرعية في أعين السكان المحليين فحسب، بل تستفيد أيضًا من سيطرتها على الأراضي والتدفقات غير المشروعة لتزيد من عزل أراضيها عن الأنشطة الاقتصادية الرسمية، مما يزيد من صعوبة تفكيك هذه الديناميكيات في بيئة ما بعد الصراع.[149]

شاحنة في الأردن. عملت حكومة البلاد مع النظام السوري لضمان أمن الحدود وإعادة فتح التجارة الرسمية.
© إيدي وكارولينا ستيجسون/موقع أونسبالش

ولا تقتصر هذه الديناميكيات المحلية على الجماعات المسلحة غير الحكومية. وتعني التحديات التي تفرضها هذه الديناميكيات على معاقل الحكومة أن الجهات الفاعلة الحكومية تكافح من أجل الحفاظ على سلطتها، مما يجعلها تتنافس مع الجهات الفاعلة غير الحكومية على الموارد واستعادة السيطرة على أراضي الدولة، وبالتالي، تلجأ الجهات الحكومية في كثير من الحالات إلى الانخراط في أنشطة الجريمة المنظمة لتحقيق ذلك. ومع استمرار انتشار الجائحة، استخدمت الحكومات في المنطقة الفيروس كوسيلة لممارسة السيطرة على أراضيها، وقمع الانتقادات في محاولة للحفاظ على الوضع الراهن[150] واستخدام الرعاية الصحية كسلاح من خلال حجبها عن العناصر المعارضة بحسب الأراضي أو على أساس الهوية.[151] وقد تؤدي الصلاحيات الموسعة والتدابير الخارجية الصارمة باسم الصحة والسلامة إلى إخفاء ممارسات الفساد السرية والانخراط في الأنشطة غير المشروعة، مما يؤدي إلى مزيد من الانقسامات والاضطرابات.

الديناميكيات الخارجية

بالتوازي مع هذه الديناميكيات المحلية، تدخلت الدول الأجنبية الخارجية، ولا تزال تفعل ذلك، في المنطقة، لتشكيل تحالفات سياسية مع الجهات الفاعلة المحلية التي تناسب أجنداتها الخاصة، مثل تأمين المصالح التجارية في المنطقة بعد الحرب[152] أو تعزيز النفوذ الديني والعقائدي. يقدم هؤلاء المتدخلون الأجانب الدعم للجماعات المتحاربة المحلية التي تتماشى مع مصالحهم من خلال الوسائل المالية، أو من خلال توفير الأسلحة والرجال، إما لتعزيز التحديات التي تواجه ديناميكيات الحكم أو للحفاظ على الوضع الراهن. في الآونة الأخيرة، امتدت هذه الديناميكيات إلى تقديم المساعدة لإدارة جائحة كوفيد-19.[153]

تؤثر هذه التدخلات أيضًا على التدفقات غير المشروعة، إما عن قصد أو عن غير قصد. على سبيل المثال، تجبر العقوبات الجهات الفاعلة المحلية على الاعتماد على التدفقات غير

المشروعة لتأمين الإمدادات التي تحتاجها، فيما توفر الأسواق الإجرامية، مثل تجارة المخدرات، أرباحًا للجماعات المتحاربة لشراء الأسلحة ودفع أجور المجندين. كما تنتهي إمدادات الأسلحة التي يتم إرسالها لمساعدة فصيل متحارب معين بشكل حتمي في السوق السوداء، وبالتالي تصبح متاحة لأي شخص لديه القدرة على شراء سلاح. ويسمح ذلك بتمديد حياة الأسلحة إلى ما هو أبعد من استخدامها المقصود، ويزيد من احتمالية العنف ومن قدرة الجماعات المختلفة على كسب الأراضي. كما يمكن استخدام المساعدة المالية المقدمة للجماعات المعارضة لتعزيز الأنشطة غير المشروعة المدرة للدخل، مثل إنتاج المخدرات، بينما يؤدي تحويل الحدود إلى أسلحة سياسية إلى إعادة توجيه تدفقات المهاجرين وإلى ظهور أسواق تهريب رسمية. والنتيجة هي في الأساس حرب داخل حرب، تتفاعل فيها الديناميكيات المحلية والخارجية من خلال التغيرات في السيطرة الإقليمية على مدى مسار الصراع.

ما من شيء ثابت جغرافيًا في منطقة المشرق، لأن السيطرة على الأراضي تتوقف أساسًا على القدرة على التحكم بالبنية التحتية لمناطق عبور الحدود، مما يؤثر على مسارات التدفقات غير المشروعة. ومع اكتساب الأراضي وفقدانها على مدار الحرب (من قبل الجماعات المحلية التي تدعمها جهات خارجية)، تتغير التدفقات غير المشروعة بطريقتين، إما من خلال من يسيطر عليها أو من حيث موقعها الجغرافي. والنتيجة هي أن الجهات الفاعلة في الجريمة المنظمة والفاعلين السياسيين العنيفين يصبحون متشابهين، وتحولهم السيطرة على التدفقات غير المشروعة إلى جزء لا يتجزأ من اقتصاد الحرب الإقليمي، فيولدون أموالًا كافية تسمح للجهات الفاعلة في النزاع بشراء الأسلحة ودفع رواتب المقاتلين وتوفير الخدمات الاجتماعية وإنشاء المؤسسات في المجتمعات المحلية داخل المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وفي نهاية المطاف، تساهم هذه الأنشطة جميعها في استدامة الصراع، وتؤدي إلى اكتساب الجهات الفاعلة للشرعية في أوساط السكان المحليين وإلى ترسيخ أدوارها المستقبلية والحفاظ عليها بعد فترة طويلة من انتهاء الصراع والوباء.

يتركز إنتاج القنب في لبنان في سهل البقاع.
© غريغ ديمارك

السياقات القطرية وتأثيرها على منطقة المشرق

مشهد من إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم ذاتي في شمال العراق.

© سافين حامد/وكالة الصحافة الفرنسية عبر غيتي إيماجيس

دور سوريا في ديناميكيات التعاملات السياسية والاقتصادية الإقليمية

قبل الصراع، وعلى الرغم من تنافس الجماعات الإجرامية المنظمة في سوريا على الأرباح والسيطرة على حصص الأعمال، كان من الواضح دائمًا أن الدولة هي التي تمتلك السلطة النهائية في الحكم، وأن الحكومة كانت (أو على الأقل بدا أنها كانت) تتحكم تمامًا في الأراضي والخدمات العامة والسكان من خلال العنف أو غير ذلك. وفي كثير من الأحيان، كان النظام يعزز الخدمات العامة في المناطق التي تدعم سلطته بشكل كبير، مما يزيد من نفوذه في تلك المناطق، لكنه في الوقت نفسه ينشر استياءً كبيرًا في أجزاء البلاد التي لا تحصل على نفس سخاء الدولة. وظلت الدول المجاورة لسوريا، أي لبنان والأردن والعراق، "هادئة" على الأقل ظاهريًا وبقيت التوترات الاجتماعية فيها خافتة بما يكفي ليواصل مواطنوها حياتهم اليومية في استقرار نسبي.

لكن منذ عام 2011، أدى إضعاف النظام السوري من خلال فقدان سيطرته على الأراضي إلى خلق منبر للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية للتنافس على السلطة والشرعية والسيطرة، غالبًا تحت ستار الهوية الدينية. وفي البلدان المجاورة الهشة، أدى ذلك إلى ظهور كل من الميليشيات الموالية للنظام والجهات المعارضة التي تسعى لتحقيق أجنداتها الخاصة بشكل عام (وإن لم يكن بشكل حصري) على طول الانتماءات الطائفية السنية أو الشيعية، وتدعم نظرائها في سوريا، لا سيما في المناطق الحدودية حيث تكون سيطرة الحكومة ضعيفة عادةً.

على سبيل المثال، كانت حدود لبنان الشرقية مع سوريا، ولا سيما وادي البقاع، منفصلة دائمًا عن سلطة الدولة اللبنانية، إما لأن هذه المنطقة كانت تحت تأثير الاحتلال السوري في أعقاب الحرب الأهلية اللبنانية أو بسبب مزيج متوتر من الحكم الذاتي الذي تفرضه العشائر المحلية وحزب اللّه.[154] أما في الأردن، فنجد أن المناطق الشمالية للبلاد على طول الحدود السورية هي بعيدة جغرافيًا وسياسيًا عن عمان، وتهيمن عليها القبائل المحلية.[155] وفي العراق، تم الاعتراف بشمال البلاد كمنطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي، وكانت المحافظات الصحراوية الغربية تحت سيطرة العائلات القبلية الأصلية.[156] هكذا، أصبحت هذه المناطق الهامشية سياسيًا واقتصاديًا مناطق مثالية للجهات الفاعلة غير الحكومية ورواد الأعمال للتأثير والتأثر بالصراع في سوريا المجاورة، فضلًا عن الأزمة الصحية الحالية.

الرئيس السوري بشار الأسد يتحدث عن عودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، متوجهًا إلى الحضور في مؤتمر دولي، تشرين الثاني/ نوفمبر 2020.

© سيرغاي بوبيلي/وكالة إيتار تاس عبر غيتي إيماجيس

على مدار السنوات التسع الماضية، شاركت مئات الجماعات والجهات الفاعلة في الصراع السوري، واندمجت ثم انقسمت مع استمرار الحرب. ولكن لتسهيل الفهم، سيبقى التحليل مقتصرًا على عدد من الجهات الفاعلة الرئيسية في الصراع، سواء أكانت منحازة للنظام أو للمعارضة.

أدى إضعاف النظام السوري إلى اعتماده على عدد من الجهات الفاعلة للحفاظ على قوته واستعادتها، وهي حزب اللّه اللبناني وقوات الحشد الشعبي (العراق) محليًا،[157] وروسيا وإيران خارجيًا. وقد اضطلعت هذه الجهات الفاعلة بدور هائل في مساعدة الحكومة السورية وتأمين سيطرتها الحالية على غالبية أراضي البلاد. وبينما كانت روسيا مسؤولة في المقام الأول عن ملء مخزونات أسلحة الحكومة السورية، قدمت إيران الدعم بشكل غير مباشر، من خلال تعزيز أنشطة حزب اللّه (غير المشروعة) في لبنان المجاور والمصالح الشيعية في العراق، وعبر التحالف مع النظام السوري العلوي.[158]

وفي سياق الجائحة العالمية، واصلت هذه الجهات الخارجية دعم موقف النظام. وساهمت روسيا في تحويل الحكومة السورية للدعم الطبي إلى سلاح تستخدمه من خلال حجب المساعدات عن المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، لا سيما في شمال شرق البلاد وعبر العراق، وكذلك في الجنوب وعبر الأردن. وحققت روسيا ذلك من خلال استخدامها لحق النقض (الفيتو) على قرارات مجلس الأمن الهادفة إلى الحصول على تصريح لدخول المساعدات عبر الحدود.[159] وفي مناطق المعارضة، يعني نقص المساعدات أن الناس تعتمد على سلع السوق السوداء للبقاء على قيد الحياة وتحتاج إلى الهروب من الظروف غير الصالحة للسكن، مما يؤجج التدفقات غير المشروعة.

وكانت قوات المعارضة السورية قد تلقت الدعم أساسًا من القبائل السنية المحلية الواقعة على طول الحدود في البلدان المجاورة، وكذلك من الدول الغربية أو الدول ذات الأغلبية السنية، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية من خلال الدول المجاورة مثل الأردن وتركيا. وتوفر هذه القوى بالوكالة دعمًا ماليًا وسياسيًا وماديًا، وقد أثرت بشكل كبير على المكاسب المحلية وخسارة الأراضي في هذه العملية.

اضطلعت جهات فاعلة أخرى بدور رئيسي في تحويل التدفقات غير المشروعة في جميع أنحاء المنطقة، جزئيًا من أجل تعزيز أجنداتها الذاتية حتى ولو أنها لا تتماشى بشكل مباشر مع أهداف المعارضة الأخرى. وقد سعت القوات التركية والكردية إلى تحقيق مصالحها الخاصة: فالجماعات الكردية تطالب بقيام اتحاد فيدرالي،[160] في حين تسعى القوات التركية إلى القضاء على النفوذ الكردي، الذي يُنظر إليه إلى حد كبير على أنه إرهابي بطبيعته.[161] وأخيرًا، سعى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) إلى إقامة خلافة إسلامية داخل سوريا والعراق، وممارسة القيادة العالمية للمسلمين في جميع أنحاء العالم.[162] وعلى الرغم من طرد داعش لاحقًا من الأراضي التي احتلتها حتى عام 2017، لا يزال التنظيم يمثل تهديدًا في المنطقة، لا سيما مع ظهور جائحة كوفيد-19،[163] ويقدم تحليل ظهوره وسيطرته على مساحات شاسعة من المنطقة مثالاً مهمًا على تطور التدفقات غير المشروعة من خلال السيطرة على الأراضي.

وعلى مدار الصراع، اندمجت وتفككت المئات من الأطراف المتورطة في الصراع السوري. يوضح الشكل 5 العلاقة بين الجهات الفاعلة الرئيسية التين تم ذكرها في هذا التقرير. على الرغم من أن الديناميكيات المحلية والخارجية كانت مدفوعة في كثير من الأحيان بدوافع أيديولوجية، من المهم تسليط الضوء على مرونة الالتزام بالتحالفات القائمة على الهوية كذريعة مناسبة ضمن السعي لتحقيق مصالح

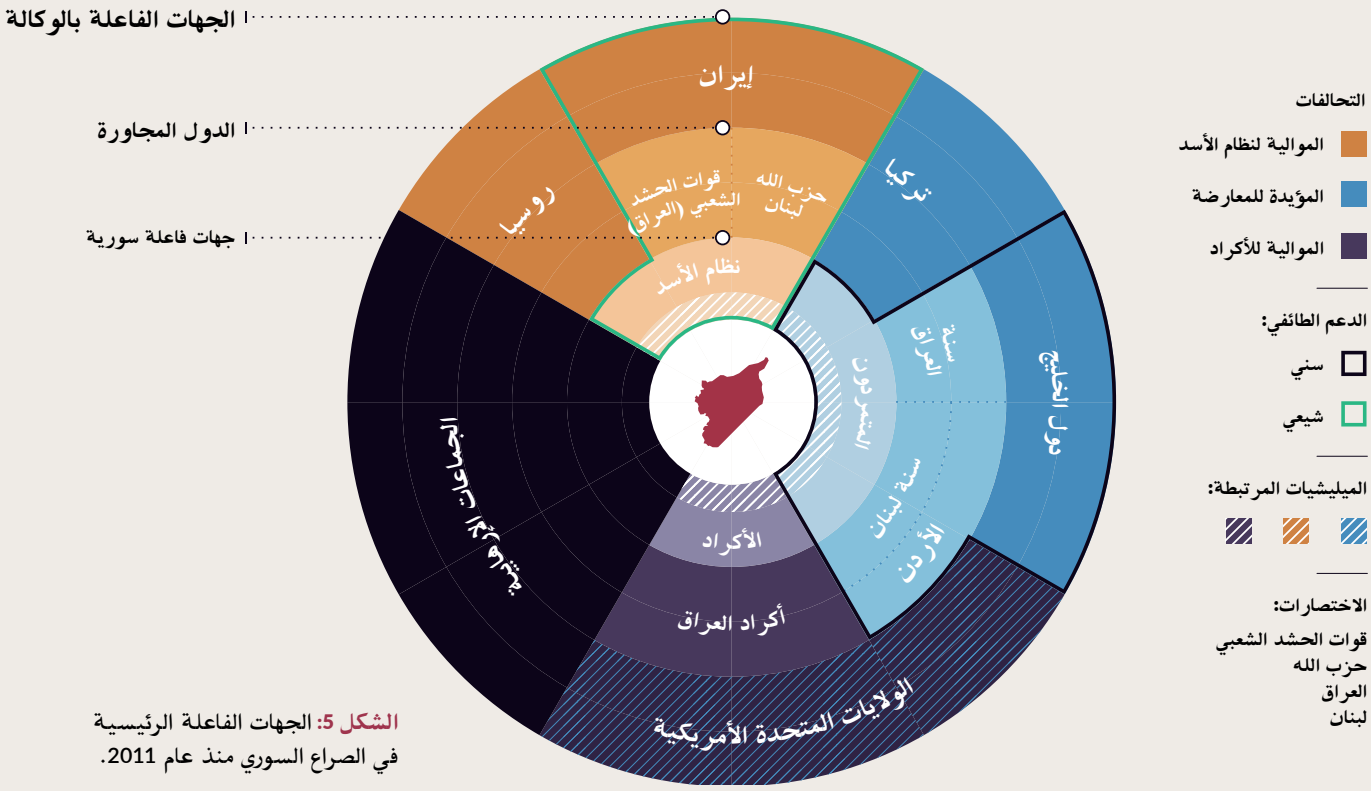

الشكل 5: الجهات الفاعلة الرئيسية في الصراع السوري منذ عام 2011.

اقتصادية عملية. على سبيل المثال، من المعروف أن حزب اللّه (الموالي لنظام الأسد ومن الطائفة الشيعية) يلعب دورًا نشطًا في إنتاج الكبتاغون والحشيش، إذ يتوفر سوق استهلاكي كبير في الخليج ذي الأغلبية السنية (مؤيدو المعارضة).[164] تستخدم أرباح هذه التجارة لدعم النظام السوري (العلوي)، في معارضة مباشرة لمصالح السنة. وعلى الرغم من أن الفتاوى الأخلاقية والدينية لداعش تحظر استخدام المخدرات، تشير العديد من التقارير إلى تورط التنظيم في تجارة المخدرات غير المشروعة إما لغرض الابتزاز أو لتوزيعها مباشرة أو لاستهلاكها (لأن استهلاك الكبتاغون يعطي مقاتلي التنظيم دفعة أثناء القتال).[165]

وقد أنشأ الصراع السوري وضعًا تغيب فيه القواعد والقوانين، استمر وسط الجائحة وشجع رواد أعمال الإجرام في كل من سوريا والدول المجاورة على استغلال أنشطتهم وخدماتهم بهدف اكتساب السلطة والسيادة على الأراضي التي يسيطرون عليها، مما أدى إلى إضفاء طابع رسمي على الاقتصادات غير المشروعة في هذه المناطق. على سبيل المثال، في سوريا وعلى طول حدود الدول المجاورة، أقامت جميع أطراف الحرب نقاط تفتيش لمراقبة تدفق الأشخاص، بمن فيهم الجماعات المتمردة والميليشيات الموالية للنظام والجيش وفروع الأجهزة الأمنية. وتضمن ذلك أيضًا مراقبة السلع غير المشروعة وابتزاز الأموال، إما بشكل مباشر أو عن طريق تأجير نقاط التفتيش للآخرين للقيام بذلك، وبالتالي ضمان تدفق ثابت للإيرادات.[166] في الواقع، تتزامن التقارير المتعلقة بإنتاج السلع غير المشروعة والإتجار بها والسيطرة على التدفقات غير المشروعة من قبل مجموعات مختلفة مع المكاسب والخسائر الإقليمية على مدار الصراع السوري الذي دام تسع سنوات (الشكل 6).

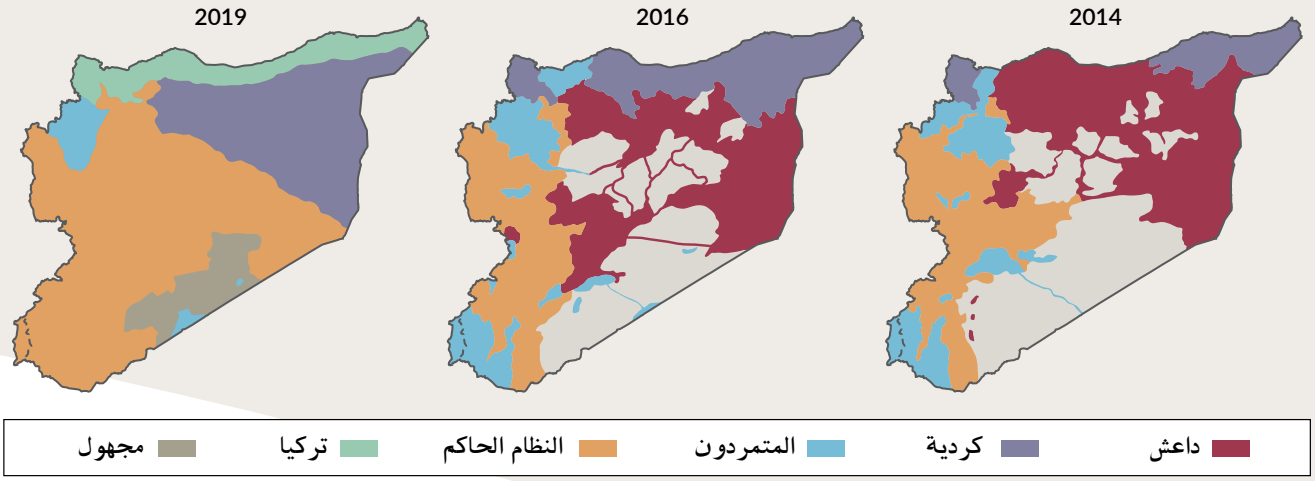

الشكل 6: التغييرات في السيطرة على الأراضي السورية، 2014-2019.

على مدار الصراع، استحوذ مزيج من مختلف الفصائل المتحاربة، من الميليشيات الموالية للنظام والمتمردين العلمانيين[167] إلى الأكراد والجماعات السلفية، على الأراضي وسيطروا على البنية التحتية التجارية والموارد. ويتم الحصول على هذه المناطق والحفاظ عليها من خلال مزيج من العنف والأنشطة التي تساهم في اكتساب الشرعية، ولكل ذلك تأثيرات طويلة الأمد على السكان المدنيين المحليين.

لبنان: تداعيات الحرب الأهلية السورية

كان للحرب الأهلية في سوريا تأثير كبير على بلد الجوار لبنان. فقد لعبت سوريا دورًا مهيمنًا في العلاقات التاريخية والجغرافية والثقافية بين البلدين، مما جعل من المستحيل على لبنان الإفلات من تداعيات الصراع السوري. ولطالما اتسمت البلاد بالاستقطاب والتهميش الداخليين بين مجتمعاتها السنية والشيعية والمسيحية (انظر الشكل 7)، لكن الحرب السورية أدت إلى تفاقم الانقسامات الطائفية من خلال تعزيز تحالفات اللبنانيين مع نظرائهم في الصراع السوري. وكانت هذه التحالفات أكثر وضوحًا على طول الطيف السياسي اللبناني بين المعارضة الداعمة لتحالف 14 آذار (بقيادة المجموعة السياسية لتيار المستقبل السني) وتحالف 8 آذار الموالي للحكومة السورية (الذي ينتمي إليه حزب الله).[168]

ومع امتداد الحرب في سوريا إلى المناطق الحدودية اللبنانية، دعمت الجماعات التي يسيطر عليها السنة والشيعة الفصائل المتحاربة استنادًا إلى الهوية، وهرّبت الأسلحة والمخدرات والإمدادات الأخرى إلى الجهات الفاعلة في الصراع عبر الحدود. على سبيل المثال، تلقت مدينة طرابلس الساحلية الشمالية (معقل سني) شحنات من الأسلحة وتم استخدام المدينة لإرسال مقاتلين إلى الجماعات المتمردة في شمال غرب سوريا.[169] وعندما أيد تيار المستقبل اللبناني جماعات المعارضة السورية، دفع ذلك بالعديد من اللبنانيين السنة للانضمام إلى الجماعات المتمردة التي تقاتل عبر الحدود، وتقديم الدعم للاجئين السوريين وتوفير الإمدادات والسلع غير المشروعة للمعارضة السورية من خلال مناطق الحدود التي يهيمن عليها السنة.[170] واتهم النظام السوري السياسيين اللبنانيين المناهضين لسوريا باستغلال سلطتهم لتأمين التدفقات غير المشروعة إلى سوريا بهدف دعم قوى المعارضة. وعلى وجه الخصوص، زُعم أن النائب عن تيار المستقبل عقاب صقر قد عمل كمنسق لنقل الأسلحة بين الجماعات المتمردة والممولين من الخليج العربي.[171]

مع تقدم الحرب، سيطرت الجماعات السلفية، وتحديدًا داعش وجبهة النصرة، على مناطق سنية على طول الحدود اللبنانية السورية، لا سيما في بلدة عرسال وما حولها في سهل البقاع، التي تقع على طريق التهريب إلى سوريا.[172] وأدى وجود التنظيم إلى تطرف العديد من السنة المهمشين اقتصاديًا في المنطقة، كما أنه سيطر على مناطق مهمة لزراعة القنب ومنشآت لإنتاج الكبتاغون.[173] وبالفعل، فإن الوجود المتكرر لداعش في هذه المنطقة بين الأعوام 2014 و2017 يتزامن مع صدور تقارير عن تورط التنظيم في تجارة المخدرات، على الأرجح من خلال ابتزاز منتجي المخدرات المحليين في المنطقة.[174]

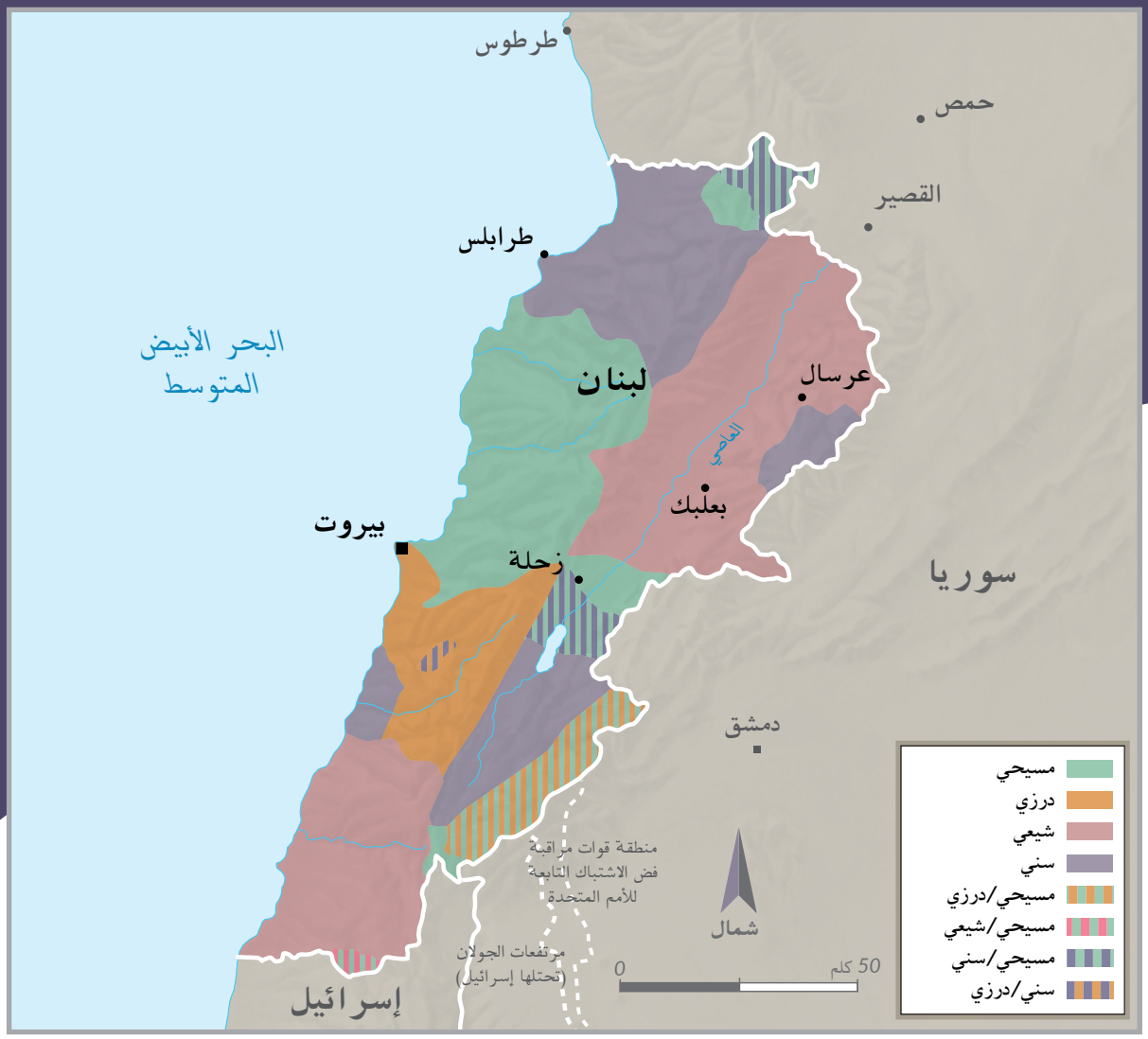

الشكل 7: التوزيع الطائفي الرئيسي في لبنان.

ملاحظة: تم تحديد المناطق بشكلٍ تقريبي فحسب إذ لا يزال الوضع متغيرًا.

بحلول عام 2017، كان حزب اللّه (الذي يُعتبر إلى حد كبير أقوى قوة سياسية وعسكرية في لبنان) يعمل مع الميليشيات الموالية للنظام السوري. واعتمد حماية الحدود من المتطرفين السنة كمبرر لأفعاله، فأطاح بهذه الجماعات السلفية وعزز سيطرته على البقاع. وفي الوقت نفسه، أجبر العنف مئات المدنيين على الفرار، وأعاد توجيه طرق التهريب إلى تركيا.[175]

وقد سمحت سيطرة حزب اللّه الحالية على سهل البقاع، وهي منطقة مرتبطة منذ فترة طويلة بالأنشطة غير المشروعة (أي المخدرات وبدرجة أقل الأسلحة)، بتوليد إيرادات لدعم الحكومة السورية وتعزيز احتكارها لاقتصاد الجريمة المنظمة على طول جانبَي الحدود اللبنانية السورية.[176] تتضح هذه العلاقة بين حزب اللّه ونظرائه في النظام السوري في بلدة القصير الحدودية السورية،[177] إذ ارتفعت إمدادات الكبتاغون في المنطقة عام 2013 بعد أن خسر المتمردون السوريون المدينة لصالح مقاتلي حزب اللّه المدعومين من الجيش السوري. ومنذ ذلك الوقت تحولت القصير إلى معقل للمهربين الشيعة ومركز لإنتاج المخدرات (الحشيش والقنب) وتوزيعها. وتعتمد شبكات التجارة على الفساد في الحكومة والجيش السوريين من أجل توزيع سلع حزب اللّه في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة،[178] وقد كشفت المقابلات أن رشوة قدرها 5000 دولار أمريكي تُدفع لضابط في الجيش السوري يمكنها أن تسمح بمرور شحنة القنب عبر نقطة تفتيش.[179]

شكلت الحرب السورية محركًا رئيسيًا للاضطرابات الأخيرة التي شهدها لبنان في جميع مناطقه.

وليست المخدرات والأسلحة السلع غير المشروعة الوحيدة الخاضعة لسيطرة حزب اللّه. تشير الأبحاث الصادرة في عام 2019 إلى تصاعد عمليات تهريب البشر بين سوريا ولبنان، ويتم الآن تسهيل هذه التجارة من قبل حزب اللّه من الجانب اللبناني ومن قبل الفرقة الرابعة للجيش من الجانب السوري.[180] وتؤكد المراقبة الإقليمية وجود طريق تهريب رئيسي بين بلدة سرغايا السورية وبلدتي حام ومعربون اللبنانيتين،[181] وهي مناطق تسيطر عليها جهات فاعلة لبنانية وسورية.

وكان تدخل حزب اللّه في سوريا، إضافة إلى سيطرته السياسية والعسكرية على المناطق الحدودية اللبنانية، قد مهّد الطريق أمام إنشاء منطقة عابرة للحدود تكون تحت سيطرته المباشرة والفورية، على الرغم من وجود الجيش اللبناني في المنطقة. على سبيل المثال، في عام 2016، أفادت التقارير أن الجماعة تفاوضت مع داعش من تأمين أجل عودة 30 عائلة سورية عبر الحدود، وذلك خلال غياب تام للقوات المسلحة اللبنانية عن العملية التي كانت في النهاية مجرد مرافقة للعائلات عبر الحدود.[182]

لعب حزب اللّه دورًا مهمًا بالنسبة لسكان البقاع، إذ عزز مكانته كبنية شرعية للحكم في المنطقة وقدم الوظائف والخدمات الاجتماعية للمواطنين الذين طالما تجاهلتهم بيروت. يستخدم حزب اللّه أيضًا الأموال الناتجة عن أنشطة الجريمة المنظمة لتجنيد مقاتلين شيعة لبنانيين يمكنهم كسب ما يقرب من 600 دولار أمريكي شهريًا والحصول على نظام رعاية اجتماعية واسع النطاق يشمل المدارس والمستشفيات والعيادات.[183] كما يقوم الحزب برعاية عائلات الجنود القتلى من أجل خلق حوافز للانضمام إلى القتال المجاور في منطقة لا تقدم سوى القليل من الفرص الاقتصادية البديلة. وتتميز علاقة حزب اللّه مع سكان منطقة البقاع بكونها علاقة تتسم بالمنفعة المتبادلة: فبينما يساعد المهربون المحليون والعاملون بالإتجار في تأمين التدفقات غير المشروعة لتزويد القوات الموالية للنظام في سوريا بالإمدادات، يساعد حزب اللّه في المقابل على تزويدهم بالحماية السياسية من القمع الحكومي الذي يحدث أحيانًا في المنطقة.[184]

وفي سياق جائحة كوفيد-19، تم تعزيز دور حزب اللّه كهيكل حكم بديل في لبنان من خلال تسييس الاستجابات للجائحة. وتمكنت الأحزاب السياسية القائمة على الهوية في لبنان من استغلال الجائحة في حملات دعائية كبيرة، ووضعت علاماتها التجارية على المستلزمات الطبية، مثل الأقنعة، ونشرت مقاطع فيديو لأعضاء الحزب وهم يقدمون الدعم في مجال الرعاية الصحية.[185] وقام التيار الوطني الحر في البلاد وحزب القوات اللبنانية المسيحي ومنافسيهما السياسيين ومنهم الحزب السوري القومي الاجتماعي، بنشر صور لأعضاء الأحزاب وهم يعقمون الشوارع في البلد.[186] وبالمقارنة، نفذ حزب اللّه أكبر استجابة للأزمة الصحية حتى الآن (والتي تم عرضها على أنها مكملة للجهاز الحكومي)، فقام بإنشاء مستشفيات ميدانية ومواقع للفحص، وبتعبئة آلاف الكوادر الطبية في المناطق التي يسيطر عليها، فضلًا عن رصد حالات كوفيد-19 الإيجابية.[187]

ومن المعروف أن مصدر دعم حزب اللّه (وبالتالي النظام السوري) يأتي إلى حد كبير من إيران التي تزود حزب اللّه بنحو 700 مليون دولار سنويًا وساعدت الحزب في بناء ترسانة أسلحة تتكون من حوالي 150 ألف صاروخ في لبنان، وفقًا لمسؤولين أميركيين.[188] ولأن غالبية حالات الإصابة الإيجابية بفيروس كورونا في لبنان نجمت عن أفراد قادمين من إيران، وبالنظر إلى معقل الحزب على حدود البلاد مع سوريا، ألقى خصوم حزب اللّه السياسيون باللوم على الجماعة في نشر الفيروس واستمرار أنشطة التهريب.[189]

خلال الصراع السوري، ورد أن حزب اللّه عمل مع نظرائه في فيلق القدس الإيراني (وحدة تابعة للحرس الثوري الإيراني) من أجل تطوير أسلحة وخطوط تهريب غير مشروعة عبر سوريا وإلى لبنان يمكن الاستفادة منها لتوسيع نفوذ إيران بشكل كبير.[190] ويبدو أن نتيجة لاستعادة النظام

توترات اجتماعية: متظاهرون لبنانيون في بيروت. ساهمت الحرب السورية وجائحة كوفيد-19 وانعدام الأمن الاقتصادي في انتشار الاضطرابات المدنية في البلاد. © أنور عمرو /وكالة الصحافة الفرنسية عبر غيتي إيماجيس

السوري لمعظم الأراضي في البلاد، تجد إيران نفسها في وضع جيد يسمح لها ممارسة نفوذها في المنطقة، ما يثير استياء الأطراف الخارجية، ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

شكلت الحرب السورية محركًا رئيسيًا للاضطرابات الأخيرة التي شهدها لبنان في جميع مناطقه، ومهدت هذه الاضطرابات لزيادة عدم الاستقرار وسط جائحة كوفيد-19. كما أدى النفوذ السياسي والاقتصادي الواسع لحزب اللّه في كل من سوريا ولبنان، إلى جانب العزلة السنية، إلى تأجيج الانقسام السني–الشيعي في البلاد. ونتج عن هذا الشعور بالإقصاء في الوطن ابتعاد بعض الفئات السنية عن الدولة وبحثها عن مصادر بديلة للدعم والحماية، بما في ذلك الانضمام إلى الجماعات الإسلامية التي تقدم الخدمات، والعمل مع الشبكات الإجرامية مقابل المال.[191] ويجدر الذكر أن ظهور التطرف السني في الصراع السوري قد أطلق العنان لديناميكيات دينية وأمنية مقلقة في لبنان، إذ أسست مجموعات مثل جبهة النصرة فروعًا لها في لبنان وأرسلت الكثيرين عبر الحدود للقتال في منطقة إدلب السورية.[192]

وكان للنزاع تأثير كبير أيضًا على القطاعات الرئيسية، مثل السياحة والأنشطة الاقتصادية الأخرى.[193] ولم يؤد التدفق الكبير للاجئين وطالبي اللجوء السوريين في لبنان إلى إجهاد الموارد العامة للبلاد وزيادة التوترات الاجتماعية بين مواطنيها الذين يتعين عليهم الآن مشاركة هذه الموارد الضئيلة فحسب، بل زاد أيضًا من فرص تدفق الجريمة المنظمة إلى سوريا ومنها. وتشير التقارير إلى أن تعداد 1.5 مليون لاجئ سوري في البلاد أدى إلى دفع ما يقدر بـ200000 لبناني إلى الفقر واللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي.[194] وكان مزيج البطالة ونقص البنية التحتية والأمن الاجتماعي، إلى جانب الانقسام الطائفي العميق، هو الذي حفّز السخط على نطاق واسع في أوساط المواطنين اللبنانيين الذين سئموا من الوضع الراهن. وتفاقمت هذه الظروف بسبب الأزمة الصحية، ومؤخرًا انفجار ميناء بيروت، الذي وجه ضربة قاصية للبلاد.[195]

وتعكس الاحتجاجات الحالية التي يشهدها لبنان انهيار الاقتصاد والأزمة المصرفية[196] التي أثرت على العلاقات التجارية الرسمية وغير الرسمية مع سوريا. على مدار الحرب، أدت العقوبات الأمريكية على الأعمال التجارية السورية إلى اعتماد العديد من السوريين على لبنان لإجراء معاملاتهم أو الاحتفاظ بمدخراتهم في بيئة أصبحت فيها الخطوط الفاصلة بين التهريب والتجارة الرسمية غير واضحة.[197] ومع اقتراب استنفاد لبنان لكل عملته الصعبة، قد ينتهي دوره كمصدر حيوي لتوفير الأموال لسوريا، مما يؤدي إلى اعتماد أكبر على تعاملات السوق السوداء.[198]

منظر للدمار الناجم عن انفجار كمية كبيرة من نترات الأمونيوم المخزنة في ميناء بيروت في آب/أغسطس 2020.
© كافح كاظمي/غيتي إيماجيس

ماذا يخبئ المستقبل للبنان؟

حتى قبل الوباء، كان لبنان على شفير الانهيار. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، شهدت البلاد اندلاع احتجاجات واسعة النطاق نظمها مواطنون يواجهون اقتصادًا متدهورًا سئموا من النخبة الفاسدة في البلاد التي تستحوذ على الموارد وتوجهها عبر شبكات المحسوبية على حساب المواطنين. ووفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2016، تكلف سيطرة النخبة السياسية لبنان ما يقدر بنحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، بسبب عدم فرض الفاعلين السياسيين الأثرياء أي عقوبات على الأنشطة غير المشروعة.[199] وتعاني البلاد من فجوة كبيرة في الثروة إذ تحصل نسبة 1% من السكان الأغنى على 25% من الدخل القومي.[200]

وقد استنفدت الأزمة الاقتصادية في لبنان احتياطياته الوطنية، وأدت إلى انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بنسبة 40% تقريبًا في السوق السوداء، مما يجعل لبنان عرضة للتضخم المفرط.[201] ووفقًا للتقارير، تواجه البلاد نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 150%،[202] ومع تزايد عدد الأشخاص الذين يسحبون أموالهم، من المرجح أن يزيد تهريب العملات. علاوة على ذلك، قُدر أن أكثر من 200000 شخص قد فقدوا وظائفهم منذ بدء الاحتجاجات في تشرين الأول/أكتوبر.[203] ومع انتشار الفقر،[204] قد يلجأ المواطنون إلى الأنشطة غير المشروعة من أجل البقاء على قيد الحياة.

على الرغم من أن لبنان يتسم بانقسامات طائفية (تفاقمت بسبب الصراع السوري)، تختلف الاحتجاجات الحالية عن سواها إذ يتّحد المشاركون عبر مختلف الخطوط الطائفية للمطالبة بإصلاحات اجتماعية واقتصادية شاملة وعن بديل عمّا يُنظر إليه على أنه حكومة مختلة الأداء إلى حد كبير. وحتى لو كانت المظالم المحلية تغذي الاحتجاجات، من المحتمل أن تؤثر هذه الأخيرة على التدفقات غير المشروعة في المنطقة أيضًا.

قبل اندلاع جائحة كوفيد-19، كانت الجهات الحاكمة المحلية، مثل حزب اللّه الذي ازدهر في الوضع القائم على الطائفية، تفقد الدعم، مما أثر ربما على دعم الحزب لنظام الأسد وسيطرته على التدفقات غير المشروعة بين البلدين. علاوة على ذلك، يعني تورط الحكومة السورية في القطاع المالي اللبناني غير الشفاف أن نقص التدفق النقدي قد يؤدي إلى تحويل التدفقات غير المشروعة إلى أماكن أخرى.

وفي غضون أشهر قليلة، لم تؤدِ أزمة كوفيد-19 الصحية إلى تفاقم الانكماش الاقتصادي وشل نظام الرعاية الصحية في البلاد فحسب، بل قدمت أيضًا شريان حياة لكل من الحكومة وحزب اللّه لاستعادة الشرعية في أعين السكان. فأوقفت الجائحة مؤقتًا المظالم المحلية وحولت التركيز إلى التهديد الصحي المباشر. في ظل هذه الظروف، تدخلت السلطات الحاكمة الداعمة للطائفية بهدف التجاوب مع الأزمة. وكما رأينا في التوسيم السياسي للاستجابات لفيروس كورونا، رسّخت السلطات اللبنانية الوضع الراهن وربما أيضًا التدفقات غير المشروعة التي تصاحب هذه الديناميكيات.

في 4 آب/أغسطس 2020، أحدث الانفجار الهائل في ميناء بيروت موجات صادمة في جميع أنحاء البلاد وبقية العالم، وأسفر عن مقتل ما يقرب من 200 شخص وتشريد 300000 شخص. وميناء بيروت الذي يمثل شريان الحياة الاقتصادي للبلاد، يضم صوامع الحبوب الوحيدة في الدولة ويتلقى 80% من وارداتها.[205] وقد زاد تدمير الميناء من مشاكل اقتصاد البلاد شبه المنعدم، وأدى إلى خسائر تقدر بنحو 5 مليارات دولار.[206] ومنذ الانفجار، أصبح لدى اللبنانيين زخم متجدد للتعبير عن استيائهم من انعدام قدرات السلطات الحاكمة في لبنان.

من المحتمل أن تستمر ضوابط أسعار الصرف، وأن يؤدي التفاوت الحاد لسعر الليرة اللبنانية بحسب السوق السوداء مقارنة بالسعر الرسمي، إلى خلق حوافز لغسيل الأموال والدخول غير المشروع للأموال إلى لبنان. وأثبت حزب اللّه على مدى فترات طويلة قدرته على نقل الأموال للتهرب من ضوابط العملة والعقوبات،[207] وهي خدمة يمكن أن يقدمها الحزب محليًا مقابل النفوذ السياسي أو الحوافز الأخرى، وقد تعزز قوته فيما يتعلق بأنشطة أخرى غير مشروعة.

ولكن، ما لم يتلقَ لبنان ضخًا كافيًا من العملة الصعبة، فثمة خطر من أن تؤدي الاحتجاجات العنيفة وعدم الاستقرار المتزايد في البلاد إلى صراع أهلي، مما يخلق فراغًا أمنيًا ويسمح للجهات الفاعلة ذات التوجه الطائفي بالتدخل لتوفير الحماية واكتساب الشرعية، ويعزز مرة أخرى حلقة الجريمة المنظمة والصراع.

ومن الواضح أن الوضع في البلاد يشهد تطورات متسارعة، ولكن نظرًا إلى الدمار الاقتصادي الذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19، وإلى كون ما يقرب من نصف سكان البلاد يعيشون في فقر،[208] فقد يساهم خطر انتشار المجاعة والظروف غير الصالحة للسكن في استمرار سوق التدفقات غير المشروعة عبر الهجرة الجماعية، مع أو بدون إطار الحوكمة الحالي.

في الأردن، كانت حركة الأشخاص الفارين من سوريا المجاورة هي الدافع الرئيسي للتدفقات غير المشروعة عبر الحدود المشتركة.
© جون إسحاق/الأمم المتحدة

الأردن: منصة إقليمية محايدة؟

لعب الأردن دورًا أساسيًا في الصراع السوري كمنصة للجهات الفاعلة الخارجية التي تسعى إلى التدخل في المنطقة (لا سيما الولايات المتحدة ودول الخليج العربية). وعلى العكس من لبنان، كانت الحكومة الأردنية موحدة بشكل عام في موقفها، ومتحالفة مع السكان المحليين الذين يدعمون قضية المتمردين، لا سيما في المناطق الحدودية للبلاد. ومع ذلك حاولت المملكة البقاء على الحياد ساعية لتحقيق هدف نهائي هو منع انتشار العنف والتطرف عبر الحدود.[209] ولهذه الغاية، عملت الحكومة الأردنية مؤخرًا مع النظام السوري ونظرائها الروس لضمان أمن الحدود وإعادة فتح التجارة الرسمية.[210] ونظرًا لبعد الأردن عن الانقسامات الطائفية المحلية التي غذّت المنافسة على الأراضي والموارد في لبنان، يركز السياق الأردني على موازنة مختلف العلاقات الدولية التي تعتمد على بعضها (لا سيما مع الدول المتحالفة مع المعارضة السورية) والتي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في توسيع نطاق الأسواق غير المشروعة، مع السعي في نفس الوقت إلى الحفاظ على الاستقرار رغم تدهور الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي محليًا.

تقع المناطق الشمالية في الأردن على حدود المناطق التي كانت تسيطر عليها بشدة المعارضة المسلحة في سوريا.[211] وعلى مدار النزاع، سقطت الصواريخ والقذائف المدفعية السورية عدة مرات على المدن والبلدات الأردنية، وزادت عمليات تهريب وتسلل الأسلحة والممنوعات عبر الحدود، مما أدى إلى تزايد العبء على الأجهزة الأمنية. وقبل استعادة النظام السوري لمحافظاته الجنوبية، كانت الأسلحة تتدفق من شمال الأردن إلى معاقل المعارضة،

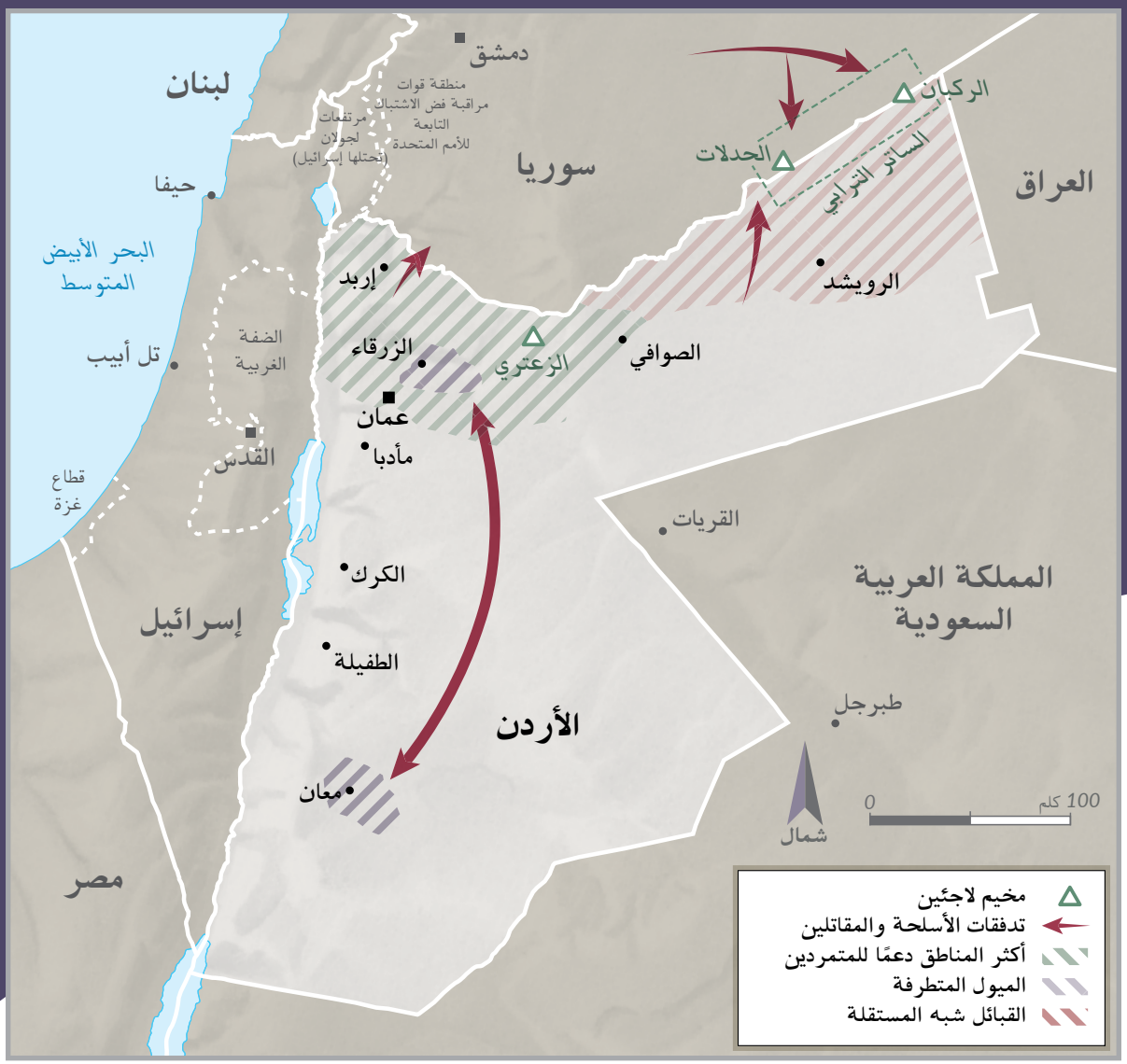

الشكل 8: التدفقات غير المشروعة الرئيسية في الأردن وعبره.

مثل درعا.[212] وأثار ذلك مخاوف بشأن انتشار الخلايا الإسلامية المتطرفة في البلاد، لا سيما في بلدات مثل معان والزرقاء، اللتين يتعاطف سكانهما مع رفاقهم في سوريا، كما هو الحال في لبنان.[213]

للتعامل مع الآثار السلبية للصراع السوري المجاور، اعتمد الأردن بشكل كبير على المساعدات الخارجية من القوى الخارجية المتحالفة مع فصائل المعارضة السورية، وخاصة الولايات المتحدة ودول الخليج السنية. وفي المقابل، أيدت هذه القوى الخارجية موقفًا حازمًا مناهضًا لنظام الأسد في الأردن، وأفادت بعض التقارير بأنه قد تم توجيه المساعدات النقدية والمادية المقدمة للبلاد أيضًا إلى قوات المتمردين في سوريا.[214] على سبيل المثال، في عام 2016، تبين أن برنامجًا سريًا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية يحمل الاسم الرمزي "تيمبر سيكومور" (Timber Sycamore) تم إنشاؤه في الأردن لتدريب وتسليح المتمردين السوريين المعتدلين في الصراع المجاور.[215] وتم الكشف عن قيام مسؤولين أردنيين فاسدين بسرقة أسلحة أمريكية وتحويلها إلى السوق السوداء، وجعلها غير قابلة للتعقب ومتاحة لأي شخص يستطيع تحمل تكلفتها (بما في ذلك الجماعات المتطرفة).[216]

في الأردن، كانت حركة الأشخاص الفارين من العنف في سوريا المجاورة هي القناة الرئيسية التي تغذي التدفقات غير المشروعة عبر الحدود المشتركة. وأدى استخدام النظام السوري

للمواد الغذائية والإمدادات الأساسية الأخرى كسلاح لدعم وجوده، وسيطرته تدريجيًا على مناطقه الجنوبية، إلى حدوث حالات هجرة جماعية إلى الأردن. وفي محاولة للحد من تدفق اللاجئين الذين يدخلون البلاد، وهو أمر يُنظر إليه على أنه يزيد من خطر التطرف والعنف، قامت الحكومة الأردنية بشكل دوري بتقييد سياساتها الحدودية، مما سبب أزمة إنسانية وأعاد توجيه تدفقات الهجرة. وعندما وصل تدفق اللاجئين إلى ذروته في أواخر عام 2012 (بعد إنشاء مخيم الزعتري للاجئين) وأوائل عام 2013، سعت الحكومة إلى فرض المزيد من القيود على الحدود[217] في محاولة للسيطرة على أعداد اللاجئين المتزايدة ومعالجة المخاوف الأمنية المرتبطة بالارتفاع الهائل في عمليات مصادرة الأسلحة على طول الحدود.[218]

وقد سمحت هذه السياسات للمهربين بالتدخل. ولطالما اضطلعت القبائل السنية المحلية، المتمركزة في جميع أنحاء صحراء الأردن الشمالية والغربية النائية، بدور رئيسي في إدارة هذه المناطق وسيطرت على طرق التهريب التقليدية في جميع أنحاء الأراضي القاحلة التي تمتد عبر سوريا والأردن والعراق.[219] وسهّلت هذه القبائل شبه المستقلة تهريب الأشخاص (جنبًا إلى جنب مع السلع الأخرى، بما في ذلك الأسلحة والمخدرات) عبر جانبي الحدود السورية الأردنية. كما ساهمت علاقات المملكة مع القبائل المحلية، التي تعمل بمثابة هياكل حكم مساندة في المناطق النائية من الأردن، في تعزيز التدفقات غير المشروعة بموافقة الدولة من أجل تعزيز الأمن والحد من آثار التطرف. على سبيل المثال، تشير التقارير إلى أنه في بعض حالات إغلاق الحدود، شجع ضباط الحدود الأردنيون بالفعل طالبي اللجوء السوريين على استخدام المعابر غير الرسمية وقنوات التهريب كبديل، مما يؤكد سعي الحكومة إلى موازنة أهدافها ومدى تساهلها مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في البلاد.[220]

وبالإضافة إلى تقاضي المهربين مبالغ كبيرة مقابل تهريب الأشخاص إلى الأردن، فقد تمكنوا من الاستفادة من استيطان جزء كبير من السوريين في مخيمات اللاجئين على طول الحدود (خاصة حول الساتر الترابي)، إذ أدت الحاجة المتزايدة للإمدادات الأساسية والمساعدات الإنسانية إلى تحكم القبائل المحلية التي تسيطر على المنطقة بهذه الخدمات أيضًا. على سبيل المثال، من المعروف أن القبائل تحد من وصول اللاجئين إلى الإمدادات، مثل الغذاء والدواء، مقابل تحصيل الرسوم.[221] ولم تنجح الجهود الخارجية للتعامل مع عدد اللاجئين المتنامي والتخفيف من حدة التطرف في المخيمات التي تمر بظروف معيشية سيئة.[222]

ونتج عن آثار الصراع السوري في الأردن تفاقم التوترات الداخلية بين سكانه. فتراجعت قدرة الحكومة على توفير متطلبات الحياة الأساسية للمواطنين، كالغذاء والماء والسكن والرعاية الصحية والتعليم والخدمات القانونية، في حين انتشر الفقر والبطالة والتهميش والظلم والفساد وانعدام الرقابة والمساءلة على نطاق واسع. كما أدت الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين في الأردن إلى انخفاض السياحة والاستثمار الأجنبي، وتعطيل طرق التجارة الإقليمية.[223] وفي الوقت نفسه، أدى انخفاض معدلات التوظيف، الذي يعود جزئيًا إلى تنافس السكان المضيفين واللاجئين على الوظائف، إلى زيادة الضغط على اقتصاد البلاد المتعثر.

ونجم عن هذه التوترات زيادة السخط بين الأردنيين واحتمال انتشار التطرف الإسلامي. فمنذ اندلاع الصراع السوري، ذهب آلاف الأردنيين المتعاطفين مع مجموعات مثل جبهة النصرة وداعش للقتال معها، فازدادت بذلك التدفقات غير المشروعة.[224]

وعلى الرغم من أن غسيل الأموال لم يطرح مشكلة كبيرة في البلاد، أفادت تقارير سردية عن استخدام قطاعات معينة، مثل العقارات، لغسل الأموال من الأنشطة غير المشروعة لدعم الحرب المجاورة.[225]

مقارنة بالدول الأخرى المجاورة لسوريا، نجح الأردن في الحفاظ على استقراره النسبي على مدار التسع سنوات الماضية. ومع ذلك، فإن البلاد عرضة لزعزعة استقرارها، حتى مع عودة العلاقات مع النظام السوري إلى طبيعتها واقتراب الصراع من نهايته. وحاليًا، في سياق جائحة كوفيد-19، سيعتمد استمرار استقرار الأردن إلى حد كبير على استجابة الحكومة للأزمة الصحية على المديين القصير والطويل.

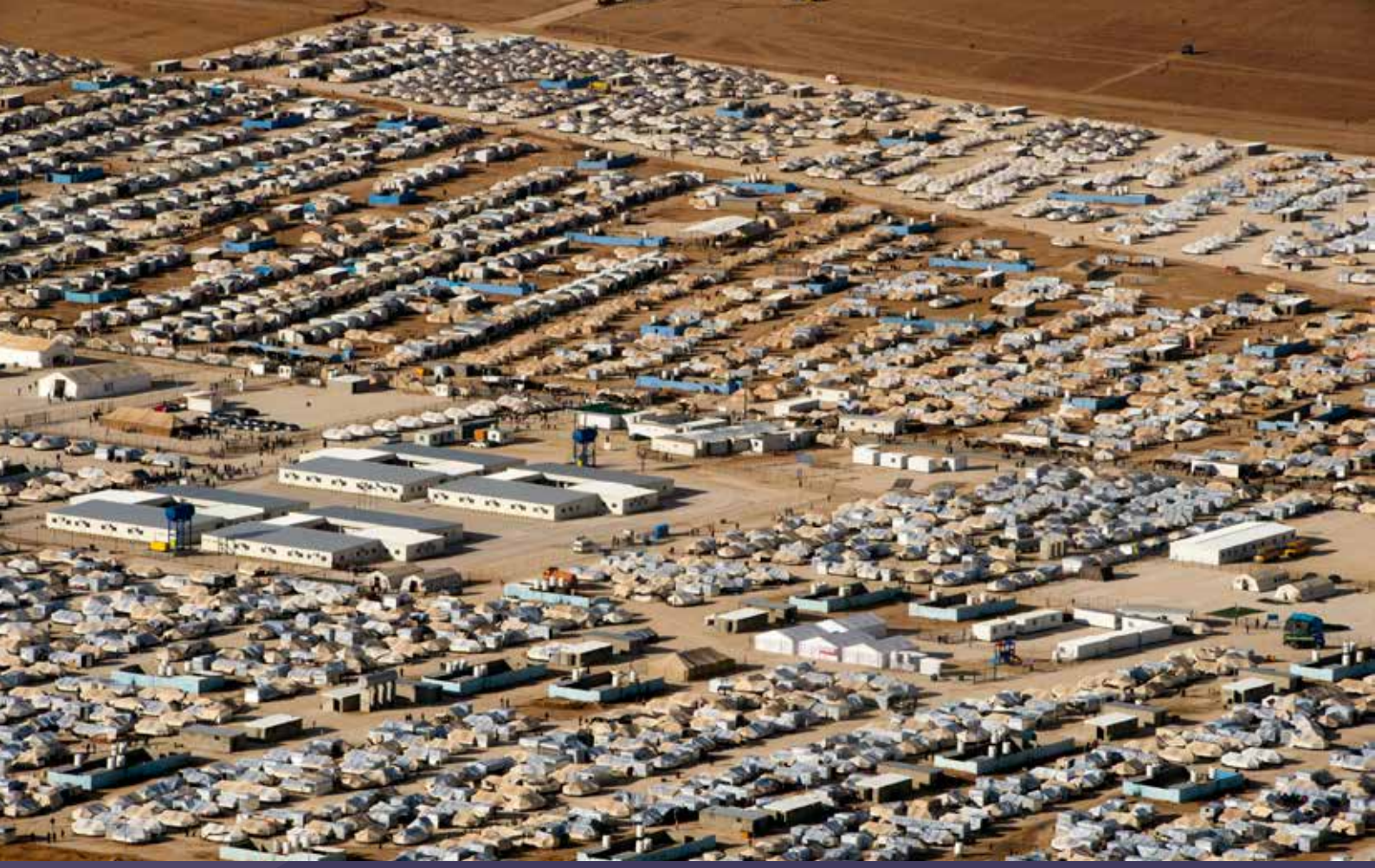

مخيم الزعتري للاجئين في الأردن. ساهمت سياسة الدولة بشأن الهجرة في ارتفاع اقتصاد تهريب البشر © مارك غارتن/الأمم المتحدة

ماذا يخبئ المستقبل للأردن؟

كان الاستقرار النسبي للأردن مقارنة بجيرانه مرهونًا إلى حد كبير بقدرة المملكة على البقاء على الحياد (قدر الإمكان) طوال الصراع السوري. ومع ذلك، فإن العدد المتزايد للاجئين في البلاد واحتمال انتشار التطرف يهددان بزعزعة استقرار المملكة، مما يجعل هذه القضايا على رأس أولويات الحكومة الأردنية في السنوات القادمة. على سبيل المثال، في عام 2018، تم تصنيف الأردن ضمن الدول العشر الأولى في العالم من حيث الإنفاق العسكري مقارنة بالدخل القومي.[226]

ومع استعادة الحكومة السورية المزيد من السيطرة على أراضيها، بدأ الدعم الأردني العام للمعارضة السورية يتضاءل، وأظهر الأردن بوادر استئناف العلاقات الداخلية مع نظام الأسد وروسيا من أجل تهدئة التوترات الداخلية. وفي عام 2017، اتفقت الدول الثلاث على إقامة منطقة لخفض التصعيد في المحافظات الجنوبية لسوريا[227] المتاخمة للمناطق الشمالية الأردنية، وتعاونت على ضمان أمن الحدود المشتركة[228] واستأنفت التجارة الإقليمية.[229]

وكانت حرب الجوار لعشر سنوات قد ساهمت في ظهور أزمة اجتماعية واقتصادية في الأردن، شملت تباطؤ التجارة وزيادة البطالة (ما يقرب من 40% للشباب قبل الوباء)[230] وعجزًا في الميزانية وضغوطًا على البنية التحتية الاجتماعية. وفي عامي 2018 و2019، شهدت البلاد مظاهرات عامة واسعة النطاق للمطالبة بإصلاحات اقتصادية وزيادة الشفافية في الحكومة.[231]

ومنذ اندلاع الجائحة، اختار الأردن إعطاء الأولوية للصحة العامة على حساب الاقتصاد، وفرض قيودًا صارمة (تضمنت الإغلاق الكامل لمدة ثلاثة أيام) للحد من انتشار الفيروس.[232] وقد أثبتت هذه الإجراءات نجاحها واعتُبرت البلاد إلى حد كبير قصة نجاح في المنطقة. وعلى الرغم من شدة القيود، تشير الدراسات الاستقصائية الأخيرة إلى أن استجابة الحكومة قد أدت، في الوقت

الحالي، إلى تحسين التماسك الاجتماعي، إذ وافقت الغالبية العظمى من الجمهور (حوالي 74%) على الإجراءات الحكومية.[233]

ومع ذلك، يعتمد الاستقرار الداخلي للبلاد، وبالتالي التدفقات غير المشروعة، على عاملين رئيسيين. أولًا، قد يكون قيام الحكومة بإضفاء طابع أمني فوري على الأزمة الصحية قد حقق نجاحًا على المدى القصير، إلا أن استمرار القيود الشديدة قد يؤدي إلى تزايد المعارضة من العامة. وتُظهر التقارير الصادرة في أيار/مايو 2020 عددًا من الاعتقالات التي قامت بها السلطات الأردنية بحق إعلاميين لنشرهم أخبارًا من شأنها "إثارة الذعر" بشأن الوباء، وذلك استنادًا إلى مرسوم صدر في نيسان/أبريل يفرض عقوبة تصل إلى السجن لمدة ثلاث سنوات.[234] وتقول جماعات حقوق الإنسان إن الاعتقالات تظهر تنامي عدم تسامح السلطات مع الانتقاد،[235] مما قد يؤدي بدوره إلى تراجع الثقة في الحكومة واحتمال اندلاع الاحتجاجات مرة أخرى.

ثانيًا، بينما تم إعطاء الأولوية للصحة في الاستجابة الفورية بعد تفشي الفيروس، تعرض اقتصاد البلاد (الذي أُضعف بالفعل بسبب الصراع السوري)، لضربة كبيرة جراء الجائحة. ففي الربع الأول من عام 2020، بلغ معدل البطالة حوالي 19%،[236] مع توقع الاقتصاديين أن يرتفع هذا الرقم إلى 30% بحلول نهاية العام.[237] ومن المتوقع أن تواجه جميع القطاعات الاقتصادية تحديات كبيرة، بما في ذلك تعطيل السياحة وصناعة الخدمات، وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج.

ولكن على الرغم من هذه التوترات، من غير المحتمل أن ينزلق الأردن إلى أي صراع أهلي أو يشهد انتفاضات جماعية حول الآثار المجتمعية للصراع السوري. بدلًا من ذلك، قد يدفع الاقتصاد المتدهور في البلاد الكثيرين إلى الاعتماد على الأسواق غير الرسمية والأنشطة غير المشروعة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

كذلك، فإن الاستياء المتزايد بين الشباب الذين يواجهون فرصًا محدودة قد يولد التطرف العنيف في بلد حيث يُقدّر أن ما بين 2500 و4000 شخص انضموا للقتال إلى جانب الجماعات السلفية،[238] مما يجعل الأردن واحدًا من أكثر دول العالم مساهمةً في أعداد المقاتلين الأجانب.[239]

العراق: بقايا التطرف

في سياق الصراع السوري، يمكن وصف العلاقة بين سوريا والعراق على أنها علاقة تتسم بالفوضى المتبادلة. وإن غالبية الأبحاث حول تأثير الصراع السوري على تدفقات الجريمة المنظمة العراقية قد ركزت بشكل أساسي على دور داعش في الصراع. وعلى الرغم من أنه تم رسميًا استرجاع الأراضي التي كان يسيطر عليها هذا التنظيم الإرهابي، بقيت بلا شك عناصر من نفوذ داعش في العراق، الذي عانى من عدم الاستقرار منذ غزوه عام 2003 من قبل التحالف الذي قادته الولايات المتحدة، وتفاقمت أوضاعه نتيجة للصراع السوري الأخير.

تتركز اليوم الروابط الأكثر وضوحًا التي تجمع بين الحرب السورية وتدفقات الجريمة المنظمة في العراق في كردستان العراق، وترتبط بسوق تهريب البشر وأزمة الهجرة. ويبدو أن الوضع في العراق يتماشى بشكل عام مع البلدان الأخرى المجاورة لسوريا، بحيث تدار الاقتصادات غير المشروعة من قبل جماعات طائفية تربط نفسها بالفصائل النظيرة لها في الحرب السورية، فتشبه ديناميكيات التهريب هذه تلك الموجودة في شمال البلاد. علاوة على ذلك، كان للتحالف الوثيق بين الحكومة العراقية وإيران فيما يتعلق بسوريا تداعيات عديدة على انتشار النفوذ الإيراني في جميع أنحاء البلاد وبقية المنطقة.

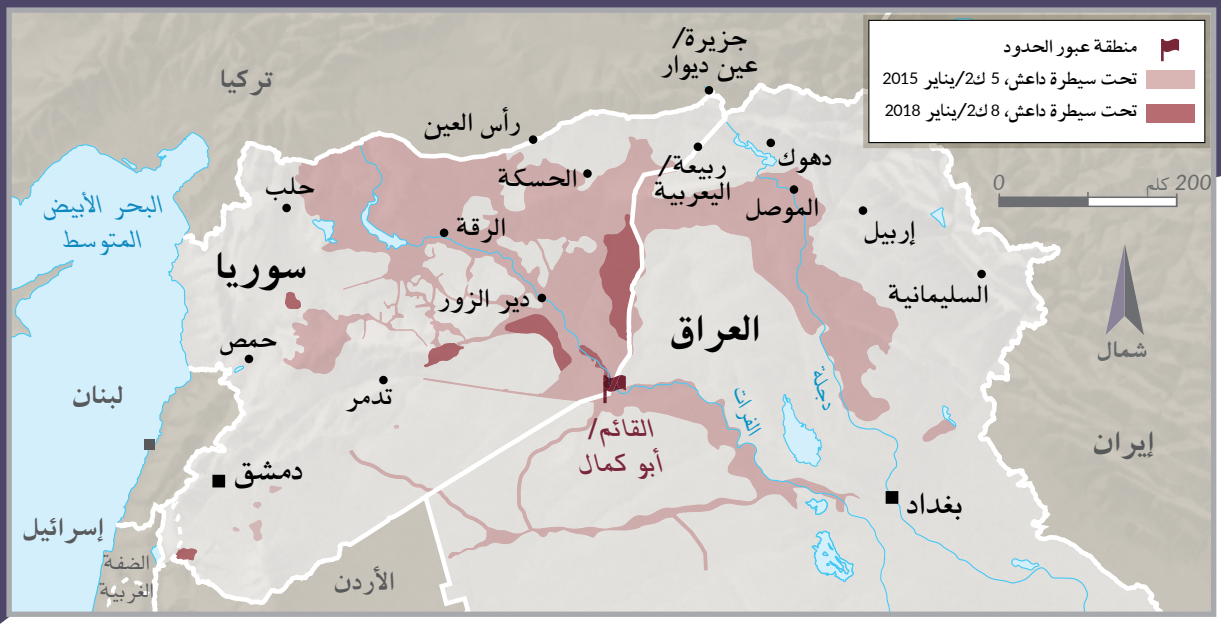

الشكل 9: المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش في أوجه في عام **2015**.
المصدر: مقتبس من بي بي سي https://www.bbc.com/news/world-middle-east-27838034

وقد كان العراق يعاني بالفعل من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة عندما بدأ الصراع السوري. ففي أعقاب سقوط صدام حسين عام 2003، تحولت الأقلية العربية السنية في العراق من كونها فئة حاكمة إلى فئة محكومة بين عشية وضحاها.[240] وأدت إعادة هيكلة نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 إلى إنشاء حكومة مركزية يهيمن عليها الشيعة وتدعمها إيران، وبالتالي إلى عدم مشاركة السنة في الدولة والعملية السياسية. إضافة إلى ذلك، نتجت عن عملية إرساء الديمقراطية في البلاد بعد غزو عام 2003 ديناميكيات سياسية[241] قائمة على الهوية، قسّمت السكان على أسس طائفية وأوجدت أرضًا خصبة لمناصرة القضية السنية، بما في ذلك ظهور تنظيم داعش.[242]

ومن خلال تبني إنشاء الخلافة والسعي إلى تحقيق قيادة عالمية للمجتمع الإسلامي في جميع أنحاء العالم، أصبحت داعش قوة طاغية عطّلت جهود قوات المتمردين والقوات الحكومية في سوريا. وتقاتل في بعض الأحيان الفصائل المعارضة إلى جانب بعضها للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي.[243] واستمدت داعش تمويلها إلى حد كبير من خلال المشاركة في أنشطة الجريمة المنظمة (بما في ذلك الابتزاز والإتجار بالأسلحة والبشر)، وولدت ما يقدر بنحو 6 مليارات دولار أمريكي لعملياتها في العراق وسوريا في أوج نشاطها عام 2015.[244] وقد أدى دور داعش في الصراع السوري وما تلاه من أعمال عنف إلى تدهور الاقتصاد العراقي الهش ونزوح آلاف المدنيين السوريين والعراقيين.

وبصرف النظر عن طرق التمويل الأخرى، بما في ذلك الدعم المزعوم من دول الخليج العربي،[245] جنى تنظيم داعش معظم إيراداته من خلال احتلال الأراضي. ففي وقت من الأوقات كان يسيطر على منطقة بحجم المملكة المتحدة تقريبًا ويقطنها حوالي 8 ملايين شخص (انظر الشكل 9).[246]

وأنشأ التنظيم مجال سلطة حصري في المنطقة التي يسيطر عليها من خلال اعتماد نهج للحوكمة يتسم بالعنف، إذ لم يشارك بشكل مباشر في أنشطة الجريمة المنظمة فحسب، بل جمع الضرائب والتعرفة على كل شيء يقع ضمن نطاق نفوذه، بما في ذلك من المهربين المحليين وشبكات الجريمة المنظمة الأخرى.[247] وفي عام 2015 وحده، قُدر أن المجموعة

قد كسبت ما يقرب من 360 مليون دولار أمريكي من الابتزاز وحده، تحت مسمى توفير الحماية من الجهات الأخرى الفاعلة في النزاع.[248]

ومع سيطرة التنظيم على مساحات شاسعة من الأراضي، قام أيضًا باستغلال الموارد في هذه المناطق لتأمين تدفقات استراتيجية لإيراداته غير المشروعة. على سبيل المثال، يوضح تقرير حول كيفية تهريب داعش للآثار العراقية من المواقع التراثية في محافظة نينوى[249] أن التنظيم استخدم الأساليب الملتوية لتأمين الآثار العراقية القديمة وبيعها في السوق السوداء الدولية بهدف تمويل عملياته. وعلى عكس ما ظهر في مقاطع الفيديو التي وزعتها داعش والتي صورت فيها عناصرها وهم يدمرون القطع الأثرية العراقية لدوافع أيديولوجية، ورد أن علماء آثار كانوا يرافقون التنظيم أو يوجهونه لتحديد قيمة هذه القطع الأثرية من أجل تداول الكنوز الثقافية ذات القيمة العالية بغرض تحقيق الربح. في عام 2015، ذكر تقرير فريق العمل المعني بالتحقيق في إجراءات التنظيم المالية أن "قدرة داعش على جني إيرادات من البيع غير المشروع للآثار تتوقف على وجود آثار داخل الأراضي التي تعمل فيها، ومعرفة وجودها، وقدرتها على التعرف عليها وتقدير قيمتها المادية".[250] بعبارة أخرى، من خلال استغلال الأراضي التي تسيطر عليها داعش، عزز التنظيم دوره كمؤسسة إجرامية متطورة.

استخدم التنظيم أمواله لتنفيذ هجمات في سوريا والعراق، وسعى إلى تعزيز جاذبيته ككيان شرعي من خلال تقديم الخدمات العامة للشعب.[251] وكان معقل داعش الأساسي في محافظة الأنبار بغرب العراق، على طول الحدود الصحراوية مع سوريا. وتشير عدة تقارير إلى تدفقات غير مشروعة واسعة النطاق للأسلحة والمخدرات والإتجار بالأقليات.[252] وقد تم إعادة توجيه تدفقات تهريب السوريين والعراقيين من أجل تجنب وحشية الجماعة. على

جهاز مكافحة الإرهاب العراقي بعد استعادة منطقة في الموصل من قبضة داعش. © فاضل سنا/وكالة الصحافة الفرنسية عبر غيتي إيماجيس

من خلال استغلال الأراضي التي تسيطر عليها داعش، عزز التنظيم دوره كمؤسسة إجرامية متطورة

سبيل المثال، عبر السوريون من المناطق الشمالية لسوريا بشكل غير قانوني إلى تركيا ثم إلى شمال العراق لتفادي الجماعة.[253]

واليوم، على الرغم من استرجاع الأراضي التي كانت تسيطر عليها داعش في العراق، يبدو أن الجائحة تؤجج البيئة الفوضوية التي أحدثها الصراع السوري في السابق، مما يوفر فرصة للتنظيم لزيادة قوته وزيادة تواتر الهجمات في الأشهر الأخيرة.[254] وفقًا لأحد التقارير الصادرة في أيار/مايو 2020، ازدادت هجمات داعش في مدينة كركوك بنسبة تصل إلى 200%.[255] علاوة على ذلك، تستمر الانقسامات الطائفية العميقة التي سمحت للتنظيم بالظهور في المقام الأول.

وكما هو الحال في الدول الأخرى المجاورة لسوريا، تربط المجموعات المحلية نفسها مع نظرائها في سوريا وتعمل على دعمهم، بما في ذلك من خلال الأنشطة الإجرامية. على سبيل المثال، تنخرط قبائل سنية مختلفة في العراق (أبرزها عشيرة البو محل) في محافظة الأنبار ذات الكثافة السكانية المنخفضة في تهريب الأسلحة والمعدات العسكرية، وإرسال المقاتلين الأجانب إلى رفاقها في جماعات المعارضة السورية.[256]

لا شك في أن الصراع السوري قد فاقم الاستقطاب والتطرف الحاليين في العراق، بما في ذلك بين الجماعات الشيعية لصالح النظام السوري. ويُقال إن قوات الحشد الشعبي العراقية هي جزء من شبكة إجرامية تنخرط في تهريب المخدرات والأسلحة في منطقة المشرق وخارجها.[257] وتشير الأبحاث إلى أن وجودها في بلدة القائم على الحدود السورية العراقية قد سمح لها بنقل البضائع والأسلحة والميليشيات إلى سوريا للقتال إلى جانب القوات المتحالفة مع إيران (بالإضافة إلى فرض ضرائب على المهربين من خلال إقامة نقاط تفتيش)، مما أدى إلى زيادة الاستياء والتوتر في المنطقة التي يسيطر عليها السنة والتي تقع فيها البلدة.[258] وبالإضافة إلى تحقيق إيرادات من الأنشطة غير المشروعة، تمكنت قوات الحشد الشعبي من الاستفادة من قدرتها العسكرية وسيطرتها على الأراضي لكسب نفوذ سياسي بعد طرد داعش، مما عزز النفوذ الإيراني داخل الحكومة العراقية.[259]

وأدى الدور الذي اضطلعت به إيران في العراق من خلال وكلائها الإقليميين، والصراع السوري بشكل عام، إلى جعل الدول الغربية والدول ذات الأغلبية السنية في حالة تأهب قصوى، مما أثر بشكل مباشر على التدفقات غير المشروعة. في عام 2019، ورد أن وكلاء إيران بدأوا ببناء أنفاق عبر العراق وسوريا (عبر معبر القائم-أبو كمال الحدودي) لربط البلدين بلبنان عبر ما يسمى بالهلال الشيعي، أو مجال النفوذ الشيعي.[260] وبينما لا يُعرف الكثير حاليًا عن هذا الأمر، قد يعني بناء هذه الأنفاق أنه سيسهل نقل المقاتلين والأسلحة والسلع الأخرى غير المشروعة عبر المنطقة للوصول إلى الجهات المؤيدة لإيران ودعم جهودها الحربية، مما يسمح لإيران باكتساب ميزة تزيد من نفوذها في المنطقة.

لكن منذ أن بدأت الجائحة العالمية، أصبحت إيران بؤرة إقليمية لحالات كورونا الإيجابية، وبينما تكافح البلاد للحد من انتشار المرض، شهد العراق ارتفاعًا في حوادث التهريب على الرغم من إغلاق الحدود مع جارته الشرقية.[261] وفي حين شهد دعم إيران المالي للحكومة العراقية الشيعية انخفاضًا وسط الأزمة الصحية، استمرت التدفقات غير المشروعة بقيادة الجماعات الانتهازية في جميع أنحاء البلاد. وأدى انخفاض التمويل المقدم للجماعات الموالية لإيران إلى بدء هذه الجماعات باتباع أنماط إقليمية من النشاط الإجرامي والبحث عن مصادر تمويل بديلة وعن الأسلحة لتنفيذ أنشطتها من خلال روابط عبر العراق وعبر سوريا.[262]

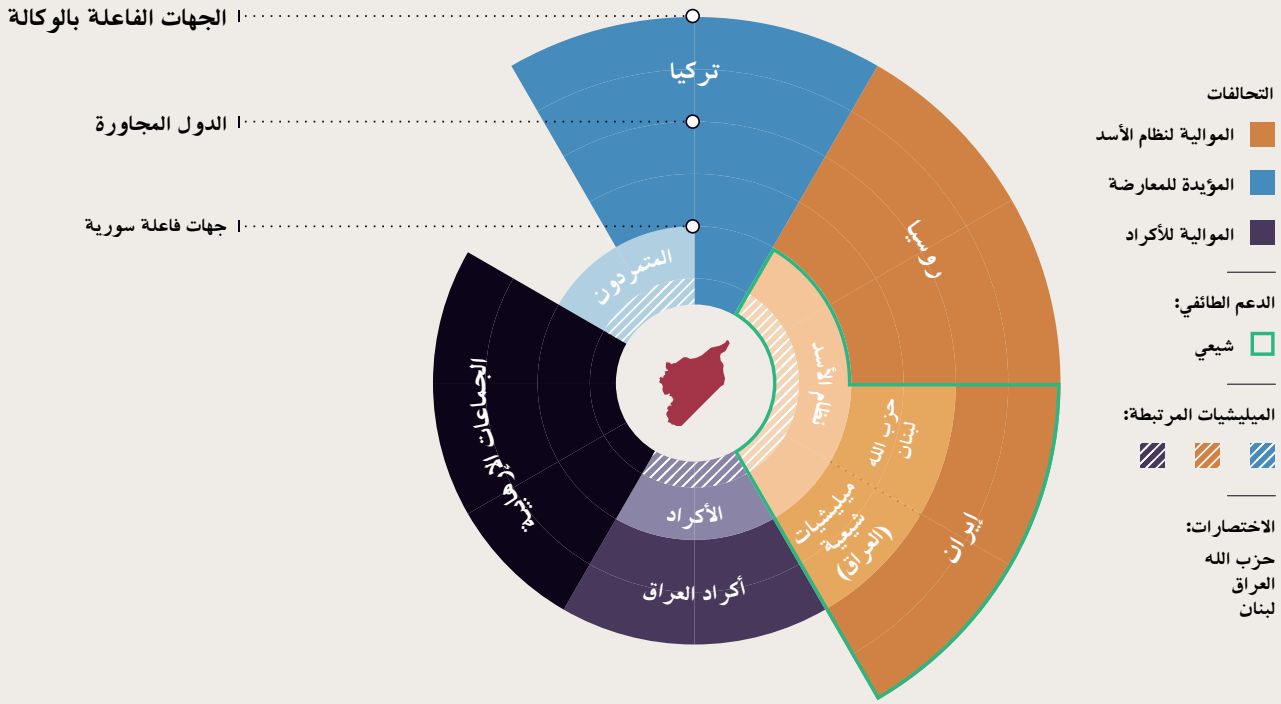

الشكل 10: الجهات الفاعلة الرئيسية في الصراع السوري منذ عام 2020.

في شمال العراق، أدت الهجرة الواسعة النطاق للمدنيين الفارين من الصراع في شمال سوريا إلى إغراق إقليم كردستان العراق بالمهاجرين، بينما وفرت في الوقت نفسه تدفقًا ثابتًا للدخل للمهربين المحليين في المنطقة. وعلى مدار الحرب السورية، وسعت القوات الكردية السورية، وتحديدًا حزب الاتحاد الديمقراطي المدعوم من الولايات المتحدة وميليشيات وحدات حماية الشعب التابعة له،[263] سيطرتها على المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد على الحدود مع العراق، مما مكنها من انتزاع الأراضي تدريجيًا من داعش مع السيطرة في الوقت نفسه على خطوط التجارة وطرق التهريب.[264] وفي أعقاب هزيمة معاقل داعش، سحبت الولايات المتحدة دعمها.[265] وبالتالي، حولت تركيا دورها في سوريا من كونها جهة خارجية داعمة للمتمردين، إلى الانخراط المباشر في الصراع في البلاد ومحاربة ما تعتبره تهديدًا أمنيًا للوطن، أي الامتداد الكردي.[266]

وأدى القتال بين القوات الكردية والتركية إلى زيادة حادة في أسواق التهريب حيث فر أكراد سوريا (بشكل أساسي) إلى كردستان العراق.[267] وتعني سيطرة وحدات حماية الشعب على الحدود بين سوريا الكردية والعراق (والأهم من ذلك معبر فيشخابور الحدودي) أن التدفقات بين تركيا وسوريا والعراق هي تدفقات غير مشروعة بشكل أساسي.[268] ونظرًا لأن اللاجئين يواجهون العنف من جميع الأطراف، لا يعود لديهم أي خيار سوى الدفع للمهربين كي يتمكنوا من الوصول الى العراق.[269]

وتنخرط كل من الجماعات السنية المهمشة والجهات الفاعلة الوكيلة لإيران في العراق في الجريمة المنظمة محليًا وفي سوريا، مما يؤدي إلى إطالة أمد الصراع المجاور وتفاقم التوترات الاجتماعية المحلية. ويواجه المواطنون العاديون نتيجة لذلك فسادًا واسع الانتشار وفشلًا اقتصاديًا وعنفًا طائفيًا، وهي عناصر أججت مجتمعةً احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019 التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.[270] وشأنها شأن الصراع السوري، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم هذه الظروف وتغذية التوترات الطائفية، في وقت تكافح البلاد فيه للتعامل مع الأزمة الصحية.

رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي
© كريستيان ماركارت/مجموعة الصور /غيتي إيماجيس

ماذا يخبئ المستقبل للعراق؟

يواجه العراق، مثل لبنان، انقسامات طائفية ولا يزال يشهد احتجاجات واسعة النطاق منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، إذ يسعى مواطنوه إلى وضع حد للفساد وارتفاع مستويات البطالة والبنية التحتية المنهكة والتدخل الأجنبي الذي تمارسه إيران. ردًا على ذلك، قوبلت الاحتجاجات بقمع عنيف، حيث قُتل مئات الأشخاص وجُرح الآلاف على أيدي القوات العسكرية منذ بدء المظاهرات.[271] وتشير المصادر إلى أن رد الحكومة العنيف على المتظاهرين قد يكون علامة على قلق إيران بشأن فقدان نفوذها في البلاد.[272] كما ندد المسؤولون الحكوميون العراقيون بالمظاهرات ووصفوها بأنها مؤامرة تقودها السفارة الأمريكية ودول الخليج بهدف الإطاحة بالحكومة الشيعية في العراق.[273]

منذ عام 2003، اتسمت الحكومة العراقية بنظام الحصص الذي يخصص المناصب الحكومية على أساس الخطوط الطائفية والهوية.[274] وعلى الرغم من أن النظام كان يهدف إلى ضمان التمثيل النسبي العرقي والطائفي، عمّق هذا المخطط الانقسامات وشبكات المحسوبية وأججها. وفقًا لاستطلاعات الرأي التي أجريت في عام 2019 في خمس محافظات ذات أغلبية عربية سنية، ازداد عدد المجيبين مقارنة مع العام السابق الذين أفادوا أنهم شعروا أن مجموعتهم لم تحصل على نصيبها العادل من الخدمات مقارنة بالمجموعات الأخرى في البلاد.[275]

وبشكل عام، تظهر نفس الاستطلاعات أن الطائفية تشهد تحسنًا على الأرض، وأن هناك تزايدًا في التماسك الاجتماعي. ومع ذلك، كما هي حال الاحتجاجات في لبنان، قد تؤدي ردود فعل الحكومة العنيفة إلى ظهور نزاعات جديدة على الرغم من الوحدة التي تبديها المظاهرات في العراق إلى حد كبير ضد الحكومة، وقد يولّد ذلك فرصًا تستغلها الجريمة المنظمة. ونظرًا للانهيار الأمني الناتج عن الاحتجاجات، يخاطر العراق في الواقع بتكريس الطائفية عبر معارضته لأهداف المتظاهرين. بالإضافة إلى ذلك، تثير تحركات الجنود والمجموعات شبه العسكرية في جميع أنحاء المنطقة مخاطر صحية.

وغذى فشل الحكومة العراقية في الاستجابة بشكل فعال إلى كوفيد-19 عدم الثقة في الحكومة وأدى إلى إضعاف الهياكل الصحية، فيمتلك العراق 1.4 سريرًا في المستشفيات و0.8 طبيبًا لكل 1000 شخص.[276] علاوة على ذلك، تراجعت أسعار النفط بشكل كبير منذ آذار/مارس، مما ساهم في تفاقم الوضع السياسي، علمًا أن العائدات النفطية تمثل 90% من عائدات الحكومة.

توقفت المظاهرات مؤقتًا بسبب تفشي فيروس كورونا، ولكن استأنف العراقيون اليوم، شأنهم شأن اللبنانيين، مظاهراتهم ضد الحكومة وقوبلوا بالعنف مرة أخرى. ولقد استحوذت الجائحة والتظاهرات على اهتمام قوات الأمن، مما يهدد بعودة ظهور داعش[277] وربما تجدد التوترات الطائفية. فلا يزال السنة معزولين اقتصاديًا وسياسيًا عن الحكومة الشيعية المدعومة من إيران، ويطرح ذلك خطر تجدد التطرف العنيف.

وفي حين قامت الدولة بتعيين رئيس وزراء جديد في أيار/مايو 2020، لا تزال تواجه الاضطرابات والركود الاقتصادي.[278] وفي شمال البلاد، قد تؤدي التوترات المتقلبة بين شمال شرق سوريا والحدود مع تركيا إلى زيادة عدم الاستقرار وتهريب البشر إلى كردستان، وانتشار محتمل للفيروس في منطقة أفضل استعدادًا له نسبيًا من بقية البلاد.

في الوقت الحالي، تعني الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن الاقتصادي والأزمة الصحية في العراق أن هناك احتمالاً قويًا بأن تستمر البلاد في مواجهة العنف وأن تشهد انتشارًا للتدفقات غير المشروعة قد يؤدي إلى تجدد الصراع الأهلي.

مسح موجز للبرامج

الجيش الروسي يوزع مساعدات إنسانية في مدينة جملة السورية.

© أندريه غريازنوف/وكالة إيتار تاس عبر غيتي إيماجيس

بالنظر إلى التقلبات التي تشهدها منطقة المشرق والخطر المتزايد لتدفقات الجريمة المنظمة التي أصبحت متأصلة بشكل متزايد في النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمنطقة، تواجه برامج المانحين في لبنان والأردن والعراق تحديات استراتيجية وتشغيلية. وتم إجراء مراجعة مكتبية للبرامج الحالية في المنطقة ركزت على معالجة تدفقات الجريمة المنظمة للمساعدة في تشكيل أولويات المانحين وتحديد فرص التعاون وتجنب ازدواجية الجهود.

وقد تم جمع المعلومات حول نشاط الجهات المانحة في المنطقة بشكل أساسي من إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول التنمية الدولية، ومبادرة الشفافية الخاصة بالمعونة الدولية. وبسبب قيود السفر وغيرها من الاضطرابات الناتجة عن الجائحة العالمية، اقتصر الوصول إلى أحدث وثائق المشاريع وتقارير التقييم على تلك المتاحة للجمهور. وعلى الرغم من هذه القيود، يقدم ما يلي لمحة سريعة عن مشهد الجهات المانحة الحالي من أجل المساعدة في تشكيل لمحة عامة عن الأنشطة في المنطقة ودعم التخطيط.

توفر بعض الجهات الدعم في بناء القدرات العسكرية وإمداد المعدات كما هو موضح أعلاه (بما في ذلك إيران وروسيا ودول الخليج العربي) فيما تشكل الولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي وهولندا وكندا الجهات المانحة الرئيسية التي تدعم عمليات التنمية والإصلاح وبناء السلام في المنطقة.[279] في ما عدا استثناءات قليلة (مثل كندا)، يتم تقديم غالبية المساعدات الإنمائية الرسمية في المنطقة وفق نموذج التعاون الثنائي بدلاً من استخدام قنوات متعددة الأطراف (مثل الأمم المتحدة)، حيث يفضل الاتحاد الأوروبي توزيع الأموال من أجل "دعم الميزانية" بهدف تعزيز ملكية الدولة المتلقية للمعونة.[280]

وبشكل عام، تركز أولويات المانحين في المنطقة على القدرات المؤسسية والإصلاح (انظر الشكل 11)، ويتم توجيهها إلى حد كبير نحو جهود تحقيق الاستقرار والمساعدات الإنسانية الطارئة، لا سيما للاجئين، ودعم الرعاية الصحية لمواجهة الجائحة. ويركز عدد أقل بكثير من المبادرات على أهداف استراتيجية تستهدف مباشرة مكافحة تدفقات الجريمة المنظمة. من بين تلك البرامج، ثمة ميل إلى التركيز على بناء قدرات مراقبة الحدود وإدارتها وعلى توفير المساعدة التقنية لإنفاذ القانون. ويرد في مرفق هذا التقرير جدول للأنشطة البارزة التي يجري تنفيذها حاليًا في منطقة المشرق.

الجهات المانحة	مجالات التركيز	التركيز الجغرافي
ألمانيا	تضع سياستها في إطار الهدف الشامل المتمثل في «محاربة الأسباب الجذرية للنزوح». تركز على الهجرة والتهجير القسري، والأمن الغذائي، والتدابير الصحية.	كان الأردن والعراق من بين أكبر 10 متلقين للمساعدة الإنمائية الرسمية الألمانية في عام 2018.
كندا	بموجب سياسة المساعدة النسوية الدولية، تطبق كندا نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان في مجال عملها الأساسي، وهو تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين النساء والفتيات. تركز كندا أيضًا على خمسة مجالات عمل أخرى هي 1) الكرامة الإنسانية (بما في ذلك التثقيف الصحي، والمساعدة الإنسانية، والتغذية، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والأمن الغذائي)، و2) النمو الاقتصادي الشامل، و3) البيئة وتغير المناخ، و4) الحوكمة الشاملة، و5) السلام والأمن.	كانت سوريا والأردن والعراق من بين أكبر 10 دول متلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2018.
الاتحاد الأوروبي	القضايا المتعلقة بالهجرة والمساعدات الإنسانية.	منطقة المشرق
هولندا	دعم استقبال اللاجئين في المنطقة، بما في ذلك دعم التعليم والتوظيف للاجئين والمجتمعات المضيفة.	احتل لبنان المرتبة الأولى في قائمة الدول التي تلقت المساعدة الإنمائية الرسمية الهولندية في عام 2018، على الرغم من أن هولندا تعمل على زيادة التعاون مع الأردن والعراق أيضًا.
الولايات المتحدة	في ظل إدارة ترامب، ارتبطت البرامج ارتباطًا وثيقًا بمخاوف الأمن القومي الأمريكي والنمو الاقتصادي، وتم خفض المبادرات الصحية فيما وجهت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعمها نحو تعزيز اعتماد البلدان المتلقية على ذاتها.	كان الأردن أكبر متلق للمساعدة الإنمائية الرسمية الأمريكية في عام 2018.

الشكل 11: أولويات الجهات المانحة الرئيسية في المنطقة.
المصدر: موقع تتبع المنح التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية https://donortracker.org/countries

في الأردن، يركز الدعم بشكل عام على تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، فضلاً عن تعزيز الاستقرار الإقليمي. ويرجع ذلك على الأرجح إلى الدور المتصور للأردن كدولة مستقرة في المنطقة، والتطور النسبي لنظم العدالة الجنائية والحوكمة والمؤسسات الاجتماعية في الدولة. وعلى الرغم من أن لبنان يضم أكبر عدد من اللاجئين لكل فرد، يتلقى الأردن قدرًا أكبر بكثير من تمويل الجهات المانحة الموجه لتسهيل الهجرة والتنقل بشكلٍ منظم وآمن ومنتظم ومسؤول مقارنة بالدول المجاورة له. وقد تلقى الأردن 27.3 مليون دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية في 2018 (مقارنة بـ5.6 مليون دولار في لبنان و1.6 مليون دولار في العراق).[281] تماشيًا مع البلدان الأخرى في المنطقة، ينصب تركيز المانحين في الأردن على تعزيز القدرات المؤسسية بدلاً من التعامل مع قطاع الأمن ومقدمي العدالة غير الحكوميين (باستثناء منظمات المجتمع المدني التي تركز على توفير المساعدة القانونية).

فيما يتعلق بالرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لم تتلقَ البلاد سوى 50 ألف دولار أمريكي في عام 2018، ولم يتم العثور على معلومات تمويلية تتعلق بمكافحة المخدرات، والتي تشمل أنشطة مثل تدريب الشرطة وحملات التوعية للحد من الإتجار بالمخدرات. بدلاً من ذلك، يجري حاليًا تنفيذ عدد من المشاريع التي تركز على إدارة الحدود بشكل عام. وشكل الاتحاد الأوروبي أكبر جهة مانحة في هذا المجال من خلال الوفد الذي يمثله وآلية المساهمة في الاستقرار والسلام التابعة له.

في عام 2019، أطلق الاتحاد الأوروبي، بالعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مشروعًا بقيمة 6 ملايين يورو لتعزيز قدرات الأردن على حدوده الشرقية، بهدف دعم نهج متكامل لإدارة الحدود وتحسين قدرات مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وتعزيز التجارة عبر إنشاء مركز لوجستي متعدد الوكالات. وكان الاتحاد الأوروبي قد موّل مشاريع مماثلة في البلاد، بما في ذلك مشروع تطوير معبر الكرامة الحدودي لتحسين الوصول إلى التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار،[282] والذي ركز على تقديم المساعدة الفنية لمسؤولي الحدود على طول الحدود الشرقية للبلاد مع العراق بهدف دعم الانتعاش الاقتصادي والاستقرار، والحد من المخاطر الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، تدعم إدارة سياسة الجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية حاليًا مشروعًا يركز على الإدارة المتكاملة للحدود في الأردن، وتشمل أهدافه ضمان "التدفق السلس عبر الحدود للأشخاص والبضائع". وسيستمر هذا المشروع الذي يستغرق 36 شهرًا حتى تموز/يوليو 2022.

ويشكل الأردن أيضًا جزءًا من مشاريع عدة ذات نطاق إقليمي تستهدف إلى حد كبير السكان اللاجئين وتعزز التماسك الاجتماعي. على سبيل المثال، قامت الحكومة الألمانية

(بالشراكة مع مؤسسة بيرغوف) بتمويل مشروع لدعم الحوار المحلي والتبادلات الإقليمية بين القادة الدينيين السنة والجهات الفاعلة المجتمعية لمعالجة التوترات المجتمعية ومنع التطرف (إلى جانب لبنان).[283]

ويمكن القول إن أنشطة التمويل في الأردن تزدحم في نطاق قطاع الأمن، مما يؤدى إلى دعم دولي مجزأ واختلاف الترتيبات الموضوعة لتنفيذ المشاريع. وقد يؤدي الافتقار إلى التماسك إلى تقويض قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع بفعالية.[284] علاوة على ذلك، وفي حين أن هناك بعض المبادرات التي تهدف إلى إصلاح الرعاية الصحية، تتمثل المجالات المواضيعية التي تتطلب مزيدًا من التركيز في الإتجار بالمخدرات ومراكز الإصلاح وإعادة التأهيل.

وفي حين أن بيئة الجهات المانحة مكتظة في الأردن، يمكن وصف المبادرات الإنمائية في العراق بأنها أكثر تفككًا وتركز بشكل كبير على التعافي. نظرًا للتقلبات التي شهدها العراق بعد عام 2003 وطوال الصراع السوري، ركزت أولويات المانحين على جهود تحقيق الاستقرار والمساعدات الإنسانية، ولا سيما التي الموجهة نحو اللاجئين والنازحين داخليًا وإدارة الحدود وإزالة الألغام. وتلقت الدولة 284.7 مليون دولار أمريكي كمساعدة إنمائية رسمية لمبادرات حول الصراع والسلام والأمن.[285] على النقيض من ذلك، تم التركيز قليلاً نسبيًا على جهود مكافحة الفساد، إذ بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لمكافحة الفساد بين المؤسسات والمنظمات 25000 دولار فقط في عام 2018.[286]

يتم تقديم دعم الجهات المانحة المستمر للمؤسسات العراقية بشكل أساسي من خلال البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو صندوق مجمع متعدد المانحين يخصص ما يقرب من 15 مليون دولار أمريكي لمؤسسات السلام والعدالة والمؤسسات القوية، وهذا البرنامج مستمر خلال فترة 2020-2024.[287] ويستفيد العراق أيضًا من المبادرات الثنائية الأصغر نطاقًا، بما في ذلك برنامج الدنمارك لتحقيق السلام والاستقرار في سوريا والعراق ومدته ثلاث سنوات (2019-2021)، والذي يركز على جهود تحقيق الاستقرار على المدى القصير والمتوسط وفق ثلاثة أهداف مواضيعية هي: بناء السلام والعدالة، والمرونة والتعافي، والحوكمة الأمنية. وتشارك ألمانيا وكندا وهولندا والولايات المتحدة أيضًا في المبادرات التي تدعم الشرطة المجتمعية، بما في ذلك إنشاء منتديات الشرطة المجتمعية لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز التمثيل السياسي والثقة بين سلطات إنفاذ القانون والمجتمعات.

وفي حين ازداد الدعم للأردن والعراق في السنوات القليلة الماضية، لم يشهد تمويل المانحين للبنان سوى نموًا طفيفًا، مع تجدد زخم عمليات إعادة الإعمار الطارئة والمساعدات الإنسانية في أعقاب انفجار ميناء بيروت.[288] وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، شهد دعم قطاع الحوكمة والأمن في البلاد انخفاضًا واضحًا في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2019.[289]

في ما يخص قطاع الأمن، يتماشى الوضع في لبنان مع الوضع في الدول المجاورة، بحيث تركز المساعدة القائمة على الأمن التي تقدمها الجهات المانحة بشكل أكبر على المؤسسات، ويتم توجيه دعم العمليات إلى حد كبير نحو الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي. وكما هو الحال في الأردن، تقدم إدارة سياسة الجوار ومفاوضات التوسع الدعم للبنان من خلال الإدارة المتكاملة للحدود، ومن المقرر أن تنتهي المرحلة الثانية من البرنامج في حزيران/يونيو 2021. يشكل لبنان هو أيضًا جزءًا من برنامج مراقبة الحاويات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي يعمل على تأسيس ضوابط فعالة للبضائع لمنع التهريب عبر الحدود البرية مع سوريا وموانئها. وتشمل المبادرات الأخرى برنامج الدفاع والأمن التابع لمنظمة الشفافية الدولية، الذي تموله وزارة الخارجية الهولندية، والذي يوفر المساعدة الفنية وبناء القدرات لتحديد مخاطر الفساد بين أفراد الجيش وموظفي وزارة الدفاع.

بشكل عام، تركز تدخلات مجتمع المانحين في لبنان بقوة على التماسك الاجتماعي، ويهدف عدد من المبادرات إلى تخفيف التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ودعم الحوار بين القطاعات والتبادل الإقليمي. على النقيض من ذلك، لم يتم تلقي أي تمويل من المساعدة الإنمائية الرسمية موجه نحو إعادة الإدماج والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في عام 2018. وفيما يتعلق بالمخدرات، تم تخصيص 250 ألف دولار أمريكي من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلاد في عام 2018، فضلاً عن 110 آلاف دولار أمريكي للتنمية البديلة للمشاريع الزراعية وغير الزراعية بهدف الحد من زراعة المخدرات غير المشروعة. وعلى نحو متزايد، يجري تنفيذ عدد من البرامج التي تركز على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وعمومًا، يمكن وصف بيئة الجهات المانحة في لبنان بأنها تركز على مجالات مواضيعية متخصصة عبر جهود أقل تنسيقًا. علاوة على ذلك، في ضوء الاحتجاجات الحالية والدعوات لإصلاح الحكومة، أصبح تمويل المانحين يعتمد بشكل متزايد على قدرة الدولة على إصلاح حكومتها.[290]

الاستنتاجات والتوصيات

لقد سلط التزايد التدريجي لتأثير الاقتصادات غير المشروعة في المنطقة الضوء على أوجه قصور مؤسسات الدولة في الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. © جيف ج. ميتشل/غيتي إيماجيس

من الواضح أن تأثير النزاع السوري المزعزع للاستقرار قد ساعد في ترسيخ دور الاقتصاد غير المشروع في إدامة العنف وعدم الاستقرار في منطقة المشرق. ونظرًا لأن سوريا لا تزال تخضع لواحد من أكثر أنظمة العقوبات شمولاً التي تم تنفيذها على الإطلاق، بما في ذلك القيود التجارية وحظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد أصول المسؤولين السوريين الرئيسيين، فقد أصبحت الوسائل المتطورة للتهرب من هذه العقوبات وسائل راسخة. وقد كانت الاقتصادات غير المشروعة جزءًا رئيسيًا من النظام الذي غذى الصراع، وأصبحت مترسخة في البلدان المجاورة لسوريا.

ومع استمرار الصراع السوري القاسي الذي طال أمده دون حل حتى يومنا هذا، لا يمكن فهم توازن القوى النهائي بشكل كامل. فبينما انخفض حجم العنف في سوريا الآن بعد القضاء على التحديات الكبرى التي كانت تتحدى سلطة النظام، لا يزال القبول الكامل لهيمنته موضع تساؤل، لا سيما في ظل استمرار انتهاكات النظام لحقوق الإنسان ومخالفاته للقانون الدولي الإنساني. كما أن استمرار حالة عدم اليقين بشأن مصير إدلب والمناطق الشمالية الشرقية، وتحدي الجهات الفاعلة المحلية والدولية شرعية النظام، يعنيان أن التوصل إلى حل دائم للصراع السوري واستعادة سيادة القانون والقدرة على الحوكمة الفعالة لا يزال احتمالاً بعيدًا.

بالنسبة للأشخاص العاديين في سوريا والدول المجاورة الذين يحاولون إعالة أنفسهم، أدت تسع سنوات من الحرب إلى تآكل الاقتصاد والبنى التحتية وسبل عيشهم بشكل تدريجي، وتسببت في نزوح جماعي. وأدى تهريب مجموعة واسعة من البضائع عبر الحدود إلى استكمال واستبدال ما تبقى من التجارة المشروعة. ومع اقتراب الحرب من نهايتها، سيحتاج اللاجئون والنازحون داخليًا إلى العودة إلى سوريا وقد لا يكون لديهم خيار سوى الاعتماد على الشبكات غير الرسمية للقيام بذلك. ومن المرجح أن تظل هياكل التجارة غير المشروعة التي تم ترسيخها على مدار هذه السنوات التسع قائمة، إذ من غير المرجح أن تتنازل الجهات الفاعلة المعنية عن السلطة في الأراضي التي اكتسبتها خلال الحرب. ومع تفشي جائحة كوفيد-19، أدت البنى التحتية الصحية والاقتصادية المجهدة في المنطقة إلى تفاقم الظروف القاسية التي يعيشها الناس، وبينما لا يزال التأثير الكامل لفيروس كورونا على الجريمة المنظمة في المنطقة غير واضح، من المرجح أن يتم استغلال عدم اليقين المحيط بالفيروس من قبل الجهات الفاعلة المحلية والخارجية في سعيها لاكتساب المزيد من السلطة.

تعد أنشطة الجريمة المنظمة مصدرًا للحرب في سوريا ونتيجة لها، إذ أتاح الطلب على السلع غير المشروعة، مثل المخدرات والأسلحة، للجهات الفاعلة على جميع المستويات السيطرة على هذه الأسواق الإجرامية. شاركت هذه الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجماعات الإجرامية المحلية والفصائل غير الحكومية والكيانات الحكومية نفسها، في الاقتصادات غير المشروعة لتعزيز أهدافها الخاصة. ولم تكن تظهر أي جهود حقيقية لوقف هذه الاقتصادات غير المشروعة في منطقة المشرق، إذ لا يتم تنفيذ الأهداف المحلية للحد من الأسواق غير المشروعة إلا إذا كانت تدفقاتها تدعم مجموعة معارضة. وغالبًا ما ساهمت العمليات الخارجية في هذه التجارة غير المشروعة. بشكل أساسي، يمكن النظر إلى منطقة المشرق كبيئة انحل فيها مفهوم سيادة القانون إلى حد كبير، وتم تسخير مصادر الإيرادات وتسليحها لدعم الأهداف السياسية وأهداف تقرير المصير التي تناسب المصالح المحلية والوطنية والدولية. وقد عززت جائحة كوفيد-19 هذه الديناميكيات الساعية لاكتساب السلطة.

وكانت النتيجة زيادة تدريجية في تأثير الاقتصادات غير المشروعة في جميع أنحاء المنطقة، سلطت الضوء على أوجه القصور في مؤسسات الدولة للاستجابة لعدم المساواة الكامنة، والظروف السياسية والصحية والاجتماعية والاقتصادية غير المستدامة. فقد تسللت السلع غير المشروعة مثل المخدرات إلى المجتمعات، كما يتضح من زيادة حالات الإدمان والإتجار. كما أصبح جيران سوريا أكثر تسلحًا إذ يزداد عدد المدنيين الذين يشترون الأسلحة لحماية أنفسهم نتيجة لفشل مؤسسات الدولة في توفير الأمن لهم. كما أدت الهجرة الجماعية للأشخاص الفارين من الصراع والظروف المتردية نتيجة لعمليات الإغلاق الوطنية وأسواق التهريب التي تسهل نزوحهم، إلى تفاقم واقع أن الرعاية الصحية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية غير قادرة على تلبية احتياجات الشعب. وقد نجم عن هذا التقصير في تقديم الخدمات تنامي الاستياء والمعارضة لدى الشعب ضد الحكومات وانعدام الاستقرار وانتشار التطرف، كما رأينا في الاحتجاجات الأخيرة في لبنان والعراق.

ومع تلاشي الصراع في سوريا ووسط الأزمة الصحية الحالية، هناك فرصة لتقديم ديناميكيات اقتصادية سياسية إيجابية جديدة مصممة لتقليل هشاشة الفئات السكانية الضعيفة، وتوفير قدر أكبر من الاستقرار للبلدان المجاورة، والسماح لها بالتركيز على الاستجابة وانتزاع أنفسها من الاقتصادات غير المشروعة السائدة التي وقعت في شركها. بالتالي، هناك حاجة ماسة للتدخلات الإنمائية من أجل تعزيز الديناميكيات الإيجابية في المنطقة وتقويتها.

التوصيات

في البداية، من المهم الإدراك أن مبادرات التنمية يجب أن تُصاغ في إطار يفهم حدودها. فيسيطر على المشهد غموض واسع النطاق وطويل الأمد لا يفرّق بوضوح بين الاقتصادات غير المشروعة واقتصادات الحرب وتأثيرها، وستكون التغييرات في هذه الديناميكيات بطيئة. لذلك، تحتاج البرامج إلى تقييم الأطر الزمنية بين التنفيذ والنتائج، بهدف بناء منطقة مستقرة ومزدهرة في المشرق على المدى الطويل. النقاط التالية هي توصيات رئيسية للتدخلات في المنطقة ترتكز على أساس ديناميكيات الاقتصاد السياسي للجريمة المنظمة في البلدان المجاورة لسوريا والاتجاهات الحالية في مساعدات الجهات المانحة.

1. تطوير قاعدة الأدلة من خلال الأبحاث المستهدفة

تؤدي ندرة البرامج الحالية المصممة لاستهداف الجريمة المنظمة بشكل مباشر في منطقة المشرق إلى الافتقار إلى المعرفة حول الديناميكيات الإجرامية في المنطقة. لذا، وكاعتبار أولي، يجب أن تستند المبادرات المتعلقة بالجريمة المنظمة في المنطقة على فهم شامل للقضايا الرئيسية الكامنة وراء الأنشطة غير المشروعة وتأثيرها. ويمكن أن يساعد البحث والتحليل الموجهان للسياقات المحلية، والدور الذي تلعبه الجريمة المنظمة في الاقتصادات المحلية والمجالات الاجتماعية والسياسية، في تشكيل جهود التدخلات وتقليل مخاطر المساهمة عن غير قصد في التدفقات غير المشروعة و/أو إزالة سبل العيش.

إذا أردنا تكوين قاعدة أدلة يمكن على أساسها إنشاء برامج هادفة وفعالة، من الضروري أن يتوفر تحليل يتضمن رسم خرائط لانتشار أسواق إجرامية محددة ويكشف كيف تطورت مع مرور الوقت في مواقع معينة، ويحدد الجهات الفاعلة الرئيسية (المحلية أو الخارجية، والحكومية وغير الحكومية) المتورطة في التدفقات غير المشروعة ودوافعها، وكذلك الجهات التي تعمل لبناء القدرة على الصمود ضد الجريمة المنظمة. وذلك أمر ضروري أيضًا لبناء الإرادة السياسية، وزيادة الوعي الاجتماعي حول كيفية تأثير هذه الديناميكيات السلبية على السياقات المحلية والإقليمية، وتحديد الروابط مع الإصلاحات القطاعية الأوسع. علاوة على ذلك، نظرًا للتقلبات التي تتعرض لها المنطقة، فإن الاستثمار في المراقبة المستمرة للديناميكيات الدائمة التغير في السياقات المحلية وإتاحة النتائج للجمهور يمكن أن يساهم في طرح أفكار جديدة للتدخلات، وتنسيق هذه التدخلات وتسليط الضوء على عليها.

2. العمل مع المؤسسات والجهات الفاعلة غير الحكومية

تقع الجهود المبذولة لتمكين البلدان من صد الاقتصادات غير المشروعة في نهاية المطاف على عاتق من هم في السلطة، ومن المهم الاعتراف بأهمية العمل مع الكيانات غير الحكومية التي قد تكون هي من يسيطر فعليًا على المجالات الرئيسية التي تسمح بتنفيذ تدخلات فعالة. وفي حين يركز تمويل الجهات المانحة الحالي على بناء القدرات المؤسسية (في المقام الأول إدارة الحدود والمساعدة الفنية لإنفاذ القانون)، ربما تكون الجهات الفاعلة المحلية غير الحكومية، مثل العشائر المحلية في المناطق الحدودية في لبنان والأردن والعراق، والقطاع الخاص (رجال الأعمال المحليين) والجماعات السياسية (مثل حزب اللّه) قد تمكنت من اكتساب الشرعية في أعين المجتمعات المحلية، لذا فإن التعاون معها بشكل من الأشكال ضروري لضمان قبول تلك المجتمعات لبرامج التنمية ودمجها. علاوة على ذلك، وفي حين أن هناك نزعة لتقليص أهمية دور الدول في إدامة التدفقات غير المشروعة والصراعات، من الضروري فهم أوجه القصور في الحوكمة والهياكل القائمة، وكيف تؤدي جهات فاعلة أخرى هذه الأدوار. يجب أيضًا تعزيز الانخراط مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي غالبًا ما تلعب دورًا أكبر في القدرة على الصمود أمام أنشطة الجريمة المنظمة مقارنة بمؤسسات الدولة، لا سيما في البلدان التي ينشط فيها المجتمع المدني (مثل لبنان والأردن).[291]

كذلك، في ضوء الدعم المحدود لمبادرات مكافحة الفساد في منطقة المشرق، يجب أن يستند أي تعاون مع المحاورين المحليين إلى البرامج التي يتم فيها تضمين إجراءات المساءلة والرصد. وعلى مدار الصراع السوري، شاركت مجموعة من الجهات الفاعلة (الحكومية وغير الحكومية) في ممارسة السيطرة على الأراضي واحتكار الموارد، بينما عملت في نفس الوقت على جذب المجتمعات المحلية. على سبيل المثال، كما هو موضح أعلاه، من المعروف أن الجماعات ذات الروابط السياسية متورطة في الإتجار بالأسلحة عبر الحدود وتهريب البشر في لبنان والعراق (بدرجات متفاوتة). لذا، نجد أن بعض المجالات مثل بناء قدرات إدارة المالية العامة والتخطيط للميزانية والتواصل والرصد والتقييم هي مجالات تفتقد عادةً إلى الدعم الكافي في المنطقة وينبغي توسيعها.

في الوقت نفسه، أدت الجائحة إلى إثقال كاهل وظائف الحكم الأساسية في البلدان، مما أدى إلى تفاقم الفساد، وعزز دور الحوكمة الذي تضطلع به الجهات الفاعلة غير الحكومية. لذا، قد ترى هذه الجهات الفاعلة المشاركة مع الكيانات الإنمائية على أنها تهديد لسيطرتها، فتحد من قدرة صانعي السياسات على مراقبة البرامج المنفذة. لذلك من الضروري التأكيد على أهمية التدخلات التنموية كتدخلات تنفع الجميع، وتقديم إجراءات المراقبة والمساءلة كعنصر من الجهود المشتركة الشاملة لضمان التنفيذ الناجح. وعملًا على ضمان تخصيص المساعدة الإنمائية وتنفيذها بأكبر قدر ممكن من الفعالية، هناك حاجة إلى إيجاد تدابير عملية، مثل التواصل الواضح بين المانحين والمتلقين بشأن خطط الإنفاق، وإنشاء و/أو تعزيز أدوات وأطر مساءلة لمتلقي تلك المساعدات. علاوة على ذلك، قد يكون فرض شروط على المساعدات (بما في ذلك الحوافز الموثوقة الواجب الامتثال بها) أداة مفيدة في التصدي للفساد والمصالح المكتسبة.

3. توجيه التدخلات إلى فئات ضعيفة محددة تتأثر بالأنشطة الإجرامية

أدت أزمة كوفيد 19- إلى تفاقم السخط الإقليمي المتزايد الناتج عن الصراع السوري. وأدى انعدام ثقة الشعب بالحكومات في لبنان والأردن والعراق، إلى جانب التوترات بين المجتمعات المختلفة – أي المجموعات الطائفية والمضيفين واللاجئين – إلى جعل المنطقة أكثر اضطرابًا من أي وقت مضى. وكان التأثير الاجتماعي للنزاع السوري وتأثير الوباء متشابهان إلى حد كبير وشملا: نزوح الناس أو عزلهم عن مجتمعاتهم، وتوقف الوصول إلى التعليم، وفي كثير من الحالات توزيع المساعدات بشكل تمييزي أو غير متوازن. وقد ساهمت هذه التيارات الاجتماعية الخفية في استياء المجتمعات المحلية التي تشعر بالتهميش، جالبة معها مخاطر تزايد استخدام المخدرات والتطرف وحشد الأسلحة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتغلب برامج التنمية على التجزئة الاجتماعية من خلال استهداف ثلاث مجموعات ضعيفة رئيسية. أولاً، كانت محنة اللاجئين والمهاجرين، أثناء جائحة كوفيد19- وبعد العثور على لقاح، من أولويات المانحين ويجب أن تظل أولوية. فالنزوح الجماعي الناجم عن الصراع في سوريا والأزمة الصحية الحالية يقوض الاستقرار والمساعدات الإنمائية. ويتوجب على البرامج بالتالي تقبل حقيقة أن المساعدة لا ينبغي أن توجه فقط إلى مواطني الدولة، ولكن يجب أن تشمل الأعداد الكبيرة من الأشخاص غير المسجلين في لبنان والأردن والعراق، وهم من الفئات الأكثر عرضة للتطرف وقد يعتمدون على الاقتصاد غير المشروع للبقاء على قيد الحياة. وبينما تركز العديد من المبادرات في المنطقة على المساعدات الإنسانية قصيرة الأجل للفئات السكانية الضعيفة، لا سيما في خضم الجائحة، ثمة مجال واسع لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز التدخلات على الإصلاح القانوني (لا سيما في لبنان والأردن)، بحيث يتم توضيح وضع وحقوق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وتطبيقها، مما من شأنه أن يقلل الاعتماد على المهربين ويحد من التعرض للاتجار.

ثانيًا، مقارنة مع تركيز تمويل الجهات المانحة عادةً على اللاجئين، لم يتم توجيه سوى القليل من الاهتمام نحو المتضررين من تجارة المخدرات. إلا أن ازدياد الإتجار بالمخدرات واستخدامها في المنطقة كرد فعل على عدم الاستقرار والعنف لا يشكل مخاطر صحية ويفرض أعباءً على البنية التحتية فحسب، بل يغذي أيضًا وصمات العار الاجتماعية تجاه المدمنين والمجتمعات المحلية في المنطقة. وينطبق

ذلك بشكل خاص على المجموعات التي تعاني مستويات "عالية من الإجهاد"، مثل العاطلين عن العمل والمهاجرين واللاجئين. لذا، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة ضمن برامج مكافحة المخدرات، فضلًا عن توفير سبل عيش بديلة للسكان المحليين الذين يشاركون تقليديًا في زراعة المخدرات.

أخيرًا، كانت المناطق الحدودية للدول المجاورة لسوريا معزولة تقليديًا عن العمليات السياسية والتجارية المركزية في بلدانها. لذلك يجب أن تركز المبادرات الإنمائية على تحسين التكامل بين هذه المجتمعات المهمشة والاقتصادات الرسمية، من خلال التركيز على إدماج المناطق الحدودية مع احترام النظم الاجتماعية المحلية التي تمتد عبر الحدود الوطنية، مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على مصادر الرزق غير الرسمية أو غير المشروعة ويحد من خطر التطرف. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لصانعي السياسات والجهات الفاعلة في مجال التنمية أن يكونوا حذرين أيضًا من إطلاق مبادرات تؤدي إلى استمرار دورة الاعتماد على المساعدات في المجتمعات الحدودية، وذلك من خلال التركيز على المشاريع الاقتصادية المنتجة التي تشجع على ملكية سبل العيش وتزيد من الاستقرار الاجتماعي.

لقد أدت الجائحة بشكل ما إلى التسوية بين انعدام الأمن الاقتصادي في بلدان المشرق العربي. فقد تأثر الجميع بالفيروس، وقد يؤدي الضرر الكبير الذي لحق بالاقتصادات الرسمية في المنطقة إلى حدوث اعتماد غير متوازن على القطاع غير الرسمي والتدفقات الإجرامية، ليس فقط على المدى القريب (كوسيلة للبقاء على قيد الحياة)، ولكن كتأثير ثانوي للجائحة. وكانت البنى التحتية الاقتصادية في منطقة المشرق ضعيفة قبل تفشي كوفيد19-، نظرًا لاعتماد اقتصادات لبنان والأردن والعراق اعتمادًا كبيرًا على التحويلات الخارجية والمجتمع العالمي لضخ السيولة في حدودها، أو لانحصارها في عدد قليل من القطاعات الرئيسية (مثل النفط أو السياحة). لذا، يجب أن تحقق التدخلات الاقتصادية توازنًا بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل. وفي حين أن هناك حاجة ماسة إلى البرامج التي تركز على المساعدات الفورية للتخفيف من حدة الأزمات الإنسانية، فإن المبادرات التي تهدف إلى تنويع القطاعات الاقتصادية وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية هي التي يمكنها أن تحد من مخاطر الانخراط في الاقتصادات غير المشروعة.

وبالفعل، أدى الوباء إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية في منطقة المشرق، بحيث لم يكن لدى أولئك الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية والاقتصادية الأدنى فرصة للانخراط في الاقتصاد الرسمي. وكما شهدنا في الصراع السوري، يسعى رجال الأعمال الإجراميون وراء فرص توسيع أنشطتهم غير المشروعة في أوقات عدم الاستقرار. ومع انهيار الشركات وسط عمليات الإغلاق وعدم اليقين الاقتصادي، تصبح الأعمال والتجارة الخاصة بالطبقة الوسطى عرضة للاستيلاء الإجرامي عليها، إذ تسعى الجهات الفاعلة الإجرامية إلى الحصول على فرص تمويل كي تنهشها.

وبالتالي، يشكل الدعم الذي يركز على قاع الهرم الاجتماعي والاقتصادي، والذي يستهدف رواد الأعمال الصغار إلى المتوسطين والتدريب المهني، خطوةً نحو التخفيف من حدة الفقر والحد من الاعتماد الاقتصادي على الجهات الفاعلة الناهبة ذات المصالح الخاصة، وبالتالي تعزيز الشمول الاقتصادي والابتكار وخلق فرص العمل. وتعتبر هذه الجهود أكثر أهمية بالنظر إلى أن منطقة المشرق، مثل بقية العالم العربي، تتضمن عددًا كبيرًا من الشباب الذين يمكن الاستفادة منهم كموارد وعناصر دافعة للنمو الاقتصادي. ولكن في غياب الفرص في القطاعات الرسمية، هم عرضة أيضًا للانخراط بشكل كبير في الجريمة المنظمة.

ملحق

قائمة غير شاملة لأنشطة البرامج ذات الصلة في منطقة المشرق

الأنشطة الإقليمية	
أصحاب المصلحة	إدارة سياسة الجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية
التركيز الجغرافي	لبنان، سوريا، الأردن، العراق
الأولوية	التماسك الاجتماعي
المشروع/البرنامج	تعزيز التسامح الديني والتفاهم المتبادل داخل الأديان وبينها في لبنان وسوريا والأردن والعراق
الميزانية	967324 دولارًا أمريكيًا
الفترة الزمنية	كانون الأول/ديسمبر 2018 - تشرين الثاني/نوفمبر 2021
الوصف	الهدف العام: مكافحة التعصب الديني والتمييز بين المجتمعات المستهدفة في لبنان وسوريا والأردن والعراق من خلال تعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين بين مختلف الأديان والطوائف. وبشكل أكثر تحديدًا، دعم منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية من خلال منح فرعية لتعزيز الحوار.
أصحاب المصلحة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
التركيز الجغرافي	لبنان، تركيا، مصر، الأردن، العراق
الأولوية	مساعدة اللاجئين
المشروع/البرنامج	الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP)
الميزانية	1557041433 (اعتبارًا من آب/أغسطس 2020)
الفترة الزمنية	2015 (جاري)
الوصف	دمج الاستجابات الإنسانية والإنمائية للأزمة السورية في خطة واحدة متماسكة تتماشى مع الخطط والأولويات الوطنية، تحت القيادة المشتركة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتألف المشروع من خطة إقليمية واحدة، وخمسة فصول قطرية قائمة بذاتها تغطي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر. تشتمل خطة الاستجابة 3RP على مكونين مترابطين: يتناول مكون اللاجئين احتياجات الحماية والمساعدة الإنسانية للاجئين، بينما يتناول مكون القدرة على مواجهة الأزمات احتياجات الصمود والاستقرار والتنمية للأفراد والمجتمعات والمؤسسات المتأثرة، بهدف تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية.
أصحاب المصلحة	ألمانيا؛ مؤسسة بيرغوف (منظمة غير حكومية مُنفذة)
التركيز الجغرافي	لبنان، الأردن
الأولوية	التماسك الاجتماعي
المشروع/البرنامج	دعم الحوارات المحلية والتبادل الإقليمي والقدرات الوقائية للجهات الدينية والاجتماعية السنية
الميزانية	-
الفترة الزمنية	آب/أغسطس 2019 – تشرين الأول/أكتوبر 2021

الوصف	مجالات المشاركة الرئيسية: (1) دعم الحوارات على المستوى المحلي لتعزيز جهود الوقاية العملية والقائمة على الواقع في مناطق مختلفة – معاقل السنة الرئيسية حيث غذت المظالم التطرف في الماضي والمناطق المختلطة التي تنطوي على احتمالية للتوتر والاستقطاب المجتمعيين، و(2) تعزيز قدرات الشيوخ (الشباب) والوسطاء المطلعين وبناة الجسور (ذكورًا وإناثًا) في جميع أنحاء لبنان على الحوار والوساطة وجهود الوقاية لتمكينهم من تنفيذ جهود وساطة وحوار/توعية ووقاية ملموسة في مناطقهم؛ و(3) سيبدأ تبادل إقليمي منظم بين السلطات الدينية والعلماء وشخصيات المجتمع المدني في لبنان ومصر والأردن والمغرب والعراق لتحليل واستخلاص الدروس المستفادة من جهود الوقاية في هذه البلدان، ووضع توصيات استراتيجية وابتكار مبادرات مشتركة.
أصحاب المصلحة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، النرويج
التركيز الجغرافي	لبنان، سوريا
الأولوية	إدارة الحدود
المشروع/البرنامج	برنامج مراقبة الحاويات
الميزانية	-
الفترة الزمنية	2019-2020
الوصف	دعم إنشاء ضوابط فعالة للبضائع لمنع الإتجار وغيره من الجرائم غير المشروعة التي تشمل الحاويات والبضائع عند المعبر الحدودي البري مع سوريا (المصنع) وتعزيز التجارة المشروعة؛ تعزيز الأمن التجاري والتسهيلات في موانئ بيروت وطرابلس لتحقيق هدف نهائي هو (1) المساهمة في تعزيز مراقبة الحدود وإدارة المناطق الساحلية و(2) الاستقرار و(3) التحسن الاقتصادي.
أصحاب المصلحة	وزارة الخارجية الدنماركية
التركيز الجغرافي	سوريا، العراق
الأولوية	الاستقرار
المشروع/البرنامج	برنامج تحقيق السلام والاستقرار في سوريا والعراق (2019-2021)
الميزانية	397 مليون كرونة دنماركية
الفترة الزمنية	2019-2021
الوصف	الهدف الأسمى هو الحد من انعدام الأمن الإقليمي والإرهاب والهجرة غير النظامية والنزوح المطول من خلال تلبية احتياجات الاستقرار الفورية والمتوسطة الأجل في سوريا والعراق.
الأنشطة التي تستهدف الدولة	
أصحاب المصلحة	الاتحاد الأوروبي، الأردن، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
التركيز الجغرافي	الأردن
الأولوية	إدارة الحدود
المشروع/البرنامج	تعزيز قدرة الأردن على حدوده الشرقية
الميزانية	6 ملايين يورو
الفترة الزمنية	18 شهرًا: تم إطلاقه في تشرين الثاني/نوفمبر 2019
الوصف	دعم الأردن لتطوير نهج متكامل في إدارة الحدود وتعزيز قدرات مكافحة الجريمة عبر الوطنية وتحسين حركة التجارة لمراكز الحدود البرية والبحرية والجوية.
أصحاب المصلحة	ألمانيا؛ المنظمة الدولية للهجرة (الجهة المُنفذة)
التركيز الجغرافي	العراق
الأولوية	الشرطة
المشروع/البرنامج	دعم الشرطة المجتمعية وتحقيق الاستقرار في العراق
الميزانية	5.7 مليون يورو

الفترة الزمنية	من كانون الثاني/يناير 2021 إلى كانون الأول/ديسمبر 2022
الوصف	الهدف العام: المساهمة في تعزيز السلام والأمن والاستقرار من خلال إعادة بناء الثقة بين مسؤولي إنفاذ القانون والمجتمعات، والمساهمة في بناء بيئة مواتية للعودة من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي وزيادة الوصول إلى الحقوق والتمثيل السياسي.
أصحاب المصلحة	ألمانيا؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
التركيز الجغرافي	العراق
الأولوية	بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون
المشروع/البرنامج	تعزيز قدرات التحقيق الجنائي وإدارة مسرح الجريمة في العراق
الميزانية	1.13 مليون دولار أمريكي (منحة)
الفترة الزمنية	-
الوصف	يهدف إلى زيادة موثوقية التحقيقات الجنائية وفعاليتها، وضمان تكاملها جيدًا وتنفيذها بشكل استباقي من قبل الشرطة المحلية. وسيؤدي الإجراء أيضًا إلى تحسين أداء محققي الشرطة، وجعل دورهم في التحقيقات الجنائية أكثر عرضة للمساءلة. تشمل الأنشطة في إطار هذا المشروع دورات تدريبية شاملة لضباط التحقيق من مراكز الشرطة المحلية والمديريات ذات الصلة وقضاة التحقيق.
أصحاب المصلحة	كندا
التركيز الجغرافي	لبنان
الأولوية	اقتصادي
المشروع/البرنامج	برنامج دعم تنمية القطاعات الإنتاجية في لبنان
الميزانية	7.6 مليون دولار أمريكي
الفترة الزمنية	من آذار/مارس 2020 – إلى آذار/مارس 2021
الوصف	يهدف إلى دعم قطاعات التصنيع (الأغذية الزراعية) والزراعة في لبنان، والتي تم تحديدها على أنها تتمتع بإمكانية عالية لخلق فرص عمل للنساء والشباب في المناطق المحرومة. يعمل المشروع على تعزيز الوصول المتكافئ إلى الفرص الاقتصادية للنساء والرجال في القطاعات الإنتاجية، من أجل دعم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. تشمل أنشطة المشروع: (1) تطوير الاستراتيجيات والمراجعات التشريعية و(2) دعم الاستثمار في البنية التحتية و(3) تعزيز المهارات والقدرات الإنتاجية للمزارعين والتعاونيات والشركات الصغيرة.
أصحاب المصلحة	الاتحاد الأوروبي: نفذته المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
التركيز الجغرافي	الأردن
الأولوية	إدارة الحدود
المشروع/البرنامج	تطوير معبر الكرامة الحدودي: تحسين الوصول إلى التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار
الميزانية	1 مليون يورو
الفترة الزمنية	حزيران/يونيو 2018 – كانون الأول/ديسمبر 2019
الوصف	الهدف العام للمشروع هو المساهمة في الانتعاش الاقتصادي والاستقرار في الأردن والمنطقة مع ضمان الحد من المخاطر الأمنية في تحركات البضائع والأشخاص عبر الحدود.
أصحاب المصلحة	إدارة سياسة الجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية
التركيز الجغرافي	الأردن
الأولوية	إدارة الحدود
المشروع/البرنامج	دعم الإدارة المتكاملة للحدود في الأردن
الميزانية	-

الفترة الزمنية	كانون الأول/ديسمبر 2019 – تموز/يوليو 2022
الوصف	الهدف العام لهذا المشروع الذي يستغرق 36 شهرًا هو المساهمة في تطوير قدرة السلطات الوطنية على المدى الطويل للسيطرة على حدودها الدولية وإدارتها، وبالتالي ضمان قدر أكبر من الأمن للمواطنين والزوار، وضمان احترام سيادة القانون وعمليات التنمية المستدامة في البلد. سيقتضي هذا المشروع دعم التدفق السلس للأفراد والسلع عبر الحدود، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي والمالي.
أصحاب المصلحة	الاتحاد الأوروبي (دائرة أدوات السياسة الخارجية)؛ الأمم المتحدة
التركيز الجغرافي	لبنان
الأولوية	التماسك الاجتماعي؛ الرعاية الصحية
المشروع/البرنامج	منع التوترات بين اللاجئين من سوريا والمجتمعات المضيفة في سياق أزمة كوفيد–19 في لبنان
الميزانية	-
الفترة الزمنية	نيسان/أبريل 2020 – كانون الأول/ديسمبر 2021
الوصف	يهدف المشروع إلى منع التوترات بين المجتمعات المحلية من خلال تعزيز قدرة النظام الصحي اللبناني (المستشفيات العامة على وجه الخصوص) على التعامل مع كوفيد–19 وأي أوبئة مستقبلية، وبالتالي دعم المرونة الوطنية والاستقرار الاجتماعي.
أصحاب المصلحة	إدارة سياسة الجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية
التركيز الجغرافي	لبنان
الأولوية	اقتصادي
المشروع/البرنامج	النهوض بالاقتصاد المحلي في شمال شرق البقاع
الميزانية	13 مليون دولار أمريكي
الفترة الزمنية	-
الوصف	تعزيز الاقتصاد المحلي في المناطق الحدودية؛ التنمية الزراعية، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ اللامركزية ودعم الحكومات المحلية دون الوطنية
أصحاب المصلحة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
التركيز الجغرافي	لبنان
الأولوية	التماسك الاجتماعي
المشروع/البرنامج	نظام مراقبة التوترات
الميزانية	-
الفترة الزمنية	حزيران/يونيو 2018 – كانون الأول/ديسمبر 2020
الوصف	يحدد هذا المشروع نظامًا لمراقبة التوترات بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتنسيق الوثيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الشؤون الاجتماعية، من أجل تتبع هذه التوترات على مدى ثلاث سنوات من 2018 إلى 2021.
أصحاب المصلحة	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: بلدي كاب (الجهة المُنفذة)
التركيز الجغرافي	لبنان
الأولوية	اقتصادي
المشروع/البرنامج	التمويل العام
الميزانية	-
الفترة الزمنية	أيلول/سبتمبر 2013 – آذار/مارس 2021

الوصف	مساعدة مخصصة لتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية وتقديم المنح الصغيرة لها. وهذا يشمل دعم (1) مجموعة جديدة من المنظمات الدينية وغير الحكومية لتقديم الخدمات الأساسية للأقليات الدينية والعرقية في المجتمعات المحرومة من الخدمات، و(2) توسيع نطاق وصول ثلاث منظمات خدمة وسيطة وأعضائها من منظمات المجتمع المدني، وتضخيم تأثير جهود المناصرة، و(3) عمل منظمات المجتمع المدني على زيادة الشفافية ومكافحة الفساد من خلال توفير المعرفة والخبرة الفنية اللتين تشتد الحاجة إليهما بشأن المشتريات العامة وقضايا الرقابة الحكومية الأخرى.
أصحاب المصلحة	إدارة سياسة الجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية – المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
التركيز الجغرافي	لبنان
الأولوية	إدارة الحدود
المشروع/البرنامج	قدرة معززة للإدارة المتكاملة للحدود (IBM Lebanon 2)؛ دعم لبنان لتعزيز إدارة الهجرة والحدود المبنية على حقوق الإنسان
الميزانية	-
الفترة الزمنية	تشرين الثاني/نوفمبر 2018 – تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (المرحلة 1)؛ المرحلة 2 قادمة
الوصف	من خلال توفير الدعم التقني والمعدات، سيواصل البرنامج دعم الإدارة المتكاملة للحدود في لبنان من خلال تحسين أنظمة التشغيل في المعابر الحدودية القانونية وداخل المؤسسات. سيؤدي هذا الهدف الطموح إلى تعبئة العديد من المؤسسات الأمنية (الأمن العام والجمارك والجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والدفاع المدني وما إلى ذلك) والاعتماد على أفضل الخبرات المتاحة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
أصحاب المصلحة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – إدارة سياسة الجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية
التركيز الجغرافي	لبنان
الأولوية	إدارة الحدود
المشروع/البرنامج	الطاقة المستدامة من أجل الأمن: تدخلات للجيش اللبناني على طول الحدود اللبنانية الشمالية الشرقية
الميزانية	3.9 مليون دولار أمريكي
الفترة الزمنية	حزيران/يونيو 2019 – كانون الأول/ديسمبر 2021
الوصف	تعزيز أمن المجتمعات الحدودية وتقوية الخدمات اللوجستية على الحدود الشمالية الشرقية من خلال تفعيل استراتيجية الطاقة المستدامة للقوات المسلحة اللبنانية. سيعزز استخدام أنظمة الطاقة المستدامة أمن المجتمعات الحدودية اللبنانية وأفراد القوات المسلحة اللبنانية من خلال زيادة مستوى راحتهم في المناطق الحدودية النائية إلى مستويات مقبولة، ما سيضمن بدوره استعدادًا وقدرة تشغيلية أفضل.
أصحاب المصلحة	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: كيمونكس إنترناشيونال
التركيز الجغرافي	لبنان
الأولوية	اقتصادي
المشروع/البرنامج	تطوير الأعمال في لبنان (LED)
الميزانية	19.3 مليون دولار أمريكي
الفترة الزمنية	أيلول/سبتمبر 2017 – أيلول/سبتمبر 2022
الوصف	يطبق النشاط نهجًا يقوده السوق ويتعاون مع الشركات المحلية لتسهيل تقديم خدمات وحلول تطوير الأعمال التي تعالج القيود التقنية الأساسية، وتمكينها بشكل أفضل من زيادة الإنتاجية والمبيعات وخلق فرص العمل. ينمي هذا النشاط السوق المحلي لخدمات الاستشارات التجارية لكي يكون تجاريًا بشكل أكبر ولا يحتاج إلى مزيد من الدعم والمساعدات الأجنبية.
أصحاب المصلحة	صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وزارة الخارجية الهولندية
التركيز الجغرافي	لبنان
الأولوية	اقتصادي
المشروع/البرنامج	تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في مناطق مستهدفة محددة في لبنان

الميزانية	-
الفترة الزمنية	-
الوصف	المساهمة في إنعاش الاقتصاد المحلي وتعزيز صمود الفئات السكانية الضعيفة التي تعيش في المناطق التي يتركز فيها اللاجئون السوريون بشكل كبير في لبنان. الهدف المحدد هو خلق فرص عمل (للسكان اللبنانيين وغير اللبنانيين) في المناطق المستهدفة التي تطرح إشكالية من خلال توفير الدعم المالي وغير المالي للمؤسسات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة.
أصحاب المصلحة	إدارة سياسة الجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية
التركيز الجغرافي	لبنان
الأولوية	مكافحة الفساد
المشروع/البرنامج	تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد على المستوى الوطني
الميزانية	944212 دولارًا أمريكيًا
الفترة الزمنية	آذار/مارس 2019 – شباط/فبراير 2022
الوصف	الهدف العام للمشروع هو معالجة الفساد والشفافية من خلال تحسين الحكم الرشيد في لبنان عبر دعم جهود الحكومة اللبنانية لمكافحة الفساد، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، ودعم المجتمع المدني في هذا الصدد. تهدف الأهداف المحددة للمشروع إلى تعزيز المساءلة العامة، وتحسين الشفافية من خلال بناء قدرات هيئات الرقابة، من بين أمور أخرى.
أصحاب المصلحة	إدارة سياسة الجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية
التركيز الجغرافي	العراق
الأولوية	الحوكمة: مكافحة الفساد
المشروع/البرنامج	تعزيز الرقابة على إدارة المالية العامة ومؤسسات المساءلة في العراق
الميزانية	-
الفترة الزمنية	2021
الوصف	أنشطة مساعدة فنية لتعزيز الرقابة على إدارة المالية العامة ومؤسسات المساءلة.
أصحاب المصلحة	البنك الدولي
التركيز الجغرافي	العراق
الأولوية	الاستقرار
المشروع/البرنامج	المشروع الطارئ لدعم الاستقرار الاجتماعي والصمود في العراق
الميزانية	-
الفترة الزمنية	2021-2017
الوصف	الهدف الإنمائي للمشروع الطارئ لدعم الاستقرار الاجتماعي في العراق هو: (1) زيادة فرص كسب العيش في المناطق المحررة؛ و(2) زيادة الوصول إلى الخدمات النفسية والاجتماعية في المناطق المحررة؛ و(3) تقوية النظم لتوسيع نطاق توفير شبكات الأمان الاجتماعي. يتألف هذا المشروع من ثلاثة مكونات. يسعى المكون الأول، وهو النقد مقابل العمل والدعم الاجتماعي وفرص كسب العيش، إلى زيادة الوصول إلى فرص العمل قصيرة الأجل في المناطق المتأثرة بتعاقب الأزمات من خلال تمويل برنامج النقد مقابل العمل، وتوفير فرص كسب العيش لتحقيق الاستقرار المستدام. يشتمل هذا المكون على ثلاثة مكونات فرعية: 1) النقد مقابل العمل و2) خدمات الدعم النفسي والاجتماعي و3) فرص كسب العيش. المكون الثاني هو شبكات الأمان الاجتماعي المرنة ويسعى إلى تحسين قدرة برامج شبكة الأمان الاجتماعي الحالية من خلال تعزيز المرونة وقابلية التوسع في تصميم البرنامج. لن يمول المشروع التحويلات النقدية للمستفيدين.

ملحوظات

1 Operation in the Middle East and North Africa targets pharmaceutical crime, INTERPOL, تموز/يوليو 2020 https://www.interpol.int/en/News-and-Events/News/2020/Operation-in-the-Middle-East-and-North-Africa-targets-pharmaceutical-crime.

2 Iraq says nearly 560 killed in anti-government unrest, Arab News, تموز/يوليو 2020 https://www.arabnews.com/node/1712241/middle-east.

3 Carlie Porterfield, Smugglers are using coronavirus lockdowns to loot artifacts, Forbes, نيسان/أبريل 2020 https://www.forbes.com/sites/carlieporterfield/2020/04/30/smugglers-are-using-coronavirus-lockdowns-to-loot-artifacts/#7892d4e036bf; Naharnet News, Lebanon's Subsidized Diesel Oil, Flour Smuggled to Syria, أيار/مايو 2020 http://www.naharnet.com/stories/en/271717.

4 Patrick Radden Keefe, The drugs of war – Captagon and the Islamic State, The Century Foundation, نيسان/أبريل 2016 https://tcf.org/content/report/the-drugs-of-war/.

5 UNODC, Afghan opiate trafficking through the southern route, حزيران/يونيو 2015 https://www.unodc.org/documents/data-andanalysis/Studies/Afghan_opiate_trafficking_southern_route_web.pdf.

6 US Directorate of Intelligence, Heroin trafficking: The Syrian connection, 2012, https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/CIA-RDP86T00586R000200160004-8.pdf; High finance: ISIS generates up to $1bn annually from trafficking Afghan heroin, RT News, آذار/مارس 2015 https://www.rt.com/news/238369-isis-drug-money-trafficking/.

7 Global Initiative Against Transnational Organized Crime, The nexus of conflict and illicit drug trafficking in Syria and the wider region, 2016, https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2016/10/The-nexus-of-conflict-and-illicit-drug-trafficking-Syria-and-the-wider-region.pdf; Stephen Kalin, War has turned Syria into a major amphetamines hub, Reuters, كانون الثاني/ يناير 2014 https://www.businessinsider.com/war-has-turned-syria-into-a-major-amphetamines-hub-2014-1?IR=T.

8 Suspected drug dealer arrested in possession of 10,000 pills in Mafraq, The Jordan Times, آذار/مارس 2019 http://www.jordan-times.com/news/local/suspected-drug-dealer-arrested-pos-session-10000-pills-mafraq; Drug smuggling attempt foiled at Syrian border, Ammon News, كانون الأول/ديسمبر 2019 http://en.am-monnews.net/article.aspx?articleno=42269#.XkTydmhKg2w.

9 Mushreq Abbas, Smugglers easily cross Iraq's borders, Al-Monitor: The pulse of the Middle East, تشرين الأول/أكتوبر 2013 https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/10/smug- glers-easily-cross-iraqi-border.html; Kurdistan used by drug traffickers to transmit drugs to other countries: official, NRT News, شباط/فبراير 2019 https://www.nrttv.com/En/News.aspx-?id=10070&MapID=1.

10 كشفت مقابلات هاتفية (2019) في المنطقة أن الأسعار منخفضة نسبيًا في سوريا ولا تصل إلى 30 دولارًا لكل 200 حبة من الكبتاغون.

11 في الوقت الحالي، لا تتوفر إلا أدلة قليلة على نقل الكبتاغون بكميات كبيرة من سوريا مباشرة إلى العراق. وربما يرجع ذلك إلى أن الصراع هناك يقلل من الاستقرار المطلوب للإتجار المستمر. ومع ذلك، وفقًا لتقرير الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات لعام 2015، يتم الاتجار بحبوب الفينيثايلين (وهو منشط من نوع الأمفيتامين أو ATS) عبر الحدود العراقية السورية للاستهلاك المحلي ولشحنها إلى دول أخرى في الشرق الأوسط.
أنظر Global Initiative Against Transnational Organized Crime, The nexus of conflict and illicit drug trafficking in Syria and the wider region, 2016, https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2016/10/ The-nexus-of-conflict-and-illicit-drug-trafficking-Syria-and-the-wider-region.pdf).

12 المصدر نفسه.

13 Stephen Starr, Syria's next big export: Illegal pills, OZY, آب/أغسطس 2019 https://www.ozy.com/fast-forward/syrias-next-big-ex-port-illegal-pills/95965/.

14 Greece seizes record amount of amphetamine Captagon shipped from Syria, Reuters, تموز/يوليو 2019 https://www.reuters.com/article/us-greece-drugs/greece-seizes-record-amount-of-amphetamine-captagon-shipped-from-syria-idUSKCN1U01IH.

15 Was 'IS' trying to sell €1 billion worth of drugs in Europe?, DW, تموز/يوليو 2020 https://www.dw.com/en/was-is-trying-to-sell-1-billion-worth-of-drugs-in-europe/a-54077440; Italian police confiscate $1 billion worth of 'Islamic State-made' drugs, Al Monitor, تموز/يوليو 2020 https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/07/italy-captagon-seize-drugs-isis-syria-con- fiscate.html

16 Another smuggling attempt of Syrian amphetamines was foiled by Saudi Arabian authorities in May 2020, https://mid-dleeastaffairs.net/2020/05/01/saudi-arabia-foils-attempt-to-smuggle-19-mln-amphetamine-pills-in-syrian-containers/.

17 المصدر نفسه.

18 Global Initiative Against Transnational Organized Crime, The nexus of conflict and illicit drug trafficking in Syria and the wider region, 2016, https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2016/10/The-nexus-of-conflict-and-illicit-drug-trafficking-Syria-and-the-wider-region.pdf

19 Stephen Starr, Syria's next big export: Illegal pills, OZY,

آب/أغسطس 2019 https://www.ozy.com/fast-forward/syrias-next-big-ex- port-illegal-pills/95965/.

20 Captured by Captagon? Lebanon's evolving illicit drug economy, Global Initiative Against Transnational Organized Crime, أيار/مايو 2017 https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2017/06/TGIATOC-Captured-by-Captagon-Lebanons-evolving-illicit-drug-economy-web.pdf.

21 Lebanon-Saudi police seizes 800,000 Captagon pills, The National, نيسان/أبريل 2019 https://www.thenational.ae/world/mena/lebanon-saudi-police-seizes-800-000-captagon-pills-1.848507.

22 المصدر نفسه.

23 مقابلة هاتفية مع قاضٍ سوري، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

24 Captured by Captagon? Lebanon's evolving illicit drug economy, Global Initiative Against Transnational Organized Crime, أيار/مايو 2017 https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2017/06/TGIATOC-Captured-by-Captagon-Lebanons-evolving-illicit-drug-economy-web.pdf.

25 المصدر نفسه.

26 المصدر نفسه.

27 Lebanon makes largest ever cannabis drug bust, France 24, نيسان/أبريل 2020 https://www.france24.com/en/20200410-lebanon-makes-largest-ever-cannabis-drug-bust.

28 Karzan Sulaivany, Iraqi forces foil 'biggest' drug smuggling attempt at Jordanian border, Kurdistan 24, نيسان/أبريل 26 2018 https://www.kurdistan24.net/en/news/84230e62-243a-4a74-a9ab-8e5c1821dab5.

29 Mushreq Abbas, Smugglers easily cross Iraq's border, Al-Monitor: The pulse of the Middle East, 2013, https://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2013/10/smugglers-easily-cross-iraqi-border.html.

30 Illegal arms sales in Iraqi Kurdistan on the rise: human rights, Ekurd Daily News, أيار/مايو 2017 https://ekurd.net/ille-gal-arms-sales-kurdistan-2017-05-24.

31 Basra: The epicenter of Iraq's drug problem, The New Arab, كانون الثاني/يناير 2018 https://www.alaraby.co.uk/english/society/2018/1/2/basra-the-epicentre-of-iraqs-drug-problem; Danielle Woodward, Iraq's growing drug problem: From كانون الثاني/يناير 2017 corridor to producer, Addiction Now, https://www.drugaddictionnow.com/2017/01/24/iraqs-growing-drug-problem-corridor-producer/; Mushreq Abbas, Smugglers easily cross Iraq's border, Al-Monitor, تشرين الأول/أكتوبر 2013.

32 Haider al Husseini, Hash, pills and speed: Drug smuggling In Iraq supported by Maysan's tribes, Niqash, https://www.niqash.org/en/articles/security/5204/; Iraq border guards thwart attempt to smuggle drugs to Kuwait, كانون الأول/ديسمبر 2019 https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx-?id=2840030&language=en.

33 Syrian trucker caught with massive cache of drug pills, Arab Times, تموز/يوليو 2018 https://www.arabtimesonline.com/news/syrian-trucker-caught-with-massive-cache-of-drug-pills/.

34 Precursors and chemicals frequently used in the illicit manufacture of narcotic drugs and psychotropic substances– 2019, International Narcotics Control Board, 22, https://www.incb.org/documents/PRECURSORS/TECHNICAL_REPORTS/2019/EN/Precursors_with_annexes_E_ebook.pdf;

Adam Dempsey, Captagon's grip on the Gulf, Voices of Arabia, تموز/يوليو 2020 https://insidearabia.com/captagons-grip-on-the-gulf/.

35 Cannabis: The most consumed drug in Jordan, Roya News, كانون الأول/ديسمبر 2018 https://en.royanews.tv/news/15606/Cannabis--the-most-consumed-drug-in-Jordan.

36 Rana Husseini, AND foils attempt to smuggle 600,000 illegal narcotic pills, حزيران/يونيو 2019 https://www.jordantimes.com/news/local/and-foils-attempt-smuggle-600000-illegal-narcotic-pills.

37 Iffat Idris, Serious and organized crime in Jordan, شباط/فبراير 2019 https://gsdrc.org/wp-content/uploads/2019/02/537_Serious_and_Organized_Crime_in_Jordan.pdf.

38 المصدر نفسه.

39 Jordan thwarts attempt to smuggle drugs from Syria, Asharq Al-Awsat, نيسان/أبريل 2020 https://english.aawsat.com/home/article/2232916/jordan-thwarts-attempt-smuggle-drugs-syria; Smuggling attempt foiled by JAF, Roya News, حزيران/يونيو 2020 https://en.royanews.tv/news/21365/2020-06-30; Jordanian authorities foil attempt to smuggle narcotics into Jordan, Royal News, أيلول/سبتمبر 2020 https://en.royanews.tv/news/22119/2020-09-01.

40 Rana Husseini, AND foils attempt to smuggle 600,000 illegal narcotic pills, حزيران/يونيو 2019 https://www.jordantimes.com/news/local/and-foils-attempt-smuggle-600000-illegal-narcotic-pills.

41 مقابلات هاتفية مع مسؤولين أردنيين وسوريين في قطاع الأمن في الأردن، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

42 Operation in the Middle East and North Africa targets pharmaceutical crime, INTERPOL, تموز/يوليو 2020.

43 المصدر نفسه.

44 Lebanese expats pushing up number of COVID-19 cases, Arab News, نيسان/أبريل 2020 https://www.arabnews.com/node/1656776/middle-east; Lebanese Broadcasting Corporation, الجمارك تضبط كمية كبيرة من "السبيرتو" المزور فيديو https://bit.ly/32ZU1Sy.

45 Coronavirus: Iranian goods trucks still entering Iraq despite official ban, Middle East Eye, نيسان/أبريل 2020 https://www.middleeasteye.net/news/coronavirus-iraq-iran-border-trucks-deliveries-militias-ban; Dlawer Ala'Aldeen, How a fragile Iraq is facing the COVID-19 challenge, نيسان/أبريل 2020 https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/how-fragile-iraq-facing-covid-19-challenge-25648.

46 Coronavirus in Iraq: Bullets, repression, Iran trump COVID-19, DW, آذار/مارس 2020 https://www.dw.com/en/coronavirus-in-iraq-bullets-repression-iran-trump-covid-19/a-52624119.

47 Drug smugglers planning to smuggle COVID drugs to Iraq through Vande Bharat flight busted, The Tribune, تموز/يوليو 2020 https://www.tribuneindia.com/news/haryana/drug-smugglers-planning-to-smuggle-covid-drugs-to-iraq-through-vande-bharat-flight-busted-119036; COVID-19 drug racket: How Remdesivir was being smuggled to Iraq from India, آب/أغسطس 2020 https://www.timesnownews.com/mirror-now/in-focus/article/ground-report-covid-19-drug-racket-how-remdesivir-was-being-smuggled-to-iraq-from-india/632826.

48 Diego Lynch, Lebanon, an arms trading hub for Iran, and ev-

eryone else, Lima Charlie News, https://limacharlienews.com/mena/lebanon-an-arms-trading-hub-for-the-middle-east/.

49 Comparable rates of civilian firearm possession per 100 population, 2007, GunPolicy.org, https://www.gunpolicy.org/firearms/region/syria.

50 بينما يركز هذا القسم على دور الدول المجاورة لسوريا في تجارة الأسلحة غير المشروعة، تجدر الإشارة إلى أن جزءًا كبيرًا من الأسلحة المتداولة في سوريا (بما في ذلك بين قوات المعارضة) تأتي من البيع غير المشروع لمخزونات الحكومة السورية.

51 Mussa Hattar, Gun prices, sales rise in Jordan over Syria war fears, The Daily Star, كانون الثاني/يناير 2014 https://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2014/Jan-16/244192-gun-prices-sales-rise-in-jordan-over-syria-war-fears.ashx; Baghdad gun shops thrive after Iraqis rethink gun control policies, Reuters PRI, آب/أغسطس 2018 https://www.pri.org/stories/2018-08-19/baghdad-gun-shops-thrive-after-iraqis-rethink-gun-control-policies.

52 السلطات اللبنانية تستهدف تهريب السلاح عبر الحدود، المشرق، حزيران/يونيو 2017 https://almashareq.com/ar/articles/cnmi_am/features/2017/06/01/feature-02.

53 Adam Rawnsley, Eric Woods and Christiaan Triebert, The messaging app fueling Syria's insurgency, Foreign Policy, تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 https://foreignpolicy.com/2017/11/06/the-messaging-app-fueling-syrias-insurgency-telegram-arms-weapons/.

54 Sangar Ali, WATCH: Weapon dealers in Kurdistan look for legitimacy, تشرين الأول/أكتوبر 2018 https://www.kurdistan24.net/en/news/b76f5e65-be20-4c1f-9023-495d227e970d; Kurdish government shuts down arms market in Iraq's Erbil, The New Arab, كانون الثاني/ يناير 2016 https://www.alaraby.co.uk/english/news/2016/1/27/kurdish-government-shuts-down-arms-market-in-iraqs-erbil.

55 Lebanon holds ship 'carrying weapons for Syria rebels', BBC, نيسان/أبريل 2012 https://www.bbc.com/news/world-mid-dle-east-17885085.

56 Lebanon targets cross-border arms smugglers, Al-Mashareq, حزيران/يونيو 2017 https://almashareq.com/en_GB/articles/cnmi_am/features/2017/06/01/feature-02?url_path=www.diyaruna.com.

57 المصدر نفسه.

58 Gun control coming to Syria's Aleppo province, Al-Monitor, https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/07/fsa-bans-unlicensed-arms-merchants-aleppo-countryside.html.

59 Arms smugglers thrive on Syrian uprising, Reuters, 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 https://www.reuters.com/article/us-syria-weapons/arms-smugglers-thrive-on-syrian-uprising-idUS-TRE7AO1GA20111125.

60 Illegal arms sales in Iraqi Kurdistan on the rise: human rights, Ekurd Daily, أيار/مايو 2017 https://ekurd.net/ille-gal-arms-sales-kurdistan-2017-05-24.

61 Iraqi Kurdistan rife with unlicensed guns, gun violence, Ekurd Daily, أيار/مايو 2017 https://ekurd.net/iraqi-kurdistan-unli-censed-guns-2017-05-20

62 المصدر نفسه.

63 Omar al-Jaffal, Baghdad clamps down on cross-border arms smuggling, Al-Monitor, 2018, https://www.al-monitor.com/pulse/ru/originals/2018/04/iraq-syria-border-mosul-weap-on-smuggling.html.

64 Bahad Ja'afari, Arms trafficking from Jordan to Syria, Voltaire Net, آب/أغسطس 2016 https://www.voltairenet.org/article193130.html.

65 Kheder Khaddour, Syria's spillover effect on Jordan, Carnegie Middle East Center, تشرين الثاني/نوفمبر 2018 https://carn-egie-mec.org/diwan/54509.

66 Jordan foils militant pipeline smuggling plot, says army, Arab News, شباط/فبراير 2018 https://www.arabnews.com/node/1248671/middle-east.

67 التهريب إلى الأردن. برعاية "داعش" والنظام و"حزب اللّه"، المدن، نيسان أبريل 2019 https://www.almodon.com/arabworld/2019.

68 Ali Younes and Mark Mazzetti, Weapons for Syrian rebels sold on Jordan's black market, Al Jazeera, 2016 حزيران/يونيو https://www.aljazeera.com/news/2016/06/cia-weapons-syrian-rebels-jordan-black-market-160626141335170.html.

69 Aisha Han and Rachel Rossi, Why the situation in Rukban is deteriorating, Atlantic Council, كانون الأول/ديسمبر 2018 https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/why-the-situation-in-rukban-is-deteriorating-2/.

70 Pinhas Inbari, Weapons smuggling from Jordan into the West Bank, Jerusalem Center for Public Affairs, شباط/فبراير 2019 https://jcpa.org/weapons-smuggling-from-jordan-into-the-west-bank/.

71 Syria's war triggers a spike in gun sales in Jordan, a country where one in four owns a firearm, The National, كانون الثاني/يناير 2014 https://www.thenational.ae/world/syria-s-war-triggers-a-spike-in-gun-sales-in-jordan-a-country-where-one-in-four-owns-a-firearm-1.320020.

72 تقرير: تاجر سلاح يصرّح عن الحرية التامة ويتعاون مع أجهزة الدولة، https://yallafeed.com/tqryr-tajr-slah-ysr-h-an-alhryh-altamh-wtaawn-ma-ajhzh-aldwlh-0417.

73 Aaron Karp, Estimating global civilian-held firearms numbers, Small Arms Survey, حزيران/يونيو 2018 http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/T-Briefing-Papers/SAS-BP-Civilian-Firearms-Numbers.pdf.

74 Lebanon's illegal arms dealers, Vice News, شباط/فبراير 2014 https://www.youtube.com/watch?time_continue=237&v=Xx-umsOQMxLE.

75 أنظر https://www.arabnews.com/node/1726731/middle-east

76 المصدر نفسه.

77 أنظر 79 unlicensed weapons seized by PSD, Roya News, كانون الأول/ديسمبر 2019 http://en.royanews.tv/news/18026/79-unlicensed-weapons-seized-by-PSD.

78 Asharq Al-Awsat and Mohamed Al-Daameh, Arms smuggling along Syria–Jordan border triples: Jordanian official, كانون الأول/ديسمبر 2013 https://eng-archive.aawsat.com/mohamed-al-daameh/news-middle-east/arms-smuggling-along-syria-jordan-border-triples-jordanian-official.

79 Syria's war triggers a spike in gun sales in Jordan, a country where one in four owns a firearm, The National, كانون الثاني/ يناير 2014 https://www.thenational.ae/world/syria-s-war-triggers-a-spike-in-gun-sales-in-jordan-a-country-where-one-in-four-owns-a-firearm-1.320020?videoId=5711823858001; Jordan foils bid to smuggle ammunition from Syria, National News Agency, شباط/فبراير 2014 http://www.nna-leb.gov.lb/en/show-news/22073/nna-leb.gov.lb/en.

80 Syria's war triggers a spike in gun sales in Jordan, a country

where one in four owns a firearm, The National, كانون الثاني/ يناير 2014 https://www.thenational.ae/world/syria-s-war-triggers-a-spike-in-gun-sales-in-jordan-a-country-where-one-in-four-owns-a-firearm-1.320020?videoId=5711823858001.

81 المصدر نفسه.

82 Deadly celebratory fire prompts Jordan crackdown on gun ownership, The New Arab, تموز/يوليو 2019 https://www.alaraby.co.uk/english/news/2019/7/7/deadly-celebratory-fire-prompts-jordan-crackdown-on-gun-ownership.

83 Jordan: Firearm law creates controversy, Asharq Al-Awsat, تموز/يوليو 2019 https://aawsat.com/english/home/article/1806476/jordan-firearm-law-creates-controversy; 750 arrested in Jordan on firearms charges in two months, Middle East Monitor, آب/أغسطس 2019 https://www.middleeast-monitor.com/20190823-750-arrested-in-jordan-on-firearms-charges-in-two-months/.

84 اعتبارًا من شباط/فبراير 2020، استضافت تركيا ما يقرب من 3.5 مليون لاجئ سوري؛ أنظر https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/113.

85 Jeanne Carstensen, Syrian refugees are now paying smugglers to take them back, PRI, تشرين الثاني/نوفمبر2016 https://gpinvestigations.pri.org/syrian-refugees-are-now-paying-smugglers-to-take-them-back-6fa9ef8242e3.

86 UN High Commissioner for Refugees, Syria refugee crisis explained, UNHCR, آذار/مارس 2019 https://www.unrefugees.org/news/syria-refugee-crisis-explained/

87 Lina Khatib and Lina Sinjab, Syria's transactional state – how the conflict changed the Syrian state's exercise of power, Chatham House, تشرين الأول/أكتوبر 2018 https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2018-10-10-syrias-transactional-state-khatib-sinjab.pdf.

88 المصدر نفسه.

89 أنظر https://www.wilsoncenter.org/event/refugees-and-covid-19-case-syrian-and-rohingya-crises.
تتوفر تقارير عدة حول تأثير كوفيد-19 على سوق تهريب البشر بشكل عام؛ أنظر على سبيل المثال https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/covid/COVID-related-impact-on-SoM-TiP-web3.pdf.

90 Lucia Bird, smuggling in the time of COVID-19, GI-TOC, نيسان/أبريل 2020 https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2020/04/GIATOC-Policy-Brief-003-Smuggling-COVID-28Apr0930-proof-4.pdf.

91 Dina Eldawy, A fragile situation: Will the Syrian refugee swell push Lebanon over the edge?, Migration Policy Institute, شباط/فبراير 2019 https://www.migrationpolicy.org/article/syrian-refugee-swell-push-lebanon-over-edge.

92 هناك حاجة لرسم خرائط دقيقة لتحديد مواقع المعابر الحدودية غير الرسمية بين سوريا ولبنان، وهي غير موجودة حاليًا، أنظر 124 Illegal border crossings between Lebanon, Syria increase deficit, Asharq Al-Awsat, حزيران/يونيو 2019 https://aawsat.com/english/home/article/1777726/124-illegal-border-crossings-between-lebanon-syria-increase-deficit; Security meeting held in Lebanon to address illegal border crossings, Asharq Al-Awsat, أيلول/سبتمبر 2019 https://aawsat.com/english/home/article/1895396/security-meeting-held-lebanon-address-illegal-border-crossings.

93 Acil Tabbara, Desperate Syrians pay ultimate price in bid to reach Lebanon, UNHCR, شباط/ فبراير 2018 https://www.unhcr.org/news/latest/2018/2/5a814fc74/desperate-syrians-pay-ultimate-price-bid-reach-lebanon.html.

94 Human trafficking from Lebanon to Syria a thriving business, Asharq Al-Awsat, تموز/يوليو 2018 https://aawsat.com/english/home/article/1325566/human-trafficking-lebanon-syria-thriving-business; Refugees found frozen in Lebanon near Syria border, Al Jazeera, كانون الثاني/يناير 2018 https://www.aljazeera.com/news/2018/01/refugees-frozen-lebanon-syria-border-180119180011632.html.

95 United States Department of State, 2017 Trafficking in Persons Report – Lebanon, حزيران/يونيو 2017 https://www.refworld.org/docid/5959eca1c.html.

96 بين سوريا ولبنان: تهريب البشر يتزايد برعاية "الرابعة" و"الحزب"، آذار/مارس2019، المدن، https://www.almodon.com/arabworld/2019/3/20/

97 Human Rights Watch, Lebanon: Mass evictions of Syrian refugees, نيسان/أبريل 2018 https://www.hrw.org/news/2018/04/20/lebanon-mass-evictions-syrian-refugees.

98 Syrian refugees caught in Lebanon's uprising face a difficult choice, The New Arab, كانون الأول/ديسمبر 2019 https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2019/12/5/syrians-caught-in-lebanons-uprising-face-difficult-a-choice.

99 Refugee-led local responses in the time of COVID-19: Preliminary reflections from North Lebanon, نيسان/أبريل 2020 https://refugeehosts.org/2020/04/03/refugee-led-local-responses-in-the-time-of-covid-19-preliminary-reflections-from-north-lebanon/

100 Estella Carpi, The COVID-19 among MENA refugees: A great humanitarian concern, ISPI, نيسان/أبريل 2020 https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/covid-19-among-mena-ref-ugees-great-humanitarian-concern-25679; Lina Khatib, COVID-19 impact on refugees is also political, Chatham House, آذار/مارس 2020 https://www.chatham-house.org/expert/comment/covid-19-impact-refugees-also-political?gclid=C-j0KCQjwhb36BRCfARIsAKcXh6FT_QSPezZkXthMEVTnar8l64ygepq4gNUqqlsIMXQQMcmnPZfPTVsaAsrCEALw_wcB.

101 Timour Azhari, Undocumented in Lebanon: No papers, no coronavirus test, Al Jazeera, آذار/مارس 2020 https://www.aljazeera.com/news/2020/03/undocumented-struggle-access-coronavirus-tests-lebanon-200328114859620.html; Migrant domestic workers in Lebanon must be protected during COVID-19 pandemic, Amnesty International, نيسان/أبريل 2020 https://www.amnestyusa.org/press-releases/migrant-domestic-workers-in-lebanon-must-be-protected-during-covid-19-pandemic/

102 UNHCR, COVID-19 and mixed population movements: Emerging dynamics, risks and opportunities, https://www.iom.int/sites/default/files/covid19-response/emergingdynriskopp76474.pdf.

103 Norwegian Refugee Council, Information, counselling and legal assistance programme, آذار/مارس 2014 https://data2.unhcr.org/en/documents/download/40323; 70 percent of Syrian refugees in Lebanon live below poverty line, EFE, كانون الثاني/ يناير 2017 https://www.efe.com/efe/english/world/70-percent-of-syrian-refugees-in-lebanon-live-below-poverty-line/50000262-3141673.

104 Gerasimos Tsourapas, The Syrian refugee crisis and foreign policy decision-making in Jordan, Lebanon, and Turkey, Journal of Global Security Studies, 4, 4 (2019), 464–481.

105 Maja Janmyr, UNHCR and the Syrian refugee response: Negotiating status and registration in Lebanon, The International Journal of Human Rights, آذار/ مارس 2017 https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13642987.2017.1371140 ; Samia Kullab, Borders still open to refugees, UNHCR says, The Daily Star, تشرين الأول/أكتوبر 2014 https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Oct-23/275015-borders-still-open-to-refugees-unhcr-says.ashx

106 Human Rights Watch, Lebanon: Syrians summarily deported from airport, أيار/مايو 2019 https://www.hrw.org/news/2019/05/24/lebanon-syrians-summarily-deported-airport.

107 Abby Sewell, Syrians' sponsorship is now a business, The Daily Star, نيسان/أبريل 2019 https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2019/Apr-08/480636-syrians-sponsorship-is-now-a-business.ashx.

108 Human Rights Watch, Lebanon: Residency rules put Syrians at risk, كانون الثاني/ يناير 2016 https://www.hrw.org/news/2016/01/12/lebanon-residency-rules-put-syrians-risk.

109 يتمتع لبنان بسمعة سيئة في المعاملة المسيئة للعمال المهاجرين، بما في ذلك العمال الآتين من شرق أفريقيا (خاصة إثيوبيا) وآسيا (خاصة الفلبين)، وبنظام قانوني يميز بشدة ضد الأجانب وغالبًا ما يسهّل الاستغلال وينتهك حقوق الإنسان. يمكن العثور على مزيد من المعلومات في: https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/lebanon; https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_524149.pdf.

110 Daniela Sala, The Syrian women and girls sold into sexual slavery in Lebanon, Al Jazeera, شباط/ فبراير 2020 https://www.aljazeera.com/indepth/features/syrian-women-girls-sold-sexual-slavery-lebanon-200128131326841.html.

111 Dozens of Syrians forced into sexual slavery in derelict 30 Lebanese house, The Guardian, نيسان/أبريل 2016 https://www.theguardian.com/world/2016/apr/30/syrians-forced-sexual-slavery-lebanon.

112 Human trafficking from Lebanon to Syria a thriving business, Asharq Al-Awsat, تموز/يوليو 2018 https://aawsat.com/en-glish/home/article/1325566/human-trafficking-lebanon-syria-thriving-business.

113 المصدر نفسه.

114 Alexandra Francis, Jordan's refugee crisis, Carnegie Endowment, أيلول/سبتمبر 2015 https://carnegieendowment.org/files/CP_247_Francis_Jordan_final.pdf; Omer Karasapan, Jordan's Syrian refugees – what a difference a year Imakes, World Bank Blogs, شباط/فبراير 2016 http://blogs.worldbank.org/arabvoices/jordan-s-syrian-refugees-what-difference-year-makes.

115 Human Rights Watch, Jordan: Syrians blocked, stranded in desert, حزيران/يونيو 2015 https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-syrians-blocked-stranded-desert.

116 Jordan and the Berm Rukban and Hadalat 2017–2018, Humanitarian Foresight Think Tank, آذار/مارس 2017 https://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2017/03/Sensitive-Jordan-and-the-Berm-1.pdf.

117 المصدر نفسه.

118 المصدر نفسه.

119 Greg Beals, One year on: Jordan's Za'atari refugee camp mushrooms into major urban centre, UNHCR, تموز/ يوليو 2013 https://www.unhcr.org/news/latest/2013/7/51f698ee6/year-jordans-zaatari-refugee-camp-mushrooms-major-urban-centre.html.

120 Security concerns rise at Syrian refugee camp despite police presence, The Guardian, https://www.theguardian.com/global-development/2013/apr/06/security-concerns-syrian-refugee-camp.

121 Life in Za'atari refugee camp, Jordan's fourth biggest city, Oxfam, https://www.oxfam.org/en/life-zaatari-refugee-camp-jordans-fourth-biggest-city.

122 UNHCR COVID-19 appeal, آذار/مارس 2020 https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20COVID-19%20Appeal%20-%20March%202020.pdf; Syrian refugees adapt to life under coronavirus lockdown in Jordan camps, UNHCR, نيسان/أبريل 2020 https://www.unhcr.org/5e84a3584

123 Jordan and the Berm Rukban and Hadalat 2017-2018, Humanitarian Foresight Think Tank, آذار/مارس 2018 Syrians at the berm: surviving in nightmarish conditions and with an uncertain status, Internal Displacement Monitoring Centre, تشرين الأول/أكتوبر 2017 https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrians-berm-surviving-nightmarish-conditions-and-uncertain-status

124 المصدر نفسه.

125 المصدر نفسه.

126 أنظر https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/Jordan-response-COVID19-pandemic-Middle-East.

127 Z Harel, Ongoing protests in Jordan threaten to destabilize the regime, The Middle East Media Research Institute, آذار/مارس 2019 https://www.memri.org/reports/ongoing-protests-jor- dan-threaten-destabilize-regime; Rana F Sweis, Resentment grows against Syrian refugees in Jordan, أيار/مايو 2013 https:// www.nytimes.com/2013/05/09/world/middleeast/09i-ht-m09-jordan-syria.html.

128 أنظر https://www.mei.edu/publications/jordans-rising-economic-challenges-time-covid-19.

وفقًا للبيانات التي جمعتها كلية بلافاتنيك الحكومية بجامعة أكسفورد، ارتفع مستوى الشدة في استجابة الحكومة الأردنية للوباء، أو "مؤشر الصرامة" الخاص بها، من 80% إلى 100% خلال منتصف إلى أواخر آذار/مارس. وبالمقارنة، تراوحت النتائج الخاصة بالمناطق الحدودية بين العراق ولبنان حول نسبة 80% أنظر https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/what-lies-ahead-as-jordan-faces-the-fallout-of-covid-19/

129 Jordan reports its highest daily tally of COVID-19 cases, Reuters, آب/أغسطس 2020 https://www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-jordan-tally/jordan-reports-its-highest-daily-tally-of-covid-19-cases-idUSKBN25Q0TN; Jordan bars entry from West Bank, Israel, Iraq, Egypt due to coronavirus, Arab News, آذار/مارس 2020 https://www.arabnews.jp/en/middle-east/article_12712/; Jordan to close border with Syria after spike in COVID-19 cases, Reuters, آب/أغسطس 2020 https:// www.reuters.com/article/us-health-coronavirus-jordan-border-cros/jordan-to-close-border-with-syria-after-spike-in-covid-19-cases-idUSKCN2581KX; Most schools reopen in Jordan amid COVID-19 spike, Middle East Monitor, أيلول/سبتمبر 2020 https://www.middleeastmonitor.com/20200901-most-schools-reopen-in-jordan-amid-covid-19-spike/.

130 أنظر https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/

Jordan-response-COVID19-pandemic-Middle-East.

131 In Jordan, survey finds most struggle to meet basic needs and access health care under lockdown, UNDP, حزيران/يونيو 2020 https://www.undp.org/content/undp/en/home/newscentre/news/2020/Jordan_survey_finds_most_struggle_meet_basic_needs_and_health_care_under_lockdown.html.

132 COVID-19 emergency response update #11, UNHCR, آب/أغسطس 2020 https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20MENA%20COVID-19%20Update%20-%205AUG20.pdf.

133 Facing double crises – rapid assessment of the impact of COVID-19 on vulnerable workers in Jordan, ILO, أيار/مايو 2020 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/--- ro-beirut/documents/publication/wcms_743391.pdf.

134 Charlie Dunmore and Dalal Mawad, Erbil reaps rewards by كانون al-lowing Syrian refugees to flourish, UNHCR, الأول/ ديسمبر 2018 https://www.unhcr.org/news/stories/2018/12/5c137ba94/erbil-reaps-rewards-allowing-syrian-refugees-flourish.html; Iraq: Syrian refugees statistics, UNHCR, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/73398.pdf.

135 تشير التقديرات إلى أن أكثر من 95% من الأشخاص الذين فروا من سوريا إلى العراق استقروا في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد في الشمال.

136 Syrian crisis: Impact on Iraq, European Parliament Think Tank, نيسان/أبريل 2017 http://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.Htm-reference=EPRS_BRI%282017%29599387.

137 Hannah Lynch, Syrian refugees resort to smugglers to enter Kurdistan region of Iraq, تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://www.rudaw.net/english/middle east/iraq/16102019.

138 المصدر نفسه.

139 Mark Mackinnon, Syrian Kurdish refugees forced to turn to smugglers after closing of border crossing to Iraq, The Globe and Mail, تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://www.theglobeandmail.com/world/article-syrian-kurdish-refugees-forced-to-turn-to- smugglers-after-closure-of/.

140 Refugee arrivals to Iraq pass 7,000 mark in seven days, UNHCR, تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://reliefweb.int/report/iraq/refugee-arrivals-iraq-pass-7000-mark-seven-days; Hannah Lynch, Syrian refugees resort to smugglers to enter Kurdistan region of Iraq, تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/16102019.

141 Kurdistan arrests over 100 for smuggling people from Iran to avoid quarantine, Kurdistan, 24 آذار/مارس 2020 https://www.kurdistan24.net/en/news/24d1eeec-2a11-4c5f-92cb- 4a049d4361b1; Laura Mallene, Iraq: Smugglers profiting from lockdown of Kurdistan region, Organized Crime And Corruption Reporting Project, آذار/مارس 2020 https://www.occrp.org/en/daily/11932-iraq-smugglers-profiting-from-lock-down-of-kurdistan-regioniraq-smugglers-profiting-from-lockdown-of-kurdistan-region; Kurdistan charges 23 more for smuggling people from Iran, defying coronavirus measures, Kurdistan, 24 نيسان/أبريل 2020 https://www.kurdistan24.net/en/news/820e326f-7c18-4818-a03d-1e632aae2acb.

142 UNHCR, North-East Syria Update October 2019–April 2020, https://reliefweb.int/report/iraq/north-east-syria-update-october-2019-april-2020.

143 أنظر Rudaw, آذار/مارس 2020 https://www.rudaw.net/english/middleeast/21032020?ID=502666.

144 Dlawer Ala'Aldeen, How a fragile Iraq is facing the COVID-19 challenge, ISPI, نيسان/أبريل 2020 https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/how-fragile-iraq-facing-covid-19-challenge-25648.

145 المصدر نفسه.

146 Mark Shaw and Tuesday Reitano, Centrifugal forces: Exploring the nexus of global illicit flows and local conflict dynamics, United Nations University, Centre for Policy Research, أيار/مايو 2017 https://cpr.unu.edu/centrifugal-forces-exploring-the-nexus-of-global-illicit-flows-and-local-conflict-dynamics.html.

147 المصدر نفسه.

148 المصدر نفسه.

149 Tuesday Reitano and Marcena Hunter, Protecting politics: Deterring the influence of organized crime on public service delivery, Global Initiative Against Transnational Organized Crime and Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2016, https://www.idea.int/sites/default/files/publications/protecting-politics-deterring-the-influence-of-organized-crime-on-public-service-delivery.pdf.

150 Saud Al Sharafat, Securitization of the Coronavirus crisis in Jordan: Successes and limitations, The Washington Institute, أيار/مايو 2020 https://www.washingtoninstitute.org/fikrafo-rum/view/COVID-19-Jordan-Middle-East-Securitization.

151 Roger Lu Phillips and Layla Abi-Falah, Bashar al-Assad is criminally responsible for Syria's COVID-19 crisis, Just Security, آب/أغسطس 2020 https://www.justsecurity.org/71805/bashar-al-assad-is-criminally-responsible-for-syrias-covid-19-crisis/.

152 Dmitri Trenin, Russia's interests in Syria, Carnegie Moscow Center, حزيران/يونيو 2014 https://carnegie.ru/2014/06/09/russia-s-interests-in-syria-pub-55831.

153 Aron Lund, Diplomats battle over key Syria aid resolution, The New Humanitarian, كانون الأول/ديسمبر 2019 https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2019/12/16/Syria-UN-United-Nations-Security-Council-aid-Russia-Turkey; Syria: aid restrictions hinder COVID-19 response, Human Rights Watch, نيسان/أبريل 2020 https://www.hrw.org/news/2020/04/28/syria-aid-restrictions-hinder-covid-19-response.

154 Nour Samaha, Hezbollah unites clans to raise border force, Al Jazeera, حزيران/يونيو 2013 https://www.aljazeera.com/indepth/features/2013/06/201369143923622272.html; Nour Samaha, Meeting the clans of Lebanon, Al Jazeera, آب/أغسطس 2012 https://www.aljazeera.com/indepth/features/2012/08/201281820453929203.html.

155 Jordan's angry tribes, Al Jazeera, تموز/يوليو 2019 https://www.aljazeera.com/programmes/peopleandpower/2019/07/jordan-angry-tribes-190704085944812.html; Do Jordan's tribes challenge or strengthen the state?, أيار/مايو 2015 https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2015/05/28/do-jordans-tribes-challenge-or-strengthen-the-state/

156 Joost Jongerden, Governing Kurdistan: Self-administration in the Kurdistan Regional Government in Iraq and the Democratic Federation of Northern Syria, Ethnopolitics,

تشرين الثاني/نوفمبر 2018 https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17449057.2018.1525166; Iraqi Kurdistan Profile, BBC, نيسان/أبريل 2018 https://www.bbc.com/news/world-middle-east-28147263.

157 مجموعة من الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران تشارك في الإطاحة بالدولة الإسلامية.

158 رئيس سوريا بشار الأسد مسلم علوي. العلويون هم طائفة أقلية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالإسلام الشيعي.

159 Syria: Aid restrictions hinder COVID-19 response, Human Rights Watch, نيسان/أبريل 2020 ; Bashar al-Assad is criminally responsible for Syria's COVID-19 crisis, Just Security, آب/أغسطس 2020 ; WHO should stand by appeal for cross-border aid to Syria, Human Rights Watch, نيسان/أبريل 2020 https://www.hrw.org/news/2020/04/30/who-should-stand-appeal-cross-border-aid-syria.

160 Who are the Kurds and why is Turkey attacking them in Syria?, The New York Times, تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://www.nytimes.com/2019/10/14/world/middleeast/the-kurds-facts-history.html.

161 المصدر نفسه.

162 Tim Lister, What does ISIS really want?, CNN, كانون الأول/ديسمبر 2015 https://edition.cnn.com/2015/12/11/middlee-ast/isis-syria-iraq-caliphate/index.html.

163 Audrey Alexander, The security threat COVID-19 poses to the northern Syria detention camps holding Islamic State members, Combatting Terrorism Center, تموز/يوليو 2020 https://ctc.usma.edu/the-security-threat-covid-19-poses-to-the-northern-syria-detention-camps-holding-islamic-state-members/

164 Max Kravitz and Will Nichols, A bitter pill to swallow: Connections between Captagon, Syria, and the Gulf, Columbia Journal of International Affairs, أيار/مايو 2016 https://jia.sipa.columbia.edu/bitter-pill-swallow-connections-captagon-syria-gulf.

165 أفاد نشطاء في الرقة، التي كانت العاصمة الفعلية لتنظيم الدولة الإسلامية، بانتشار تعاطي المخدرات بين مقاتلي داعش وانتشار مبيعات الكبتاغون.

166 Lina Khatib and Lina Sinjab, Syria's transactional state: How the conflict changed the Syrian state's exercise of power, Chatham House, تشرين الأول/أكتوبر 2018 https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2018-10-10-syrias-transactional-state-khatib-sinjab.pdf.

167 الشبيحة هي من أشهر الجماعات الموالية للنظام، وهناك أكثر من ألف جماعة متمردة اندمجت وتفككت على مدار الصراع السوري.

168 Abbas Assi, The sectarian dimension of the Syrian Civil War and Lebanese-Syrian relations, Middle East Institute, تموز/يوليو 2018 https://www.mei.edu/publications/sectarian-dimension-syrian-civil-war-and-lebanese-syrian-relations.

169 Michelle Nichols, Weapons being smuggled between Lebanon, Syria: U.N., Reuters, أيار/مايو 2012 https://www.reuters.com/article/us-syria-lebanon-weapons/weapons-being-smuggled-between-lebanon-syria-u-n-idUSBRE8471EV20120508.

170 European University Institute, Lebanon's border areas in light of the Syrian war: New actors, old marginalisation, آذار/مارس 2018 https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/52564/RSCAS_PR_2018_03.pdf.

171 Martin Chulov and Ian Black, Arms supplies to Syrian rebels dry up amid rivalries and divisions, The Guardian, تشرين الأول/أكتوبر 2012 https://www.theguardian.com/world/2012/oct/10/arms-supplies-syrian-rebels-rivalries; https://www.voltairenet.org/article176930.html.

172 Salim Daccache, Lebanon's response to religious violence, Oasis Center, تشرين الأول/أكتوبر 2018 https://www.oasis-center.eu/en/salafism-jihadism-in-lebanon.

173 Jesse Rosenfeld, 'This is where ISIS gets its weed', The Daily Beast, تموز/يوليو 2017 https://www.thedailybeast.com/this-is-where-isis-gets-its-weed; Vanda Felbab-Brown, Harold Trinkunas and Sultan Barakat, Breaking bad in the Middle East and North Africa: Drugs, militants and human rights, Brookings Institute, آذار/مارس 2016 https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/03/22/breaking-bad-in-the-middle-east-and-north-africa-drugs-militants-and-human-rights/

174 المصدر الرئيسي لتمويل داعش هو الابتزاز. ويؤكد التجار في البقاع أن مقاتلي حزب اللّه عثروا على الكبتاغون في حوزة الدولة الإسلامية وكذلك مع مقاتلي جبهة النصرة في المنطقة الحدودية.

175 Yaroslav Trofimov, With win over Islamic State, Hezbollah gains new sway in Lebanon, The Wall Street Journal, آب/أغسطس 2017 https://www.wsj.com/articles/with-win-over-islamic-state-hezbollah-gains-new-sway-in-lebanon-1504171801.

176 Jeff Neumann, Amphetamines fuel both sides of the Syrian war, Newsweek, تشرين الثاني/نوفمبر 2015 https://www.newsweek.com/2015/11/13/some-middle-east-enclaves-growing-appe-tite-amphetamines-390237.html

177 تقع المدينة، التي كانت في السابق موطنًا لنحو 60 ألف نسمة معظمهم من السنة، على طريق استراتيجي يربط دمشق باللاذقية، وهي معقل النظام السوري على ساحل البحر الأبيض المتوسط. https://www.newsweek.com/2015/11/13/some-middle-east-enclaves-growing-appetite-amphetamines-390237.html

178 تُظهر الأبحاث أن الشبيحة الموالية للنظام، وهي مجموعة صغيرة من ميليشيات الحكومة السورية (مؤلفة من العلويين بالأساس) التي شاركت في عمليات التهريب والإتجار في الثمانينيات والتسعينيات، وسعت نطاق انتشارها أثناء الصراع من خلال العمل مع نظرائها اللبنانيين لتهريب السلع بين البلدين، أنظر https://stabilityjournal.org/articles/10.5334/sta.522/print/

179 Production, abuse and smuggling of drugs spreading in Syria, تشرين الثاني/نوفمبر 2018 https://english.enab-baladi.net/archives/2018/11/production-abuse-and-smuggling-drugs-spreading-in-syria/#ixzz6Ds1kXLHS.

180 بين سوريا ولبنان: تهريب البشر يتزايد برعاية "الرابعة" و"الحزب" https://bit.ly/3i5Welt

181 المصدر نفسه.

182 Lebanon's border areas in light of the Syrian war: New actors old marginalisation, European University Institute, آذار/مارس 2018 https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/52564/RSCAS_PR_2018_03.pdf; Refugees return to Syria from Lebanon in Hezbollah-mediated deal, Reuters, تموز/يوليو 2017 https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-lebanon/refugees-return-to-syria-from-lebanon-in-hezbollah-mediated-deal-idUSKBN19X1Y6.

183 اتهم نشطاء المعارضة حزب اللّه باستيراد الحشيش والترويج لاستخدامه بين الشباب السوري كوسيلة لكسب المال لتمويل تدخله في سوريا.

184 Nour Samaha, Meeting the clans of Lebanon, Al Jazeera, آب/أغسطس 2012 https://www.aljazeera.com/indepth/features/2012/08/201281820453929203.html.

185 Euan Ward, In Lebanon, coronavirus presents a political lifeline for the sectarian-based elite, Al Arabiya, نيسان/أبريل

2020 https://english.alarabiya.net/en/features/2020/04/06/In-Lebanon-coronavirus-presents-a-political-life-line-for-the-sectarian-based-elite

186 المصدر نفسه.

187 Iran-backed groups in Lebanon and Iraq seek public support through coronavirus fight, The Wall Street Journal, نيسان/أبريل 2020 https://www.wsj.com/articles/iran-backed-groups-in-lebanon-and-iraq-seek-public-support-through-coronavirusfight-11587980816.

188 Matthew Levitt, Hezbollah's procurement channels: Leveraging criminal networks and partnering with Iran, Combatting Terrorism Center, آذار/مارس 2019، المجلد 12، القضية 3 https://ctc.usma.edu/hezbollahs-procurement-channels-leveraging-criminal-networks-partnering-iran/.

189 Betsy Joles, Syria has confirmed its first cases of coronavirus. An outbreak there would be hell, https:// آذار/مارس 2020 www.vox.com/world/2020/3/27/21195860/coronavirus-syria-idlib-covid-19-cases-outbreak-middle-east; Lebanon vows crackdown on smuggling into Syria, Middle East Affairs, أيار/مايو 2020 https://middleeastaffairs.net/2020/05/15/leb- anon-vows-crackdown-on-smuggling-into-syria/.

تشير بعض التقارير إلى قيام حزب الله ببناء معبر حدودي غير رسمي مع سوريا، أنظر https://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2020/07/08/Lebanons-Hezbollah-opens-illegal-border-crossing-with-Syria-Report.

190 المصدر نفسه.

191 Hilal Khashan, Why Lebanon's Sunnis support ISIS, Middle East Quarterly, 2015, https://www.meforum.org/5316/lebanon-sunnis-isis.

192 Lebanon's response to religious violence, https://www. oasis-center.eu/en/salafism-jihadism-in-lebanon; Exclusive – Lebanon fears return of extremists from Syria's Idlib, Asharq Al-Awsat, تشرين الأول/أكتوبر 2018 https://aawsat.com/english/home/article/1441646/exclusive-lebanon-fears-return-extremists-syria%E2%80%99s-idlib.

193 International Labour Organization, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/genericdocument/wcms_240130.pdf.

194 Anchal Vohra, Lebanon is sick and tired of Syrian refugees, Foreign Policy, تموز/يوليو 2019 https://foreign-policy.com/2019/07/31/lebanon-is-sick-and-tired-of-syrian-refugees/

195 Beirut explosion: How the port blast will hit Lebanon's economy, Middle East Eye, آب/أغسطس 2020 https://www. middleeasteye.net/news/beirut-explosion-lebanon-economy-port-will-hit.

196 اندلعت الاحتجاجات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019. نما الاقتصاد اللبناني بنسبة 0.2% فقط في2018 ويحتل عبء الدين العام المرتبة الثالثة في العالم.

197 Paul Cochrane, Syria's economy goes from very bad to worse as Lebanon's crisis hits, Middle East Eye, كانون الثاني/يناير 2020 https://www.middleeasteye.net/news/bad-worse-syrias-financial-crisis-hit-lebanons-economic-free-fall.

198 Rohan Advani and Walid Al Nofal, How is the Lebanese crisis affecting Syria?, Syria Direct, كانون الأول/ديسمبر 2019 https://syriadirect.org/news/how-is-the-lebanese-crisis-affecting-syria/; Paul Cochrane, Syria's economy goes from very bad to worse as Lebanon's crisis hits, Middle East Eye, كانون الثاني/يناير 2020 https://www.middleeasteye.net/news/bad-worse-syrias-financial-crisis-hit-lebanons-economic-free-fall

199 World Bank, Lebanon: Promoting poverty reduction and shared prosperity, حزيران/يونيو 2015 http://documents.worldbank.org/curated/en/698161468179049613/pdf/97498-CAS-P151430-SecM2015-0202-IFC-SecM2015-0073-MIGA-SecM2015-0047-Box391476B-OUO-9.pdf.

200 Lydia Assouad, The Lebanese are united in revolt, but their political system is not made to calm the rage, Carnegie Middle East Centre, 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 https://carneg-ie-mec.org/diwan/80367.

201 Natasha Turak, In Lebanon, default is 'virtually certain' after 24 start credit downgrades, CNBC, شباط/فبراير 2020 https://www.cnbc.com/2020/02/24/lebanon-crisis-debt-default-is-virtually-certain-after-credit-downgrades.html.

202 Lebanon protests: How WhatsApp tax anger revealed a much deeper crisis, BBC, 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 https://www.bbc.com/news/world-middle-east-50293636.

203 Maya Yaha, Lebanon risks more lost decades if protesters' 24 demands aren't met, World Politics Review, شباط/فبراير 2020 https://www.worldpoliticsreview.com/articles/28554/in-lebanon-protests-could-lead-to-more-lost-decades.

204 UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Lebanon Humanitarian Fund – Annual Report 2017, 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 https://reliefweb.int/report/lebanon/leb-anon-humanitarian-fund-annual-report-2017

205 المصدر نفسه.

206 أنظر https://time.com/5876052/beirut-explosion-lebanon-economy/

207 أنظر على سبيل المثال US Department of Justice, Lebanese-businessman tied by Treasury Department to Hezbollah is sentenced to prison for money laundering scheme involving the evasion of US Sanctions, 8 آب/أغسطس 2019 https://www.justice.gov/opa/pr/lebanese-businessman-tied-treasury-depart-ment-hezbollah-sentenced-prison-money-laundering.

208 Lebanon to form debt restructuring plan by year-end, Naharnet, آذار/مارس 2020 http://www.naharnet.com/stories/ en/270546.

209 Lina Haddad Kreidie and Jesse Marks, Jordan's interest in a stable Syria, Carnegie Endowment for International Peace, آب/أغسطس 2018 https://carnegieendowment.org/sada/77094; Abdulrahman al-Masri, Jordan's increased involvement in Syria, The Arab Weekly, حزيران/يونيو 2017 https://thearabweekly.com/jordans-increased-involvement-syria; https://www.meforum.org/58683/end-syrian-civil-war-jordan.

210 أعيد فتح معبر نصيب الحدودي بين سوريا والأردن رسميًا في تشرين الأول/أكتوبر 2018

211 Assad forces retake Syrian rebel stronghold of Deraa, Financial Times, 12 تموز/يوليو 2018 https://www.ft.com/content/8b57c8b4-85ee-11e8-a29d-73e3d454535d; Deraa, birthplace of Syria uprising, retaken by government forces, BBC, تموز/يوليو 2018 https://www.bbc.com/news/world-middle-east-44806045.

212 Aron Lund, Opening soon: The story of a Syrian-Jordanian border crossing, The Century Foundation, أيلول/سبتمبر 2017 https://tcf.org/content/commentary/opening-soon-story-syrian-jordanian-border-crossing/.

213 Lucrezia Savasta, Jordan and the ISIS threat, نيسان/أبريل 2017

https://www.eastwest.ngo/idea/jordan-and-isis-threat.

214 Deborah Amos, Saudi aid boost to Syrian rebels puts Jordan at risk, NPR, آذار/مارس 2014 https://www.npr.org/2014/03/16/290609402/saudi-aid-boost-to-syrian-rebels-puts-jordan-at-risk.

215 CIA arms for Syrian rebels supplied black market, The New York Times, 2016, https://www.nytimes.com/2016/06/27/world/middleeast/cia-arms-for-syrian-rebels-supplied-black-market-officials-say.html

216 Weapons for Syrian rebels sold on Jordan's black market, https://www.aljazeera.com/news/2016/06/cia-weapons-syrian-rebels-jordan-black-market-160626141335170.html.

217 وشملت هذه الإجراءات إغلاق الحدود حتى أمام السوريين الذين يحملون جوازات سفر سارية المفعول.

218 لا يحتاج السوريون إلى تأشيرة لدخول الأردن.

219 Aisha Han and Rachel Rossi, Why the situation in Rukban is deteriorating, Atlantic Council, كانون الأول/ديسمبر 2018 https://www.atlanticcouncil.org/blogs/syriasource/why-the-situation-in-rukban-is-deteriorating-2/

220 Gerasimos Tsourapas, The Syrian refugee crisis and foreign policy decision-making in Jordan, Lebanon, and Turkey, Journal of Global Security Studies, 4, 4 (2019), 464–481.

221 Jordan and the Berm Rukban and Hadalat, 2017–2018, آذار/مارس 2017 https://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2017/03/Sensitive-Jordan-and-the-Berm-1.pdf

222 Policing and protection for Syrian refugees in Jordan, Carnegie Endowment for International Peace, Jessica Watkins, تشرين الأول/أكتوبر 2018 https://carnegieendowment.org/sada/77511; Diab Al-Badayneh, Strains and radicalization among Syrian youth refugees in Jordan, International Journal of Scientific Research, تموز/يوليو 2017 https://www.researchgate.net/publication/317936937_Strains_and_Radicalization_Among_Syrians_Youth_Refugees_in_Jordan.

223 Ragui Assaad, How has Jordan been affected by the Syrian refugee influx?, The ERF Policy Portal, أيار/مايو 2018 https://theforum.erf.org.eg/2018/05/10/jordan-affected-syrian-refugee-influx/.

224 Jordanian journalists: Hundreds of thousands of young Jordanians support ISIS – and the authorities aren't dealing with it, MEMRI, أيار/مايو 2017 https://www.memri.org/reports/jordanian-media-warns-about-extent-of-support-for-isis-in-kingdom; Pro-ISIS sympathies simmer in Jordanian city, CNN News, أيلول/سبتمبر 2014 https://edition.cnn.com/2014/09/30/world/meast/jordan-isis-supporters/index.html.

225 أنظر Jordan, https://www.knowyourcountry.com/jordan1111

226 Nan Tian et al, Trends in world military expenditure 2018, SIPRI factsheet, نيسان/أبريل 2019 https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-04/fs_1904_milex_2018_0.pdf

227 Ellen Francis, U.S.-Russian ceasefire deal holding in southwest Syria, Reuters, تموز/يوليو 2017 https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria/us-russian-ceasefire-deal-holding-in-southwest-syria-idUSKBN19U08D

228 أنظر http://www.ammonnews.net/article/365821.

229 Chloe Cornish, Reopening of Syrian-Jordan borders re- vives 30 regional trade, Financial Times, تشرين الأول/أكتوبر 2018 https://www.ft.com/content/e580c1a6-d6de-11e8-aa22-36538487e3d0.

230 Jordan youth unemployment rises to almost 40 per cent, Al Jazeera, الأول/أكتوبر 2019 https://www.aljazeera.com/news/2019/10/jordan-youth-unemployment-rises-40-per-cent-191003142605920.html

231 Z Harel, Ongoing protests in Jordan threaten to destabilise the regime, MEMRI, آذار/مارس 2019 https://www.memri.org/reports/ongoing-protests-jordan-threaten-destabilize-regime

232 وفقًا للبيانات التي جمعتها كلية بلافاتنيك الحكومية بجامعة أكسفورد، ارتفع مستوى الشدة في استجابة الحكومة الأردنية للوباء، أو "مؤشر الصرامة" الخاص بها، من 80% إلى 100% خلال منتصف إلى أواخر آذار/مارس. وبالمقارنة، تراوحت النتائج الخاصة بالمناطق الحدودية بين العراق ولبنان بحوالي 80% أنظر https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/what-lies-ahead-as-jordan-faces-the-fallout-of-covid-19/

233 Drastic, early action seems to keep a lid on Jordan's COVID-19 outbreak, CBS News, نيسان/أبريل 2020 https://www.cbsnews.com/news/coronavirus-in-jordan-seemingly-kept-in-check-by-drastic-early-lockdown-measures/

234 Jordan: Free speech threats under COVID-19 response, Human Rights Watch, أيار/مايو 2020 https://www.hrw.org/news/2020/05/05/jordan-free-speech-threats-under-covid-19-response.

235 المصدر نفسه.

236 أنظر https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/COVID-19-Jordan-Middle-East-Securitization

237 Jane Araf, Jordan's prime minister says his country contained COVID-19 by 'helping the weakest', NPR, تموز/يوليو 2020 https://www.npr.org/2020/07/23/894687319/jordans-prime-minister-says-his-country-contained-covid-19-by-helping-the-weakest=1599062982297

238 Sean Yom and Katrina Sammour, Youth radicalization in Jordan: Social and political dimensions, CTC Sentinel, 10, 4 نيسان/أبريل 2017 https://ctc.usma.edu/counterterrorism-and-youth-radicalization-in-jordan-social-and-political-dimensions/

239 Anne Speckhard و Ardian Shajkovci, Fighting ISIS in the digital space in Jordan, تشرين الأول/أكتوبر 2018 International Center for the Study of Violent Extremism, https://www.research-gate.net/publication/328566214_Fighting_ISIS_in_the_Digital_Space_in_Jordan.

240 Renad Mansour, The Sunni predicament in Iraq, Carnegie Middle East Center, آذار/مارس 2016 https://carnegie-mec.org/2016/03/03/sunni-predicament-in-iraq-pub-62924.

241 المصدر نفسه.

242 المصدر نفسه.

243 What's happening in Syria, BBC, تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://www.bbc.co.uk/newsround/16979186.

244 Colin P Clarke, An overview of current trends in terrorism and illicit finance, Rand Corporation, https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/testimonies/CT400/CT498/RAND_CT498.pdf.

245 وفقًا لدراسة أجرتها مجموعة العمل المالي عام2015 ، تضمنت مصادر الدخل الأساسية الأخرى لداعش جمع الأموال من خلال شبكات الاتصال الحديثة، والدعم المادي الذي يقدمه المقاتلون الأجانب، والتبرعات من الدول المجاورة التي غالبًا ما تكون مُقنّعة كتبرعات من "جمعيات خيرية إنسانية"، والاختطاف من أجل الحصول على الفدية.

246 Wilson Center, ISIS after the caliphate, تشرين الثاني/نوفمبر 2017 https://www.wilsoncenter.org/article/isis-after-the-caliphate-0

247 Colin P Clarke, ISIS's new plans to get rich and wreak havoc, Foreign Policy, تشرين الأول/أكتوبر 2018 https://foreignpolicy.com/2018/10/10/isis-new-plans-to-get-rich-and-wreak-havoc/; Human Rights Watch, Iraq: ISIS abducting, killing, expelling minorities, تموز/يوليو 2014 https://www.hrw.org/news/2014/07/19/iraq-isis-abducting-killing-expelling-minorities; Rosie Perper, ISIS made millions from taxes that it then used to run garbage collections and even a DMV, Business Insider, نيسان/أبريل 2018 https://www.businessinsider.com/islamic-state-used-taxes-to-grow-power-and-offer-services-2018-4?IR=T

248 Colin P Clarke, ISIS's new plans to get rich and wreak havoc, Foreign Policy, تشرين الأول/أكتوبر 2018 https://foreignpolicy.com/2018/10/10/isis-new-plans-to-get-rich-and-wreak-havoc/.

249 Tom Westcott, Destruction or theft? Islamic State, Iraqi antiquities and organized crime, Global Initiative Against Transnational Organized Crime, آذار/مارس 2019

250 المصدر نفسه.

251 World Economic Forum, 12 ways ISIS gets funding, تشرين الثاني/نوفمبر 2015 https://www.weforum.org/agenda/2015/11/12-ways-isis-gets-funding/

252 Timeline of the rise and fall of the Islamic State group, Associated Press, آذار/مارس 2019 https://apnews.com/482578c-254c349ec826a11885d2f2265

253 The struggle for survival by Syrian refugees and Iraqi IDPs, European Commission, European civil protection and humanitarian aid operations, https://ec.europa.eu/echo/field-blogs/stories/struggle-survival-syrian-refugees-and-iraqi-idps_en

254 أنظر https://www.arabnews.com/node/1668881/middle-east

255 Gayle Tzemach Lemmon, ISIS is using coronavirus to rebuild its terrorism network in Iraq and Syria, NBC news, أيار/مايو 2020 https://www.nbcnews.com/think/opinion/isis-using-coronavirus-rebuild-its-terrorism-network-iraq-syria-ncna1215941.

256 Federico Borsari, Syria: Into the lost border, Istituto per gli Studi di Politica Internazionale, آذار/مارس 2019 https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/syraq-lost-border-22462

257 Who are Iraq's Iran-backed militias?, Associated Press, كانون الأول/ديسمبر 2019 https://apnews.com/57a346b17d-6da07ae-732ba1437520fd2

258 The Hashd is dead, long live the Hashd, Chapter 3: Earlier trends persist: August–December 2018, Clingendael, https://www.clingendael.org/pub/2019/the-hashd-is-dead-long-livethe-hashd/3-earlier-trends-persist-augustdecember-2018/; The Washington Post, 2019, https://www.washingtonpost.com/world/as-iraqs-shiite-militias-expand-their-reach-concerns-about-an-isis-revival-grow/2019/01/09/52da575e-eda9-11e8-8b47-bd0975fd6199_story.html

259 Iraq legislating the status of the Popular Mobilization Forces, Library of Congress, https://www.loc.gov/law/foreign-news/article/iraq-legislating-the-status-of-the-popular-mobilization-forces/; Ranj Alaadin, Legalizing PMF in Iraq: Why it's not all bad news, Al Jazeera, كانون الأول/ديسمبر 2016 https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2016/11/legalizing-pmf-iraq-bad-news-161129140729509.html

260 Patrick Clawson and Hanin Ghaddar and Nader Uskowi, Middle East FAQs Volume 1: What is the Shia Crescent?, The Washington Institute, كانون الثاني/يناير 2018 https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/middle-east-FAQsvolume-1-what-is-the-shia-crescent; Iran is secretly moving missiles into Iraq, The New York Times, 2019, https://www.nytimes.com/2019/12/04/us/politics/iran-missiles-iraq.html

261 أنظر https://www.voanews.com/middle-east/voa-news-iran/irans-kurdish-sufis-dash-iraq-funeral-exposing-covid-border-control.

262 أنظر https://www.reuters.com/article/us-iran-iraq-proxies-insight/coronavirus-and-sanctions-hit-irans-support-of-proxies-in-iraq-idUSKBN2432EY

263 تشكل وحدات حماية الشعب ميليشيا متعددة الإثنيات تسمى قوات سوريا الديمقراطية.

264 Michael Safi, What is the situation in north-eastern Syria?, The Guardian, تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://www.theguardian.com/world/2019/oct/09/what-is-situation-north-eastern-syria-turkey-kurds

265 Turkey v Syria's Kurds: The short, medium and long story, BBC, تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://www.bbc.com/news/world-middle-east-49963649

266 يتأثر حزب الاتحاد الديمقراطي بشدة بأفكار القائد الكردي عبد اللّه أوجلان، العضو المؤسس لحزب العمال الكردستاني، الذي يشن تمردًا لأكثر من ثلاثة عقود في تركيا من أجل الحصول على الحقوق السياسية والثقافية للأكراد. تم تصنيف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية من قبل تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفقًا للحكومة التركية، لا يمكن تمييز حزب العمال الكردستاني عن حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب.

267 Ulf Laessing and Raya Jalabi, Displaced by war, Kurdish families stuck at Syria–Iraq border point, Reuters, تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://www.reuters.com/article/us-syria-security-turkey-border/displaced-by-war-kurdish-families-stuck-at-syria-iraq-border-point-idUSKBN1X0211

268 Fatma Tanis, Syrian Kurdish refugees say Kurdish forces tried to prevent them from fleeing to Iraq, NPR, تشرين الثاني/نوفمبر 2019 https://www.npr.org/2019/11/07/777183277/syrian-kurdish-refugees-say-kurdish-forces-tried-to-prevent-them-from-fleeing-to; Transformations of trans-border areas in the context of the Syrian conflict, شباط/فبراير 2014 https://www.noria-research.com/transformations-of-trans-border-areas-in-the-context-of-the-syrian-conflict/.

269 Hannah Lynch, Syrian refugees resort to smugglers to enter Kurdistan region of Iraq, Rudaw, تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/16102019.

270 The Iraq protests explained in 100 and 500 words, BBC, كانون الأول/ديسمبر 2019 https://www.bbc.com/news/world-middle-east-50595212.

271 Iraq: Protest death toll surges as security forces resume brutal repression, Amnesty International, الثاني/يناير 2020 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/01/iraq-protest-death-toll-surges-as-security-forces-resume-brutal-repression/.

272 Ghaith Abdul-Ahad, Iraq's young protesters count cost of a 29 month of violence, The Guardian, تشرين الأول/أكتوبر 2019 https://www.theguardian.com/world/2019/oct/29/iraqi-protesters-demonstrations-month-of-violence.

273 Sarhang Hamasaeed, As protests continue in the street, Iraq reaches a crossroads, US Institute of Peace, 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 https://www.usip.org/publications/2019/11/protests-continue-street-iraq-reach-

es-crossroads.

274 Arwa Ibrahim, Muhasasa, the political system reviled by Iraqi 4 protesters, Al Jazeera, 2019 كانون الأول/ديسمبر https://www.aljazeera.com/news/2019/12/muhasasa-political-system-reviled-iraqi-protesters-191202201939755.html

275 National Defense Institute, NDI poll: Iraqis welcome improved security and social cohesion, but discontent with government undermines stability, 29 2019 تموز/يوليو https://www.ndi.org/publications/ndi-poll-iraqis-welcome-improved-security-and-social-cohesion-discontent-government

276 أنظر https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2020-04-23/iraq-war-paved-way-coronavirus-catastrophe.

277 أنظر https://www.newsweek.com/isis-operative-charged-covid-scam-doj-allegedly-sold-fake-ppe-online-raise-money-terrorist-1524955

278 أنظر https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/05/iraq-new-cabinet-mustafa-kadhimi-economy-security-covid19.html

279 أنظر International Aid Transparency Initiative, d-portal, http://d-portal.org/ctrack.html#view=search.

280 OECD Donor Tracker, https://donortracker.org/countries.

281 أنظر https://bit.ly/37UKLl9

282 مدة المشروع: حزيران/يونيو 2018 إلى كانون الأول/ديسمبر 2019.

283 أنظر Berghof Foundation, https://berghof-foundation.org/work/projects/supporting-local-dialogue-and-faith-based-insider-mediators.

284 Security and justice sector governance in the Middle East, Geneva Centre for Security Sector Governance, 2019 تشرين الأول/أكتوبر https://issat.dcaf.ch/download/155986/3249263

285 أنظر https://bit.ly/2VMgn6x

286 أنظر https://stats.oecd.org/qwids/#?x=1&y=6&f=2:82,4:1,7:1,9:85,3:296,5:3,8:85&q=2:82,85,95+4:1+7:1+9:85+3:294,295,296,52,321,258,60,61,62,63,64,65,74,112,129,155,204,205,G44+5:3+8:85+1:2+6:2018,2019.

287 أنظر https://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/library/iraq-cpd-2020-2024.html.

288 أنظر https://donortracker.org/policy-updates/sweden-increases-support-lebanon; https://donortracker.org/policy-updates/european-commission-commits-us73-million-emergency-funding-lebanon; https://donortracker.org/policy-updates/south-korea-provides-us1-million-relief-following-explosion-lebanon; https://donortracker.org/policy-updates/germany-pledges-us23-million-emergency-assistance-lebanon; https://donortracker.org/policy-updates/uk-commits-us25-million-humanitarian-support-lebanon; https://donortracker.org/policy-updates/canada-creates-task-force-support-victims-beirut-explosion; https://donortracker.org/policy-updates/norway-will-support-lebanon-aftermath-beirut-explosions-additional-funding-us5.

289 Security and justice sector governance in the Middle East, Geneva Centre for Security Sector Governance, 2019 تشرين الأول/أكتوبر https://issat.dcaf.ch/download/155986/3249263.

290 Samia Nakhoul and John Irish, 'No free lunch' for Lebanon anymore, donor states warn, Reuters, https://www.reuters.com/article/lebanon-crisis-idINKBN27X233.

291 يحتفظ موقع Arab.org بقاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية البارزة العاملة في المنطقة على أساس الدولة والقطاع. أنظر https://arab.org/portal/.

GLOBAL INITIATIVE
AGAINST TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME

نبذة عن المبادرة العالمية

المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية هي شبكة عالمية تضم أكثر من 500 من خبراء الشبكات في جميع أنحاء العالم. وتوفر المبادرة العالمية منصة للترويج لمزيد من النقاش والنهج المبتكرة باعتبارها اللبنات الأساسية لإنشاء استراتيجية عالمية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة.

www.globalinitiative.net

Foreign, Commonwealth & Development Office